

# الأحكام الفقهية

"للزكاة والحبم والجهاد والطلاق والرضاع"

على مذهب السادة المالكية

(مقرر الفرقة الثانية بقسميها)

دكتور

عبد الفتاح بهيج عبد الدايم علي العواري

أستاذ الفقه

وعميد كلية الشريعة والقانون بأسسيوط

(٢٠٢٥ / ٢٠٢٦ م)

## الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

## المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين أحمدوه وأستعينه وأستهديه وأشكروه  
على جزيل نعمه وعظيم فضله . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا  
شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وخيرته من خلقه،  
وحجته على عباده، سيد البشرية ومرشدها إلى الصراط المستقيم،  
أرسله بالحق بشيراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، شرح  
له صدره، ووضع عنه وزره، ورفع له ذكره، وجعل الذلة على من  
خالف أمره، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه الذين  
آمنوا به وأيدوه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه، رضي الله  
عنهم أجمعين.

## وبعد:

فهذه محاضرات أعددتها لطلاب الفرقة الثانية (بقسميها)  
بكلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر، وهذه الدراسة تشتمل على  
الزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع، على مذهب إمام دار  
الهجرة وعالم المدينة الإمام / أبي عبد الله مالك بن أنس . رضي  
الله عنه . ولقد توخيت في إعداد هذه الدراسة سهولة العبارة

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

وبساطة الأسلوب، وذلك تيسيراً على الطلاب الذين يشق عليهم الرجوع إلى أمهات كتب الفقه المالكي، لعدم تيسرها لأكثرهم.

فهذا جهدي وهو جهد المقل، والكمال لله وحده، فإن كان هناك صواب فمن الله سبحانه وتعالى، وإن كان هناك خطأ فمني ومن الشيطان والله ورسوله منه بريئان، فأدعوه سبحانه أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعنا به يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

دكتور

عبد الفتاح بهيج عبد الدايم على العواري

أستاذ الفقه وعميد كلية الشريعة والقانون بأسبوط



## بسم الله الرحمن الرحيم

### الباب الأول

#### الزكاة وما يتعلق بها من أحكام

#### مقدمة في التعريف بالزكاة وحكمها وشروطها

##### أولاً: تعريف الزكاة:

الزكاة لغة: تطلق على البركة والنماء والطهارة والصلاح، يقال زكى الشيء أزكاه، وأصلحه وطهره<sup>(١)</sup>، ويقال زكا الزرع والأرض تزكوا زكوا من باب قعد، وسمى القدر المخرج من المال زكاة لأنه سبب يُرجى به الزكاة<sup>(٢)</sup>.

وسميت الصدقة الواجب أخذها من المال زكاة، لأن المال إذا زكا نما وبورك فيه، وقيل: إنما سميت بذلك لأنها تزكو عند الله أي تنمو لصاحبها عنده، وقيل: إنما سميت بذلك لأنها لا تؤخذ إلا من الأموال

---

(١) المعجم الوسيط: إصدار مجمع اللغة العربية بجمهورية مصر العربية . الطبعة

الثالثة . ج ١ ص ٤١١ مادة ( زكا ) .

(٢) المصباح المنير: للعلامة / أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري . ط دار

الحديث . القاهرة . ص ١٥٤ مادة ( ز ك ا ) ، المعجم الوجيز . إصدار مجمع

اللغة العربية . طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ١٤٢٣ هـ . ٢٠٠٢ م . ص

٢٩٠ مادة ( زكا ) .



التي يبتغي فيها النماء لا من العروض المقتناة (١).

**الزكاة شرعاً:** هي إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصاباً لمستحقه إن تم الملك وحول غير معدن وحرث (٢) وهذا التعريف بالمعنى المصدري.

**أما تعريف الزكاة بالمعنى الاسمي فهو:** جزء من المال شرط وجوبه لمستحقه بلوغ المال نصاباً (٣).

### شرح التعريف:

" المال المخصوص " هو قدر الزكاة الذي يؤخذ من المال الذي بلغ قدرًا معيناً وذلك مثل: الزروع يؤخذ منها العشر إذا سقيت من السماء أو دون آلة، ويؤخذ نصف العشر إذا سقيت بآلة، وربع العشر من العين

---

(١) المقدمات الممهדות لبيان ما اقتضته المدونة من الأحكام: للإمام أبي الوليد محمد بن أحمد المعروف بابن رشد . مطبوع مع المدونة ج ٥ ص ١٥٤ . مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة .

(٢) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ج ١ ص ٤٣٠ ط دار إحياء الكتب العربية . عيسى البابي الحلبي وشركاه .

(٣) الفواكه الدواني: للشيخ / أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي المالكي . ج ١ ص ٣٧٨ مطبعة مصطفى البابي الحلبي . الطبعة الثالثة ١٣٧٤هـ . ١٩٥٥م، جواهر الإكليل شرح مختصر العلامة خليل: للشيخ / صالح عبد السميع الآبي الأزهرى . ج ١ . ص ١١٨ مطبعة مصطفى البابي الحلبي . الطبعة الثانية ١٣٦٦هـ . ١٩٤٧م .

(الذهب والفضة)، والشاة من الأربعين.

يؤخذ من مال مخصوص: وهو العين والحرق والماشية.

إذا بلغ قدرًا مخصوصاً: وهو النصاب من كل نوع، والنصاب هو القدر الذي إذا بلغه المال وجبت الزكاة فيه.

ويؤخذ في زمن مخصوص وهو مرور الحول في العين والماشية<sup>(١)</sup>.

والجهات المخصصة التي تصرف فيها الزكاة هي المصارف الثمانية المذكورة في الآية الكريمة: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: حكم الزكاة:

الزكاة واجبة، وهي ركن من أركان الإسلام، وفرض عين على كل من توفرت فيه شروط وجوبها، فمن جحد وجوبها فقد

---

(١) سراج السالك شرح أسهل المدارك: للشيخ / السيد عثمان بن حسين الجعلي المالكي . ج ١ ص ١٧٣ مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه . الطبعة الأخيرة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ١ ص ٤٣٠، حاشية سننية وتحقيقات بهية: للشيخ / يوسف بن سعيد بن إسماعيل الصفتي المالكي . ص ١٨١ . مطبعة مصطفى البابي الحلبي . الطبعة الأخيرة ١٣٦٧ هـ . ١٩٤٨ م

(٢) سورة التوبة: الآية / ٦٠.

كفر، ومن أقر بوجوبها وامتنع من إخراجها أخذت منه كرهاً، وتجزئته وإن بقتال، وفرضت في العام الثاني من الهجرة، ودليل فرضيتها الكتاب والسنة والإجماع (١).

#### من الكتاب:

١- قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاٰكِعِينَ﴾ (٢).

٢- قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ (٣).

**وجه الدلالة:** الأمر في الآية الأولى يقتضي الوجوب، والإيتاء معناه: الإعطاء، آتيته: أي أعطيته (٤).

والأمر في الآية الثانية جاء مطلقاً غير مقيد بشرط في المأخوذ والمأخوذ منه، ولا تبين مقدار المأخوذ ولا المأخوذ منه، وإنما بيان ذلك في السنة والإجماع، فتؤخذ الزكاة من جميع

---

(١) حاشية الصفتي: ص ١٨١، الثمر الداني في تقريب المعاني للشيخ / صالح عبد السميع الآبي الأزهري . بهامش رسالة ابن أبي زيد القيرواني . ص ٢٣٩ . مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه . الطبعة الثانية ١٣٦٣ هـ . ١٩٤٤ م، فتح الرحيم على فقه الإمام مالك بالأدلة: للشيخ / محمد بن أحمد الملقب بالداه الشنقيطي المورتاني . ص ١١٩ . مكتبة القاهرة . الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ . ١٩٦٩ م

(٢) سورة البقرة: الآية / ٤٣ .

(٣) سورة التوبة: جزء من الآية / ١٠٣ .

(٤) الجامع لإحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي . ج ١ ص ٣٤٣

دار إحياء التراث العربي . بيروت . ط ١٤٠٥ هـ . ١٩٨٥ م .



الأموال، وقد أوجب النبي صلى الله عليه وسلم الزكاة في المواشي والحبوب والعين (النقدين)، وهذا ما لا خلاف فيه<sup>(١)</sup>.

من السنة:

١. ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أمرت أن أقاتل الناس، حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك، عصموا مني دماءهم، وأموالهم، إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله<sup>(٢)</sup>.

٢. ما روى عن ابن عباس . رضي الله عنهما : " أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً رضي الله عنه إلى اليمن فقال: ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، فإن هم أطاعوك لذلك، فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوك لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم، وترد على

---

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ج ٨ ص ٢٤٦.

(٢) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ج ١ ص ٩٠ رقم ٢٥ باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة من كتاب الإيمان . ط دار التقوى للتراث، صحيح مسلم بشرح النووي: ج ١ ص ١٨١ رقم ٣٦ باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله من كتاب الإيمان . مكتبة الإيمان بالمنصورة .

**وجه الدلالة:** الناظر في الحديث الأول يتبين له وبصورة واضحة أن الزكاة واجبة على المسلمين، ولقد وصل الأمر إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتال من لم يعطي الزكاة، أما الحديث الثاني فإن فرضية الزكاة فيه واضحة لا غموض فيها لما جاء في الحديث " فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة " والمراد بالصدقة هنا الزكاة لأنها اسم من أسماء الزكاة، فكان ذلك دليلاً على أن الزكاة فرض من فرائض الإسلام.

**الإجماع:** بعد ذكر الأدلة من الكتاب والسنة على فرضية الزكاة يتبين بجلاء أن هناك إجماع من السلف والخلف من عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا على أن الزكاة واجبة وفرض من الفرائض التي بني عليها الإسلام، ولم يوجد مخالف منكر لفرضية الزكاة، لأن من جردها فقد كفر، فكان ذلك إجماعاً منهم على ذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وبناء على ذلك فهي واجبة على كل من توفرت فيه شروط وجوبها، ويجب دفعها لمستحقيها.

---

(١) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ج ٣ ص ٣١٦ رقم ١٣٩٥ باب وجوب

الزكاة من كتاب الزكاة، صحيح مسلم بشرح النووي: ج ١ ص ١٧٦ رقم ٢٩

باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام من كتاب الإيمان .

### ثالثاً: شروط الزكاة:

اشتراط فقهاء المالكية للزكاة شروط وجوب وشروط صحة<sup>(١)</sup> وسوف أتكلم بمشيئة الله تعالى عن هذه الشروط بشيء من التفصيل:

أ- شروط وجوب الزكاة:

#### ١ . الحرية:

فلا تجب على رقيق وإن كان فيه شائبة حرية كالمكاتب وأم الولد ونحوهما، فلا تجب الزكاة على العبد لعدم تمام ملكه،

---

(١) يقول في ذلك الإمام الجزولي رحمه الله: ولها شروط وجوب، وشروط إجزاء، وآداب، فشروط وجوبها سبعة: الإسلام، والحرية، والنصاب، وصحة الملك احترازاً من الغاصب، وتمام الحول في غير الحبوب، ومجيء الساعي في الماشية، وعدم الدين في العين، وشروط إجزائها أربعة: النية أنها زكاته، وإخراجها بعد وجوبها، ودفعها إلى إمام عادل أو في الأصناف الثمانية عند عدمه، والإخراج من عين ما وجبت فيه لا عوض منه .

وآدابها ثمانية: إخراجها عن طيب النفس، ومن كسب طيب، ومن خياره، ودفعها للمساكين باليمين، وسترها عن أعين الناس، وتقريقها في البلد الذي وجب فيه، وأن يقصد بها الأحوج فالأحوج، وعلى الإمام أو المصدق أن يدعو لدافعها . أهـ .

الدر الثمين والمورد المعين: للشيخ / محمد بن أحمد بن محمد المالكي الشهير بميارة ج ٢ / ٧٥ مطبعة مصطفى البابي الحلبي . الطبعة الأخيرة ١٣٧٣ هـ .

١٩٥٤م .

ولضعف ملكه، لأن الزكاة للمواساة، وليس هو من أهلها<sup>(١)</sup>.

ومما يدل على ذلك ما روى عن عمر وابن عمر وجابر .  
رضي الله عنهم . أنهم قالوا: " ليس في مال العبد زكاة حتى  
يعتق"<sup>(٢)</sup> أيضاً ما روى عن عمر وجابر أنهما قالاً: "ليس في مال  
المكاتب<sup>(٣)</sup> ولا العبد زكاة"<sup>(٤)</sup>.

## ٢ . الملك التام للنصاب:

فلا تجب الزكاة على غير مالك للنصاب كالغاصب، ولا  
على مودع، ولا مالك بعض نصاب لعدم ملك النصاب<sup>(٥)</sup>.

---

(١) سراج السالك: ١ / ١٧٤، حاشية الصفطي: ص ١٨١، مسالك الدلالة على  
مسائل متن الرسالة: للإمام / أحمد بن محمد بن الصديق . ص ١٢٥ مكتبة  
القاهرة . الطبعة الثانية .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي: ج ٤ ص ١٠٨ رقم ٧١٤٠ باب من قال ليس في مال  
العبد زكاة . مكتبة دار الباز مكة المكرمة . ١٤١٤ هـ . ١٩٩٤ م . تحقيق / محمد  
عبد القادر عطا .

(٣) المكاتب: هو العبد الذي يقوم بشراء نفسه من سيده، على أن يدفع له المال  
أقساطاً .

(٤) السنن الكبرى للبيهقي: ج ٤ ص ١٠٩ رقم ٧١٤٣ باب ليس في مال المكاتب  
زكاة .

(٥) بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك: للشيخ / أحمد بن محمد  
الصاوي المالكي . ج ١ ص ٢٠٦ مطبعة مصطفى البابي الحلبي .

والدليل على صحة اشتراط الملك التام للنصاب<sup>(١)</sup> ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " ليس فيما دون خمس أواق<sup>(٢)</sup> صدقة، وليس فيما دون خمس ذود<sup>(٣)</sup> صدقة، وليس فيما دون خمسة أوسق<sup>(٤)</sup> صدقة"<sup>(٥)</sup>.

==

الطبعة الأخيرة ١٣٧٢ هـ . ١٩٥٢ م، الشرح الصغير: لسيدى أحمد الدردير . بهامش  
بلغة السالك . ج ١ / ص ٢٠٦، حاشية الصفتي: ص ١٨١ .

- (١) المقدمات الممهّدات: لابن رشد . ج ٥ ص ١٦٠ .
- (٢) أواق: جمع أوقية بضم الهمزة، ومقدار الأوقية في هذا الحديث أربعون درهماً، والمراد بالدرهم الخالص من الفضة سواء كان مضروباً أو غير مضروب .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: لابن حجر العسقلاني . ج ٣ ص ٣٧٦ . ط دار التقوى للتراث .
- (٣) الذود: الذود من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها، والكثير " أذواد "، وذاد الراعي إبله عن الماء يزودها ذوداً وزياداً منعها . مختار الصحاح: للإمام / محمد بن أبي بكر الرازي . ص ١٣١ مادة (ذود) . ط دار الحديث سنة ١٤٢٤ هـ . ٢٠٠٣ م، المصباح المنير: ص ١٢٩ مادة (ذود) .

- (٤) أوسق: جمع وسق بفتح الواو، وهو ستون صاعاً بالاتفاق .

فتح الباري: ٣ / ٣٧٧ .

- (٥) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ج ٣ ص ٣٢٨ رقم ١٤٠٥ باب ما أدى زكاته فليس بكنز من كتاب الزكاة، سنن ابن ماجه: للحافظ أبي عبد الله

==

وبذلك يتبين أن ما دون هذه المقادير لا زكاة فيه، وكذلك إذا لم يكن النصاب مملوكاً ملكاً تاماً لصاحبه فلا زكاة فيه.

### ٣ . تمام الحول:

ويكون ذلك في العين ( النقدين ) وعروض التجارة، وفي الماشية إذا لم يكن هناك ساعة، أما إذا كان هناك ساعة فتجب الزكاة فيها بعد مجيء الساعي، ولو بعد مرور الحول بشهر أو شهرين لا قبله<sup>(١)</sup>.

ويبدأ الحول من يوم يملك أدنى شيء من العين أو عروض التجارة أو الماشية، ولا يشترط أن يكون النصاب تاماً في أول الحول حتى يبدأ حوله، بل العبرة لوجوب الزكاة تمام النصاب آخر الحول، وهذا فيما يكون التمام فيه حاصلًا من نتاجه أو

==

محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه . ج ١ ص ٥٧٢ رقم ١٧٩٤ . باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال من كتاب الزكاة . دار الريان للتراث .

(١) سراج السالك: ١ / ١٧٤، حاشية الشيخ على الصعيدي العدوي على كفاية الطالب الرباني ج ١ / ٣٦٠ . مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٧ هـ .  
١٩٣٨م، كتاب لباب اللباب في بيان ما تضمنته أبواب الكتاب من الأركان والشروط والموانع والأسباب: للإمام / أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن راشد البكري القفصي المالكي . ص ٤٥ الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ . ٢٠٠٣ م . بدون ناشر .

ربحه، لأن ربح المال ونتاج الماشية يتبع أصله<sup>(١)</sup>.

### والدليل على اشتراط الحول:

أ. ما روى عن علي . كرم الله وجهه . أن النبي . صلى الله عليه وسلم قال: " ليس في مال زكاة، حتى يحول عليه الحول"<sup>(٢)</sup>.

ب. ما روى عن ابن عمر . رضي الله عنهما . قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من استقاد مالاً فلا زكاة عليه، حتى يحول عليه الحول عند ربه"<sup>(٣)</sup>.

هذا بالنسبة للماشية والعين، أما بالنسبة لما يخرج من الأرض من الزروع ( زكاة الحرث ) فتجب فيه الزكاة بطيئه يوم الحصاد، لقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾<sup>(٤)</sup>.

---

(١) فقه العبادات على مذهب إمام دار الهجرة مالك بن أنس . رضي الله عنه: تأليف / محمد بشير الشقفة . ص ٣٢٤ وما بعدها . دار القلم بدمشق . ط الثالثة ١٤١٢ هـ . ١٩٩٢ م .

(٢) سنن أبي داود: للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني . ج ٢ ص ١٠٢ رقم ١٥٧٣ . باب في زكاة السائمة من كتاب الزكاة . دار الحديث بالقاهرة . ١٤٠٨ هـ . ١٩٨٨ م .

(٣) سنن الترمذي: لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة . تحقيق د / مصطفى الذهبي . ج ٣ ص ١٥ رقم ٦٣٢ باب ما جاء لا زكاة على المال المستفاد من كتاب الزكاة . دار الحديث . الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ . ١٩٩٩ م .

(٤) سورة الأنعام: جزء من الآية / ١٤١ .

#### ٤ . بلوغ النصاب:

النصاب: هو القدر الذي إذا بلغه المال وجبت فيه الزكاة بشرط تمام الحول<sup>(١)</sup>.

وبناء على ذلك فإن المسلم الذي لا يملك النصاب لا تجب الزكاة في ماله، حتى ولو كان المال أقل من النصاب بقليل، لأن المال الذي يكون أقل من النصاب يعتبر من الحاجات الأصلية للإنسان.

#### ومما يدل على اشتراط بلوغ النصاب:

أ . ما روى عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ليس فيما دون خمس ذود صدقة من الإبل، وليس فيما دون خمس أواق صدقة، وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة"<sup>(٢)</sup>.

ب . ما روى عن أبي سعيد الخدري . رضي الله عنه . قال: قال رسول الله . صلى الله عليه وسلم . " ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة، وليس فيما دون خمس أواق من الورق

---

(١) سراج السالك: ١ / ١٧٤.

(٢) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ٣ / ٣٧٥ رقم ١٤٤٧ . باب زكاة الورق من كتاب الزكاة .



صدقة، وليس فيما دون خمس نود من الإبل صدقة<sup>(١)</sup>.

**وجه الدلالة:** يتبين من الحديثين السابقين أن الشارع عندما علق إخراج الزكاة على بلوغ النصاب المذكور، فإن ذلك يدل على عدم وجوب إخراج الزكاة في المال الذي لم يبلغ ذلك النصاب.

#### ٥ . عدم الدين في العين<sup>(٢)</sup>:

يشترط في وجوب الزكاة في الذهب والفضة خاصة، ويلحق بهما عروض التجارة، أن لا يكون على المكلف دين يستغرق ما عنده أو ينقصه عن النصاب إلا إذا كان عنده ما يسد دينه من عروض مقتناة كثياب، أو أثاث، أو حبوب، أو حيوانات قاصرة عن النصاب، فإنه يجعل هذا في مقابل الدين، ويزكي ما بيده من العين، ولا يسقط الدين زكاة حب ولا ثمر، ولا ماشية، ولا

---

(١) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ٣ / ٣٩١ رقم ١٤٥٩ . باب ليس فيما دون خمس نود صدقة . من كتاب الزكاة، الموطأ: للإمام أبي عبد الله مالك بن أنس . تحقيق الشيخ / طه عبد الرؤوف سعد . ص ١٤١ رقم ٥٧٨ باب ما تجب فيه الزكاة . من كتاب الزكاة . الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ . ٢٠٠٣ م بدون ناشر .

(٢) الثمر الداني: ص ٢٣٩ .

معدن، ولا ركاز، ولو استغرق كل ما عنده أو بلغ أضعافاً<sup>(١)</sup>.

**ومما يدل على اشتراط عدم الدين:**

أ. ما روى عن السائب بن يزيد أن عثمان بن عفان . رضي الله عنه . كان يقول: هذا شهر زكاتكم، فمن كان عليه دين فليؤد دينه، حتى تحصل أموالكم، فتؤدون منها الزكاة<sup>(٢)</sup>.

ب. إجماع الصحابة على ذلك، فإنهم كانوا متوافرين، ومسلمين لقول عثمان، فدل ذلك على إجماعهم على القول بذلك<sup>(٣)</sup>.

**٦. مجيء الساعي إلى محل الماشية:**

هذا الشرط خاص بالماشية، لأنه يلزم لإخراج الزكاة من الماشية زيادة على حولان الحول وتمام النصاب، أن يصل الساعي إلى محل الماشية، فإذا لم يكن هناك ساعٍ، أو تعذر وصوله إلى محل الماشية، فتجب الزكاة حينئذ بتمام الحول، كما تجب بتمامه في العين، وبالطيب في الحرث<sup>(٤)</sup>.

ومما هو جدير بالذكر أنه لا يشترط في إخراج الزكاة

---

(١) فقه العبادات: د / محمد بشير الشقفة ص ٣٢٦.

(٢) موطأ مالك: ص ١٤٦ رقم ٥٩٢ . باب الزكاة في الدين . من كتاب الزكاة .

(٣) المقدمات: ج ٥ / ١٦١ .

(٤) بلغة السالك: ١ / ٢٠٧، الشرح الصغير بهامش بلغة السالك: ١ / ٢٠٦،

حاشية الصفطي: ص ١٨٢.

**الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية**

البلوغ والعقل، فتجب الزكاة في مال الصبي والمجنون عند المالكية، والمخاطب بإخراجها وليهما، فليس التكليف من شروط وجوبها، لأن النصاب ومرور الحول سبب من باب خطاب الوضع، أي متعلق بجعل المال المذكور إذا توفرت شروطه سبباً في وجوب زكاته<sup>(١)</sup>.

**ومما يدل على عدم اشتراط التكليف لوجوب إخراج الزكاة ما يأتي:**

أ . ما روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن النبي . صلى الله عليه وسلم . خطب الناس فقال: " ألا من ولي يتيماً له مال فليتحر فيه، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة"<sup>(٢)</sup>.

ب . ما روى عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه قال: كانت عائشة تليني وأخاً لي يتيمين في حجرها، فكانت تخرج من أموالنا الزكاة"<sup>(٣)</sup>.

---

(١) سراج السالك: ١ / ١٧٤، بلغة السالك والشرح الصغير: ١ / ٢٠٦، حاشية الصفتي: ص ١٨١.

(٢) سنن الترمذي: ج ٣ ص ٢٠ رقم ٦٤١ باب ما جاء في زكاة مال اليتيم من كتاب الزكاة .

(٣) موطأ الإمام مالك: ص ١٤٥ رقم ٥٨٩ باب زكاة أموال اليتامى والتجارة لهم فيها من كتاب الزكاة .

ج . ولأنه حر مسلم فجاز وجوب الزكاة في عين ماله، ولأن كل من وجب العشر في زرعه، وجبت الزكاة في ماشيته كالبالغ، ولأنه حق الله تعالى في مال الصغير كزكاة الفطر<sup>(١)</sup>.

ب- شروط صحة الزكاة:

١ . الإسلام:

الناظر في كتب المالكية يجد أن بعض الفقهاء في المذهب المالكي يعتبرون الإسلام شرط وجوب للزكاة بناء على أن الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة.

إلا أن المشهور والظاهر . في مذهب الإمام مالك خطاب الكفار بفروع الشريعة، فيكون الإسلام شرطاً في صحة الزكاة، بخلاف خطابهم بالإيمان فإنه متفق عليه.

فالكفار تجب عليهم الزكاة، لكن لا تصح منهم إلا بالإسلام، بدليل تهديدهم على ترك الزكاة في قوله تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ \* الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وبناء على ما تقدم فإن الإسلام شرط صحة في الزكاة

---

(١) الإشراف على نكت مسائل الخلاف: للقاضي محمد عبد الوهاب البغدادي

المالكي . ج ١ ص ٣٨٨ . دار ابن حزم للطباعة والنشر . بيروت . الطبعة

الأولى ١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م .

(٢) سورة فصلت: جزء من الآيتين / ٦ ، ٧ .

وليس شرط وجوب<sup>(١)</sup>.

## ٢ . النية:

يجب على المزكي أن تتوافر لديه نية إخراج الزكاة عند عزلها، أو عند دفعها لمستحقها، ولا يشترط إعلام الفقير أو علمه بأنها زكاة لما في ذلك من كسر قلب الفقير، فيجب على المزكي أن ينوي عن نفسه أو عن صبي أو مجنون أداء ما وجب في ماله أو في مال محجوره، والنية الحكيمة كافية هنا، وإنما قلنا لا بد من توافر النية وقت الدفع أو العزل، لأنه ربما يدفع قدر الواجب عليه بلا نية، أو بنية هبة، أو صدقة تطوع، ثم ينوي بعد ذلك بهذا الدفع الزكاة الواجبة لم تجزه هذه النية<sup>(٢)</sup>.

---

(١) حاشية العلامة أبي عبد الله محمد الطالب ابن العلامة حمدون بن الحاج:

ج ٢ ص ٤٥ مطبعة مصطفى البابي الحلبي، حاشية الصفتي: ص ١٨١،

الفواكه الدواني: ج ١ / ٣٧٩، سراج السالك: ١ / ١٧٤، معين التلاميذ على

قراءة الرسالة المعروف بذهب مالك: للشيخ / عثمان بن عمر بن سداق بن

عمر . ج ١ / ٢٢٥ . الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ . ٢٠٠٣ م بدون ناشر .

(٢) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ج ١ / ٥٠٠، جواهر الإكليل: ج ١ /

١٤٠، الشرح الصغير وبلغة السالك عليه ج ١ / ٢٣٥، الكافي في فقه أهل

المدينة المالكي: للعلامة: أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي . ص

٩٩ دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الثالثة ١٤٢٢ هـ . ٢٠٠٢ م .

ومما يدل على اشتراط النية:

أ. قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾<sup>(١)</sup>.

يقول الإمام القرطبي رحمه الله: وفي هذا دليل على وجوب النية في العبادات، فإن الإخلاص من عمل القلب وهو الذي يراد به وجه الله تعالى لا غيره<sup>(٢)</sup>.

ب. ما روى عن عمر بن الخطاب . رضي الله عنه . قال: قال رسول الله . صلى الله عليه وسلم : " إنما الأعمال بالنية، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها، فهجرته إلى ما هاجر إليه"<sup>(٣)</sup>.

**ومعنى هذا الحديث:** أن الأعمال معتبرة بالنيات، لأن ما

---

(١) سورة البينة: من الآية / ٥.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٢٠ / ١٤٤.

(٣) - صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ج ١١ / ٦٣٢ رقم ٦٦٨٩ باب النية في الإيمان من كتاب الإيمان والنذور، صحيح مسلم بشرح النووي: ج ٧ / ٤٨ رقم ١٩٠٧ . باب قوله صلى الله عليه وسلم " إنما الأعمال بالنية " من كتاب الإمارة، سنن النسائي: للإمام / أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن بحر النسائي . ج ٦ / ١٥٨ باب الكلام إذا قصد به فيما يحتمل معناه من كتاب الطلاق . دار الكتب العلمية . بيروت .

لا نية فيه فليس بمعتبر<sup>(١)</sup>.

### ٣ . إخراجها بعد وجوبها:

لا يصح إخراج الزكاة قبل وجوبها، لأن لكل مال وقت وجوب، فالحرث وقته الطيب، والنقدين وعروض التجارة والماشية التي لا ساعي لها وقتها هو حولان الحول، أما الماشية فوقت وجوبها مع حولان الحول مجيء الساعي إن كان هناك ساع، فإن أخرجها قبل وقتها لم تجزه، وقيل تجزيه إذا قدمها بيسير، وتأخيرها بعد وقتها مع التمكن من إخراجها سبب للضمان والعصيان<sup>(٢)</sup>.

### ٤ . تفرقتها بموضع الوجوب:

يجب تفرقة الزكاة بالموضع الذي وجبت فيه، وهو موضع المالك والمال في العين، والموضع الذي وجبت فيه في الحرث والماشية، ولا يجوز نقلها لموضع آخر على مسافة القصر أو

---

(١) الذخيرة: لشهاب الدين بن أحمد بن إدريس القرافي . تحقيق / محمد حجي .

ج ١ / ٢٤١ . دار الغرب الإسلامي . الطبعة الأولى ١٩٩٤م .

(٢) قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية: لابن جزي المالكي

ص ٩٥ ط عالم الفكر . الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م، إرشاد السالك إلى

أشرف المسالك في فقه الإمام مالك: للشيخ / شهاب الدين عبد الرحمن ابن

عسكر . ص ٣٣ ط مصطفى الحلبي . الطبعة الثالثة .

أكثر، إلا أن يكون به فقراء أشد إعداماً من فقراء موضع الوجوب فإنه يعطي منها في موضع الوجوب، وينقل أكثرها للأعدم وجوباً والحاصل: أنه إذا كان على مسافة القصر فلا يجوز نقلها إلا إذا لم يكن بموضع الوجوب أو قربه مستحق، أو كان الذي على مسافة القصر أعدم، فإن كان الذي على مسافة القصر مساوياً فلا يجوز النقل، لكن إن وقع ونزل فإنه يجزي<sup>(١)</sup>.

ومما هو جدير بالذكر أنه يقدم في النقل الأقرب فالأقرب، وإذا نقلت للأعدم الذي في غير محل الوجوب فإنها تنقل بأجرة من الفيء، وأما نقلها لمحل قريب من محل الوجوب فهي بأجرة منها<sup>(٢)</sup>.

أما إذا لم يوجد فيء أو وجد ولم يمكن نقلها فإنها تباع في بلد الوجوب، ويشتري بثمانها مثلها في الموضع الذي تنقل إليه إن كان خيراً، ولا يضمها إن تلفت، وإن شاء فرق ثمنها<sup>(٣)</sup>.

#### ٥ . دفعها لمن يستحقها:

يجب على المزكي أن يدفع الزكاة لمن يستحقها، فإذا كان هناك إمام عدل وجب دفع الزكاة إليه، والمراد بالعدل عنا المحقق

(١) حاشية الصفتي: ص ١٨٤.

(٢) حاشية الدسوقي: ١ / ٥٠١.

(٣) حاشية العدوي على الرسالة: ١ / ٣٦١.



الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

العدالة، أما إذا كان الإمام جائراً في صرفها فلا يجوز للمزكي أن يدفعها إليه حتى لا يعاونه على الإثم والعدوان، والواجب عليه في هذه الحالة أن يجحدها أو يهرب بها إذا تمكن من ذلك، فإن أجبره على دفعها فإنها تجزيء عنه ولا يخرج غيرها، وكذلك لا تدفع للإمام إذا كانت عدالته مشكوك فيها<sup>(١)</sup>.

والمستحقون للزكاة هم المذكورون في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

---

(١) حاشية ابن الحاج: ٢ / ٤٥.

(٢) سورة التوبة: الآية / ٦٠.

## الفصل الأول

### الأموال التي تجب فيها الزكاة

بعد الكلام عن تعريف الزكاة وحكمها والشروط الواجب توافرها من شروط وجوب، وشروط صحة، فإنني بعون الله تعالى سوف أتكلم في هذا الفصل عن الأموال التي تجب فيها الزكاة، وهي متنوعة، فتشمل زكاة النعم، وزكاة الحرث، وزكاة العين، وزكاة الدين، وزكاة عروض التجارة، وزكاة المعدن، وسوف أتكلم عن ذلك بالتفصيل كل في مبحث مستقل.

## المبحث الأول

### زكاة النعم

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى - : " تجب زكاة نصاب النعم بملك وحول كمالا وإن معلوفة وعاملة ونتاجا لا منها ومن الوحش وَصُمَّتْ الْفَائِدَةُ لَهُ وَإِنْ قَبْلَ حَوْلِهِ بَيَوْمٍ لَا لِأَقْلٍ زَكَاةُ الْإِبِلِ لِإِبِلٍ فِي كُلِّ خَمْسٍ ضَائِنَةٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ جِلْ غَنَمِ الْبَلَدِ الْمَعْرُوفِ وَإِنْ خَالَفَتْهُ وَالْأَصْحَاحُ إِجْزَاءُ بَعِيرٍ إِلَى خَمْسٍ وَعَشْرِينَ فَبُنْتُ مَخَاضٍ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ سَلِيمَةٌ فَابْنُ لَبُونٍ ٣ وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَسِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةً؛ وَإِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةً وَسِتٍّ وَسَبْعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَإِحْدَى وَتِسْعِينَ حَقَّتَانِ وَمِائَةً وَإِحْدَى وَعَشْرِينَ إِلَى تِسْعٍ وَعَشْرِينَ حَقَّتَانِ أَوْ ثَلَاثَ بَنَاتِ لَبُونٍ الْخِيَارُ لِلْسَّاعِي وَتَعِينُ أَحَدُهُمَا مُنْفَرِدًا ثُمَّ فِي كُلِّ عَشْرٍ يَتَغَيَّرُ الْوَاجِبُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً وَبُنْتُ الْمَخَاضِ الْمَوْفِيَةِ سَنَةً ثُمَّ كَذَلِكَ زَكَاةُ الْبَقَرِ الْبَقَرِ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعَ ذُو سَنَتَيْنِ وَفِي أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً ذَاتُ ثَلَاثِ وَمِائَةٍ وَعَشْرِينَ كَمَائَتِي الْإِبِلِ الْغَنَمِ فِي أَرْبَعِينَ شَاةً جَذَعٌ أَوْ جَذَعَةٌ ذُو سَنَةٍ وَلَوْ مَعْرَاً وَفِي مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعَشْرِينَ شَاتَانِ وَفِي مِائَتَيْنِ وَشَاةً ثَلَاثٌ وَفِي أَرْبَعِمِائَةٍ أَرْبَعٌ ثُمَّ لِكُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ " .

### الشرح

### زكاة النعم

يطلق لفظ النعم ويراد به الإبل والبقر والغنم، وقيل: أن لفظ النعم هو اسم جنس للأنواع الثلاثة الإبل والبقر والغنم، ولذلك يقول الشيخ الجوهري: " النعم واحد الأنعام وهي الأموال الراعية،

**الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية**

وأكثر ما يقع هذا الاسم على الإبل<sup>(١)</sup>، ولا تجب الزكاة في الخيل والحمير والبغال<sup>(٢)</sup> يدل على ذلك:

أ. ما روى عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: " ليس على المسلم صدقة في عبده ولا في فرسه"<sup>(٣)</sup>.

ب. ما روى عن علي .كرم الله وجهه . أن رسول الله . صلى الله عليه وسلم . قال: " قد عفوت عن صدقة الخيل والرقيق"<sup>(٤)</sup>.

**وجه الدلالة:** يستفاد من الحديثين السابقين أن الزكاة تجب في جميع الأنعام سواء أكانت سائمة أم غير سائمة، ولا تجب في

---

(١) الدر الثمين: ج ٢ / ٧٥.

(٢) الشرح الصغير: ١ / ٢٠٦.

(٣) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ج ٣ / ٣٩٦ رقم ١٤٦٤ باب ليس على

المسلم في عبده صدقة من كتاب الزكاة، صحيح مسلم بشرح النووي: ج ٤ /

٦٧ رقم ٩٨٢ باب لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه من كتاب الزكاة.

(٤) سنن أبي داود: ج ٢ / ١٠٣ رقم ١٥٧٤ باب في زكاة السائمة من كتاب

الزكاة، سنن الترمذي: ج ٣ / ٨ رقم ٦٢٠ باب ما جاء في زكاة الذهب والورق

من كتاب الزكاة، سنن ابن ماجه: ج ١ / ٥٧٠ رقم ١٧٩٠ . باب زكاة الورق

والذهب من كتاب الزكاة.

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

شيء من الحيوان سوى الإبل والبقر والغنم، والسائمة: هي المرسلّة، أي التي ترعى في غير مكان محدد، وهي بخلاف المعلوفة.

ج . إجماع أهل العلم في البغال والحمير على أنه لا زكاة فيها وإن كانت سائمة، وأجمعوا في الإبل والبقر والغنم على الزكاة فيها إذا كانت سائمة، واختلفوا في الخيل السائمة فوجب ردها إلى البغال والحمير، لا إلى الإبل والبقر والغنم، لأنها بها أشبه لأنها ذات حافر، كما أنها ذات حوافر، وذو الحافر بذى الحافر أشبه منه بذى الخف (١) ولأن الله تعالى جمع بينها فجعل الخيل والبغال والحمير صنفاً واحداً لقوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ (٢)، وجمع بين الأنعام وهي الإبل والبقر والغنم فجعلها صنفاً واحداً لقوله تعالى: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ (٣).

وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَنْعَامَ لِتَرْكَبُوا مِنْهَا

---

(١) المقدمات الممهّدات: ج ٥ / ١٩٢، القوانين الفقهية: ص ١٠٤.

(٢) سورة النحل: جزء من الآية / ٨.

(٣) سورة النحل: الآية / ٥.

وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿١﴾.

ومما يدل على وجوب زكاة الأنعام: ما روى عن أبي ذر . رضي الله عنه . قال: جئت إلى رسول الله . صلى الله عليه وسلم . وهو جالس في ظل الكعبة، قال: فرآني مقبلاً، فقال: " هم الأخسرون ورب الكعبة يوم القيامة " قال: فقلت مالي ؟ لعله أنزل في شيء ، قال: قلت: من هم فداك أبي وأمي ؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " هم الأكثرون إلا من قال هكذا، وهكذا وهكذا " فحشا بين يديه وعن يمينه وعن شماله، ثم قال: " والذي نفسي بيده لا يموت رجل فيدع إبلاً، أو بقراً لم يؤد زكاتها إلا جاءته يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمه تطؤه بأخفافها وتنطحه بقرونها، كلما نفدت أخرجها عادت عليه أولاهها حتى يقضي بين الناس " (٢).

---

(١) سورة غافر: الآية / ٧٩.

(٢) صحيح البخاري: ج ٣ / ٣٩٢ رقم ١٤٦٠ باب زكاة البقر من كتاب الزكاة، صحيح مسلم، ج ٤/ ٨٣ رقم ٩٩٠ باب تغليظ عقوبة من لا يؤدي الزكاة من كتاب الزكاة، سنن الترمذي: ج ٣/ ٥ رقم ٦١٧ باب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في منع الزكاة من التشديد من كتاب الزكاة، واللفظ له، وقال أبو عيسى: حديث أبي ذر حديث حسن صحيح .

## الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

وبناء على ذلك فالزكاة في الأنعام واجبة، وإلا لما تواعد رسول الله . صلى الله عليه وسلم . مانع الزكاة فيها بأشد العقوبات .  
وتجدر الإشارة إلى أن الزكاة تجب في الأنعام إذا توافرت الشروط السابقة كلها، مع زيادة شرط هنا وهو مجيء الساعي لتحصيل الزكاة من الأنعام، فإذا لم يكن هناك ساع أو تعذر وصوله فإن الزكاة فيها تكون بمرور الحول، ولكل نوع من الأنعام نصيب مفروض يجب إخراجه منها، وإليك بيان الأنصبة المفروضة في الأنعام:

نصاب الإبل وما يجب فيها:

يمكن تلخيص الزكاة الواجبة في الإبل من خلال الجدول التالي:

م	المقدار الذي تجب فيه الزكاة	المقدار الواجب إخراجه ونوعه	وصف المخرج من حيث السن
	من إلى		
١	٩.٥	شاة ضأن جذعة	وهي ما أوفت سنة ودخلت في الثانية، وإذا كان جل غنم البلد من المعز، فإن الواجب إخراجه من المعز، فإن تطوع بإخراج الضأن أجزأه، لأنه هو الأصل والأفضل.
٢	١٤.١٠	شأتان	لها سنة ودخلت في الثانية
٣	١٩.١٥	ثلاث شياه	لها سنة ودخلت في الثانية
٤	٢٤.٢٠	أربع شياه	لها سنة ودخلت في الثانية



م	المقدار الذي تجب فيه الزكاة	المقدار الواجب إخراجه ونوعه	وصف المخرج من حيث السن
٥	٣٥.٢٥	بنت مخاض من جنسها " الإبل"	وهي ما أوفت سنة ودخلت في الثانية، ولا يكفي ابن مخاض، ولا ابن لبون، إلا إذا عدت ابنة المخاض، وسميت بذلك لأن أمها تكون حاملاً بأخرى.
٦	٤٥.٣٦	بنت لبون	وهي ما أوفت سنتين ودخلت في الثالثة، وسميت بذلك لأن أمها ذات لبن، لأنها ولدت غيرها.
٧	٦٠.٤٦	حقه	وهي ما أوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة، وسميت بذلك لأنها استحققت أن يطرقها الفحل.
٨	٧٥.٦١	جذعة	وهي ما أوفت أربع سنين ودخلت في الخامسة، وسميت بذلك لأنها

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

م	المقدار الذي تجب فيه الزكاة	المقدار الواجب إخراجه ونوعه	وصف المخرج من حيث السن
			جدعت أي سقط مقدم أسنانها
٩	٩٠.٧٦	بنثا لبون	وهي ما أوفت سنتين ودخلت في الثالثة
١٠	١٢٠.٩١	حققان	وهي ما أوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة
١١	١٢٩.١٢١	حققان أو ثلاث بنات لبون	الخيار في ذلك للساعي، ويتعين ما يوجد عند رب المال من الحقتين، أو ثلاث بنات لبون.

أما إذا زاد عدد الإبل على مائة وتسعة وعشرين بأن بلغ (١٣٠) فإن الواجب أو المقدار الواجب إخراجه يتغير، ففي كل (٤٠) من الإبل بنت لبون، وفي كل (٥٠) حقة، ونستطيع أن نضرب لذلك مثلاً فنقول:

١٣٠ من الإبل وهي عبارة عن [٤٠+٤٠+٥٠] فيها حقة

وبنت لبون.

١٤٠ من الإبل، وهي عبارة عن [٤٠+٥٠+٥٠] فيها

حقتان وبننت لبون.

وبذلك يتبين أن في كل عشرة يتغير الواجب إخراجه،  
وهكذا<sup>(١)</sup>.

### ومما يدل على وجوب الزكاة في الإبل:

ما روى عن مالك أنه قرأ كتاب عمر بن الخطاب في  
الصدقة قال: فوجدت فيه " بسم الله الرحمن الرحيم " كتاب  
الصدقة، في أربع وعشرين من الإبل فدونها الغنم، في كل خمس  
شاة، وفيما فوق ذلك إلى خمس وثلاثين ابنة مخاض، فإن لم تكن  
ابنة مخاض فابن لبون ذكر، وفيما فوق ذلك إلى خمس وأربعين  
ابنة لبون، وفيما فوق ذلك إلى ستين حقة طروقة الفحل، وفيما  
فوق ذلك إلى خمس وسبعين جذعة، وفيما فوق ذلك إلى تسعين  
ابنتا لبون، وفيما فوق ذلك إلى عشرين ومائة حقتان طروقتا  
الفحل، فما زاد على ذلك من الإبل، ففي كل أربعين ابنة لبون،

---

(١) يراجع في ذلك: المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس . ج ١ ص ٣٦٦ مكتبة

الثقافة الدينية بالقاهرة . ط ٢٠٠٤، سراج السالك ١ / ١٧٥، الشرح الكبير

وحاشية الدسوقي عليه: ج ١ / ٤٣٢، الإشراف على مسائل نكت الخلاف:

ج ١ / ٣٧١٠ .

وفي كل خمسين حقة... الحديث "(١)".

**نصاب البقر وما يجب فيه:**

لفظ البقر مأخوذ من البقر وهو الشق، لأنه يشق الأرض بحوافره، وهو لفظ يشمل البقر والجاموس، ونصاب الزكاة في البقر والجاموس ثلاثون رأساً منها، ولا فرق في ذلك بين العاملة والمهملية، ولا بين المعلوفة والسائمة، والصغيرة والكبيرة (٢) وسوف يتبين ذلك من خلال الجدول التالي:

م	المقدار الذي تجب فيه الزكاة	المقدار الواجب إخراجُه ونوعه	وصف المخرج من حيث السن
	من إلى		
١	٣٩.٣٠	عجل تبيع	وهو ما أوفى سنتين ودخل في الثالثة، والتبيع الذكر من البقر والأنثى تبيعه، ويسمى بذلك لأنه يتبع أمه

(١) موطأ مالك: ص ١٤٩ رقم ٥٩٨ باب صدقة الماشية من كتاب الزكاة، سنن الترمذي: ج ٣ ص ٨ رقم ٦٢١ باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم من كتاب الزكاة، سنن أبي داود: ج ٢ ص ١٠٠ رقم ١٥٧٠ باب في زكاة السائمة من كتاب الزكاة.

(٢) بلغة السالك: ١ / ٢٠٩، سراج السالك: ١ / ١٧٦.

**الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية**

م	المقدار الذي تجب فيه الزكاة	المقدار الواجب إخراجه ونوعه	وصف المخرج من حيث السن
٢	٥٩.٤٠	مسنة	وهي بقرة أنثى دخلت في السنة الرابعة
٣	٦٩.٦٠	تبيعان	
٤	٧٩.٧٠	مسنة وتبيع	
٥	٨٩.٨٠	مستتان	
٦	٩٩.٩٠	ثلاث أتبعه	
٧	١٠٩.١٠٠	مسنة وتبيعان	
٨	١١٩.١١٠	مستتان وتبيع	
٩	١٢٠	يخير الساعي بين أربعة أتبعه أو ثلاث مسنات	

## ومما يدل على وجوب الزكاة في البقر:

أن معاذ بن جبل الأنصاري أخذ من ثلاثين بقرة تبيعاً، ومن أربعين بقرة مسنة، وأتى بما دون ذلك فأبى أن يأخذ منه شيئاً، وقال: لم أسمع من رسول الله . صلى الله عليه وسلم . فيه شيئاً حتى ألقاه فأسأله، فتوفى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قبل أن يقدم معاذ بن جبل" (١).

## نصاب الغنم:

لفظ الغنم يشمل الضأن والمعز، لا فرق في ذلك بين الكبيرة والصغيرة، ولا بين الذكر والأنثى، فإذا بلغت الأربعين بهذا الاعتبار ضأناً كانت أو معزاً أو مجموعاً منهما فالواجب فيها شاة جذعة أو جذع (٢)، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

---

(١) موطأ مالك: ص ١٥٠ رقم ٥٩٩ باب ما جاء في صدقة البقر من كتاب

الزكاة، سنن الترمذي ج ٣ / ١٠ رقم ٦٢٣ باب ما جاء في زكاة البقر من

كتاب الزكاة، سنن النسائي: ج ٥/٢٥ باب زكاة البقر من كتاب الزكاة، سنن ابن

ماجه: ج ١ / ٥٧٦ رقم ١٨٠٣ باب صدقة البقر من كتاب الزكاة .

(٢) - سراج السالك ١ / ١٧٧.

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

م	المقدار الذي تجب فيه الزكاة	المقدار الواجب إخراجه ونوعه	وصف المخرج من حيث السن
	من إلى		
١	١٢٠.٤٠	شاة (ذكراً أو أنثى)	وهي ما لها سنة ودخلت في الثانية
٢	٢٠٠.١٢١	شأتان (ذكر أو أنثى)	وهي ما لها سنة ودخلت في الثانية
٣	٣٩٩.٢٠١	ثلاث شياه	وهي ما لها سنة ودخلت في الثانية
٤	٤٩٩.٤٠٠	أربع شياه	وهي ما لها سنة ودخلت في الثانية

فإذا زادت الغنم عن ذلك ففي كل مائة شاة، ففي خمسمائة خمس شياه، وفي ستمائة ستة شياه، وفي سبعمائة سبعة شياه، وهكذا، ودليل ذلك ما جاء في كتاب عمر في الصدقة السابق ذكره: "وفي سائمة الغنم إذا بلغت أربعين إلى عشرين ومائة شاة، وفيما فوق ذلك إلى مائتين شأتان، وفيما فوق ذلك إلى ثلاثمائة ثلاث شياه، وفيما زاد على ذلك ففي كل مائة شاة"<sup>(١)</sup>.

(١) سبق تخريج الحديث .

## مسائل تتعلق بزكاة الأنعام

قال الشيخ خليل رحمه الله: " وَلَزِمَ الْوَسْطُ وَلَوْ انْفَرَدَ الْخِيَارُ أَوْ الشَّرَارُ إِلَّا أَنْ يَرَى السَّاعِي أَخْذَ الْمَعِيْبَةِ لَا الصَّغِيرَةَ وَضَمَّ بُخْتٍ لِعَرَابٍ وَجَامُوسٍ لِبَقَرٍ وَضَانٍ لِمَعْزٍ وَخَيْرُ السَّاعِي إِنْ وَجِبَتْ وَاحِدَةٌ وَتَسَاوَايَا وَإِلَّا فَالْأَكْثَرُ وَثْنَتَانِ مِنْ كُلِّ إِنْ تَسَاوَايَا أَوْ الْأَقْلُ نِصَابٌ غَيْرُ وَقْصٍ وَإِلَّا فَمِنْ الْأَكْثَرِ وَثَلَاثٌ وَتَسَاوَايَا فَمِنْهُمَا وَخَيْرٌ فِي الثَّالِثَةِ..".

### الشرح

أولاً: ما يؤخذ من الأنعام:

يلزم الساعي في زكاة الإبل والبقر والغنم أن لا يأخذ إلا الوسط، أي المتوسط بين الخيار والشرار إذا وجد الوسط، فإذا لم يكن فيها الوسط، بأن كانت كلها خياراً أو شراراً، فإن الساعي لا يأخذ منها شيئاً، ويلزم ربها الوسط، ما لم يتطوع المالك بدفع الخيار، ومحل إلزامه بالوسط عند عدم التطوع بالخيار، إلا إذا رأى الساعي أخذ المعيبة لكثرة لحمها عند إرادة ذبحها للمستحقين أو ثمنها عند إرادة بيعها لتفرقة ثمنها عليهم، ولكن لا يأخذ الصغيرة التي لم تبلغ السن الواجب<sup>(١)</sup> ويدل على ذلك:

أ. ما روى عن ابن عباس أن النبي - صلى الله عليه

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ١ / ٤٣٧، جواهر الإكليل: ١ / ١٢.



### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

وسلم - قال لمعاذ بن جبل: " أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم، فإذا أطاعوك بها فخذ منهم وتوقّ كرائم أموال الناس" (١).

ب . ما روى عن السيدة عائشة رضي الله عنها . أنها قالت: " مُرّ على عمر بن الخطاب بغنم من الصدقة، فرأى فيها شاة حافلاً ذات ضرع عظيم، فقال عمر: ما هذه الشاة ؟ فقالوا: شاة من الصدقة، فقال عمر: ما أعطى هذه أهلها وهم طائعون، لا تقتلوا الناس، لا تأخذوا حزرات (٢) المسلمين، نكبوا عن الطعام" (٣).

#### ثانياً: حكم الفائدة في الماشية:

يقصد بالفائدة هنا ما حدث من النعم بهبة، أو صدقة، أو شراء، أو دية، فمن كانت له ماشية وكانت نصائباً، ثم استفاد ماشية أخرى من نوعها، فإن الثانية تضم إلى الأولى، وتزكي

---

(١) سبق تخريج الحديث .

(٢) حزرات: حزة المال: خياره، وتطلق الحزرة على الذكر والأنثى .

المصباح المنير: ص ٨٣ باب ( ح ز ر ) .

(٣) موطأ مالك: ص ١٥٤ رقم ٦٠١ باب النهي عن التضيق على الناس في

الصدقة من كتاب الزكاة .

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

على حولها، أي حول الأولى، سواء كانت المستفادة نصاباً أو لا، وسواء حصلت الاستفادة قبل كمال الحول للأولى، بكثير أو قليل ولو بيوم.

أما إذا كانت له ماشية دون النصاب، ثم استفاد ماشية أخرى، فإن الأولى تضم للثانية ويستقبل بهما حولاً، سواء كانت المستفادة نصاباً أو دون النصاب، والحول يبدأ من وقت تمام النصاب بالفائدة<sup>(١)</sup>.

مع الأخذ في الاعتبار أن ضم الفائدة للنصاب مقيد بما إذا كانت من جنسه، أما لو كانت من غير جنسه كإبل وغنم لكان كل على حوله اتفاقاً، فإذا كان عنده أربعون من الغنم وقبل كمال حولها ولو بيوم ملك خمساً من الإبل، أو كان عنده أربعون من الغنم، فدخل عليها الحول ثم قبل مجيء الساعي ملك خمساً من الإبل، فكل على حوله، فيستقبل بالإبل حولاً من يوم

---

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ١ / ٤٣٢، جواهر الإكليل:

١ / ١١٨، حاشية ابن الحاج: ٢ / ٥٥، الفقه المالكي وأدلته: الحبيب بن

طاهر: ج ٢ / ١٨ . مؤسسة المعارف . بيروت . الطبعة الثالثة ١٤٢٣ هـ .

٢٠٠٣م

### ثالثاً: الضم في الماشية:

يراد بعملية الضم هنا أن لكل جنس من أجناس النعم الثلاثة . الإبل والبقر والغنم . نوعان متقاربان، فيضم أحد نوعي الجنس للآخر . فإذا تحصل من جميعهما نصاب وجبت الزكاة على المالك، ولا يشترط التساوي في جمع النوعين من كل جنس، بل المدار على تمام النصاب<sup>(٢)</sup>.

وبناء على ذلك: تضم الإبل البخت<sup>(٣)</sup> إلى الإبل العراب<sup>(٤)</sup> لأنهما صنفان مندرجان تحت نوع الإبل، فمن ملك ثلاثاً من البخت واثنين من العراب، وحال عليه الحول، فإنه يجب عليه أن يضم أحد النوعين للآخر ويخرج عن المجموع شاة.

---

(١) حاشية الدسوقي: ١ / ٤٣٢.

(٢) سراج السالك: ١ / ١٧٧.

(٣) البخت: هي إبل ضخمة تميل للقصر، لها سنامان أحدهما خلف الآخر .

بلغة السالك: ١ / ٢٠٩.

(٤) العراب: بكسر العين، الإبل المعهودة عندنا، أي المعروفة في بلادنا وغيرها

من بلاد العرب .

سراج السالك: ١ / ١٧٧.

## الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

ويضم الجاموس للبقر، لأنهما صنف واحد، فإذا حصل من الجميع نصاب وجبت الزكاة على مالكها، فمن ملك خمسة عشر من الجواميس وخمسة عشر من البقر، وجب عليه تبيع، وإن ملك عشرين من الجواميس وعشرين من البقر وجبت عليه مسنة، وهكذا.

وكذلك يضم الضأن للمعز، لأنهما صنفان مندرجان تحت نوع الغنم.

ويخير الساعي في أخذ الزكاة الواجبة من أحد النوعين إن تساويا، وإلا أخذت من الأغلب وجوباً، ويقوم مقام الساعي في زمننا هذا الفقير والمسكين.

ومحل تخيير الساعي إذا وجد السن الواجبة في الصنفين، أما إذا وجد الواجب في صنف واحد فإنه يتعين.

وإن لم يتساويا الصنفان وكان الأقل نصاباً غير وقص . وهو ما بين الفريضتين من الأنعام . مثال ذلك: مائة وعشرون ضأناً وأربعون معزاً، فالأقل وهو الأربعون نصاب وغير وقص، لأنه هو الذي أوجب الثانية، فتؤخذ منه واحدة، ومن الأكثر واحدة، أي فلا تؤخذ الثانية من الأقل إلا بشرطين:

أ . كونه نصاباً، أي لو انفرد لوجبت فيه الزكاة.

ب . كونه غير وقص، لإيجابه الثانية.

فإن عدم الشرطان أو أحدهما فالثانية تؤخذ من الأكثر

وإذا وجب في الصنفين ثلاث وتساويا، كمائة وواحدة ضائناً، ومثلها معزراً، فإنه يجب على الساعي أن يأخذ من كل صنف واحدة، ويخير في الثالثة في أخذها من أيهما شاء، فإذا لم يتساويا الصنفان، فالحكم كالحكم السابق في الاثنين، فإن كان الأقل نصاباً غير وقص أخذت منه واحدة وأخذ الباقي من الأكثر، وإلا أخذ الجميع من الأكثر<sup>(١)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن: الوقص . وهو ما بين الفرضين من الأنعام . لا زكاة فيه، لأن سقوط الزكاة فيه متفق عليه، وذلك في غير الخلطة، فمن كان عنده ست أو سبع أو ثمان أو تسع من الإبل، فعليه شاة عن الخمس، ولا زكاة عليه في الزائد على الخمس، وكذلك في البقر فلا زكاة في الزائد على أربعين مثلاً إلى تسع وخمسين، وكذلك في الغنم لا زكاة في الزائد على أربعين مثلاً إلى مائة وعشرين.

والوقص: خاص بزكاة النعم، أما العين . النقدين . والحرث

---

(١) سراج المسالك: ١ / ١٧٧، الشرح الصغير: ١ / ٢٠٩ وما بعدها، الشرح

الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ١ / ٢٣٦، جواهر الإكليل: ١ / ١٢٠، فتح

الرحيم: ١١٩/١.

فيزكى الزائد على النصاب وإن قل، ولعل الفرق بين الحرث والماشية، احتياج الماشية لمؤنة أكثر مما يحتاجه الحرث، مع أن فيه عند مؤنته نصف عشره، والعين لا مؤنة لها بالكلية<sup>(١)</sup>.

#### رابعاً: الإبدال فراراً من الزكاة:

حاصل هذه المسألة: أن من كان عنده نصاب من الماشية، سواء كان للتجارة أو للقنية ثم أبدله قبل الحول أو بعده بقليل . بشهر مثلاً . بماشية أخرى من نوعها أو من غير نوعها، أو ذبح ماشيته فراراً من الزكاة، فلا يسقط عنه الإبدال أو الذبح زكاة المبدلة أو المذبوحة، بل يؤخذ بزكاتها معاملة له بنقيض قصده، ولا يؤخذ بزكاة البديل وإن كانت زكاته أكثر، لأن البديل لم تجب فيه زكاة الآن لعدم مرور الحول عليه، ويُعلم فراره بإقراره أو بقرائن الأحوال، وذلك مبني على أن الحيل لا تفيد في العبادات ولا في المعاملات.

ومن الحيل الباطلة: أن يهب ماله أو بعضه لولده قرب الحول، لكي يأتي عليه الحول ولا زكاة عليه، ثم يعتصره . أي يرجع في هبته . أو

---

(١) شرح الشيخ ميارة وحاشية ابن الحاج عليه: ٢ / ٥٦، الجواهر الزكية: لأحمد

بن تركي . بهامش حاشية الصفتي . ص ١٨٧، فتح الرحيم: ج ١ / ١١٩ .

### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

ينتزعه، ويزعم أنه ابتداءً حولاً جديداً لعدم توافر النصاب، وكذلك قد يقع للزوج مع زوجته، ثم يقول لها ردي إليّ ما وهبته لك بقصد إسقاط الزكاة عنه، فتؤخذ منه ويجب عليه إخراجها، ولا يعتبر فاراً من أبدل ماشيته قبل الحول ببعد . أي بأكثر من شهر . فإنه لا يؤخذ بزكاتها ولو قامت القرائن على هروبه (١).

ومما يدل على ذلك: ما روى أن النبي . صلى الله عليه وسلم . قال: " ولا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة" (٢).

**وجه الدلالة:** النهي في الحديث يقتضي فساد المنهي عنه، وأن لا يكون في ذلك حكم، ولأن في ذلك ذريعة إلى سقوط الزكاة، لأنه لا يشاء أحد أن يسقط عنه الزكاة إلا فعل ذلك، فوجب حسم الباب بإسقاط ما ينكر فعله (٣).

**خامساً: حكم من باع ماشيته ثم ردت إليه:**

---

(١) حاشية الدسوقي: ١ / ٤٣٧، الشرح الصغير: ١ / ٢١٠، بلغة السالك:

١ / ٢١٠، المدونة الكبرى: ١ / ٣٩٢، معين التلاميذ: ١ / ٢٤٢.

(٢) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ج ٣ ص ٣٨٠ رقم ١٤٥٠ باب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع من كتاب الزكاة .

(٣) الإشراف على مسائل نكت الخلاف: ج ١ / ٣٨٦، معين التلاميذ: ج ١ / ٢٤٢.

حاصل هذه المسألة: أن من باع ماشية بعد أن مكثت عنده نصف عام مثلاً، سواء باعها بعين أو بعرض أو بنوعها أو بمخالفها، كان فاراً من الزكاة أم لا، فمكثت عند المشتري مدة، ثم رُدَّت على بائعها بعيب أو بسبب فلس المشتري، أو بسبب فساد البيع، فإنه يبني على حولها عنده، ولا يلغي الأيام التي مكثها عند المشتري، بحيث لا يحسبها من الحول بل تحسب منه.

مثال ذلك: كأن يكون ملكها في رمضان، وباعها في المحرم، ورجعت له في شعبان، فإنه يجب عليه زكاتها في رمضان.

هذا إذا رجعت قبل تمام الحول، أما إذا رجعت بعده زكاها بعد الرجوع، فإن كان قد زكاها المشتري وهي عنده، ثم ردها فإنه يرجع على البائع بما أداه، إذا لم يكن دفع الزكاة من نفس الماشية<sup>(١)</sup>.

#### سادساً: الخلطة في زكاة الماشية:

عَرَّف الإمام الباجي الخلطة بقوله: " اسم شرعي واقع على

---

(١) حاشية الدسوقي: ١ / ٤٣٨، بلغة السالك: ١ / ٢١٠، جواهر الإكليل:



**الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية**

الرجلين والجماعة، يكون لكل واحد منهم ماشية تجب فيها الزكاة، فيجمعونها للرفق في الراعي، وغير ذلك مما تحتاج إليه الماشية ولا بد لها منه، قلت أو كثرت، ويجزيء منها الماشية جميعهم ما يجزيء ماشية أحدهم" (١).

وعلى ذلك فإن معنى الخلطة: أن تكون غنم كل واحد منهم يعرفها بعينها، ولكنها مختلطة في مرعاها وفحلها ومسقاها، ودلوها، وفي راعيها ومراحها، فإذا كان كذلك زكوا جميعاً زكاة الواحد، وذلك إذا كان لكل واحد منهم نصاب ماشية تجب فيه الزكاة، وحال عليهم الحال (٢).

**وحكم الخلطة:** تنزِيل المَالين منزلة المَال الواحد بعد حصول النصاب في كل واحد منهما، أو في ملك مالكه، فلو خلط أربعين بأربعين لغيره، ففي الكل شاة واحدة، ولو خلط عشرين بعشرين لغيره، فلا شيء فيها بمفردها (٣).

---

(١) المنتقى شرح موطأ مالك: للإمام / الباجي: ج ٢ / ١٣٦ . دار الكتاب العربي .

الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

(٢) الكافي في فقه أهل المدينة: ص ١٠٧ .

(٣) عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة: للإمام / جلال الدين عبد الله بن

نجم بن شاس . ج ١ ص ٢٨٤ دار الغرب الإسلامي . الطبعة الأولى ١٤١٥هـ .

١٩٩٥م، الثمر الداني: ص ٢٦١ .

فالخطة هنا أثرت في التخفيف، إذا لو كانوا متفرقين لكان على كل واحد شاة.

أيضاً: إذا كان لكل واحد من اثنين ست وثلاثون من الإبل، فعليهما جذعة، على كل واحد نصفها، فلو كانا متفرقين لكان على كل واحد بنت لبون، فحصل بها تغير في السن، وقد توجب الخطة التثقل وليس التخفيف، مثال ذلك:

إذا كان الخطاء اثنين لكل واحد منهما مائة من الغنم وشاة، فالواجب عليهما ثلاث شياه، فلو لا الخطة لكان على كل واحد منهما شاة، فالخطة أوجبت الثالثة (١).

ومما يدل على مشروعية الزكاة في الخطة: قوله . صلى الله عليه وسلم . في كتاب الصدقة:

" ولا يُجمع بين مفترق، ولا يفرق بين مجتمع، خشية الصدقة، وما كانا من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية" (٢).

---

(١) المدونة الكبرى: ج ١ / ٣٨٧، الشرح الكبير: ج ١ / ٤٣٩، الشرح الصغير: ١ /

٢١١، معين التلاميذ: ١ / ٢٤٠، القوانين الفقهية: ص ١٠٥.

(٢) موطأ مالك: ص ١٤٩ رقم ٥٩٨ باب صدقة الماشية من كتاب الزكاة، سنن

أبي داود: ج ٢ / ٩٨ رقم ١٥٦٧ باب في زكاة السائمة من كتاب الزكاة، سنن

**وجه الدلالة:** هذا الحديث يدل دلالة واضحة على أن ملك الخليطين كملك رجل واحد، لأن لفظ الخلطة أظهر في الخلطة نفسها منه في الشركة، وقوله . صلى الله عليه وسلم .: "إنهما يتراجعان بالسوية" يدل على أن الخليطين ليسا بشريكين، لأن الشريكين لا يتصور بينهما تراجع<sup>(١)</sup>.

### شروط الخلطة: (٢)

لكي يكون الخلطاء كالمالك الواحد، اشترط فقهاء المالكية ستة شروط:

- ١ . النية: وذلك بأن ينوي كل واحد من الخلطاء الخلطة، ولأن الخلطة توجب تغيير الحكم فتفتقر إلى نية كالصلاة.
- ٢ . أن يكون الخليطان حرين مسلمين، فلو كان أحدهما رقيقاً أو كافراً، زكى الحر المسلم ماشيته على حكم الانفراد.

==

الترمذي: ج ٣ / ٨ رقم ٦٢١ باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم من كتاب الزكاة .

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد: لابن رشد . ج ١ / ٣٤٧ . مكتبة الإيمان بالمنصورة . الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ . ١٩٩٧ م، الفتح الرباني: ١ / ١٥٢ .

(٢) جواهر الإكليل: ١ / ١٢١، العدوي على الرسالة: ١ / ٣٨٤، الدر الثمين والمورد المعين: ٢ / ٩٦، القوانين الفقهية: ص ١٠٤ .

٣ . الاجتماع في الأكثر من خمسة أشياء :

أ . الماء : وذلك بأن تشرب الماشية من ماء واحد مملوك لهما أو لأحدهما (١).

ب . المراح : هو الموضع الذي تروح إليه الماشية وتجتمع فيه للانصراف إلى المبيت، وقيل : هو الموضع الذي تقيل فيه (٢).

ج . المبيت : حتى ولو تعدد فلا يضر ، بشرط الحاجة لذلك .

د . الراعي : لجميع الماشية ، أو لكل ماشية راع ، وهناك تعاون بينهما حتى ولو لم تحتاج الماشية لهم جميعاً لقلتها ، وذلك على خلاف كلام الإمام الباجي الذي اشترط الاحتياج عند تعدد الراعي .

هـ . الفحل : يضرب في الجميع بإذن أصحاب الماشية ، سواء كان مشتركاً أو مختصاً بأحدهم ، وسواء كان واحداً أو متعدداً ، بأن يكون لكل ماشية فحل يضرب في الجميع .

٤ . أن لا يكون القصد من الخلطة الفرار من تكثير الواجب .

٥ . مرور الحول على ماشية كل واحد منهما : فلو حال الحول

---

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه : ١ / ٤٣٩ وما بعدها ، الفواكه الدواني : ١ /

٤٠٠ ، الشرح الصغير وبلغه السالك عليه : ١ / ٢١١ .

(٢) المنتقى للإمام الباجي : ٢ / ١٣٧ ، لباب اللباب : ص ٥٣ .

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

على ماشية أحدهما دون الآخر، لم تؤثر الخلطة في المقدار الواجب إخراجها، فالشرط إنما هو مصاحبة الحال للملك لا للخلطة.

واعلم أيها القاريء الكريم أن الحول الذي يزكي في آخره الخليطان ابتداءً من وقت الخلطة، إن كان كل من الخليطين ملك النصاب حينها، ومن وقت الملك أو التزكية إن كان ذلك قبلها متفقاً عليه، وعلى ذلك فلا زكاة على من لم يجاوز ملكه حولاً، فإذا مكثت الماشية عند كل واحد ستة أشهر ثم اختلطا ومضت ستة أشهر من الخلطة زكياً زكاة خلطة، لأن الحول قد صاحب الملك وإن لم يصاحب الخلطة.

٦ . اتحاد نوعها: بأن يجوز جمعها في الزكاة، لا بقدر مع غنم أو إبل، فإن كان الفحل واحداً اشترط اتحاد الصنف.

فإذا توافرت هذه الشروط صار كالمالك الواحد فيما وجب من قدر وسن وصنف<sup>(١)</sup>.

ومما هو جدير بالذكر أنه لا يجوز لرب الماشية أن يفرق

---

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ١ / ٤٤٠، والفواكه الدواني:

١ / ٤٠٠ وما بعدها، الشرح الصغير وبلغه السالك عليه: ١ / ٢١١، الفقه

المالكي وأدلته: ٢ / ١٩.

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

غنمه عن الخلطة، نظراً لأن الخلطة كانت سبباً في كثرة الصدقة، لأن ذلك يعتبر فراراً وهروباً من إخراج المقدار الواجب، لقوله . صلى الله عليه وسلم . في الحديث السابق الذكر: " لا يجمع بين مفترق، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة "، لأن النهي يقتضي فساد المنهي عنه، ولأن في ذلك ذريعة إلى سقوط الزكاة فوجب سدها (١).

---

(١) الإشراف: ١ / ٣٨٥ وما بعدها .

## المبحث الثاني

### زكاة الحرت (( الزروع والثمار ))

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى - : "وَفِي خُمْسَةِ أَوْسُقٍ فَأَكْثَرُ وَإِنْ بِأَرْضٍ خَرَجِيَّةٍ أَلْفٌ وَسِتْمِائَةٌ رَطْلٌ: مِائَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا مَكِّيًّا كُلُّ: خُمْسُونَ وَخُمْسًا حَبَّةً مِنْ مَطْلَقِ الشَّعِيرِ مِنْ حَبٍ وَتَمَرٍ فَقَطْ مِنْقَى مَقْدَرِ الْجَفَافِ وَإِنْ لَمْ يَجِفْ نِصْفُ عَشْرِهِ: كَزَيْتٍ مَا لَهُ زَيْتٌ وَثَمَنٌ غَيْرُ ذِي الزَّيْتِ وَمَا لَا يَجِفُّ وَفُولٌ أَخْضَرٌ إِنْ سَقَى بِأَلَةٍ وَإِلَّا فَالْعُشْرُ وَلَوْ اشْتَرَى السَّيِّحَ أَوْ أَنْفَقَ عَلَيْهِ وَإِنْ سَقَى بِهِمَا فَعَلَى حَكْمِيهِمَا وَهَلْ يَغْلِبُ الْأَكْثَرُ خِلَافٌ وَتَضُمُّ الْقَطَانِي: كَقَمْحٍ وَشَعِيرٍ وَسَلْتٍ وَإِنْ بِبُلْدَانٍ إِنْ زُرِعَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ حَصَادِ الْآخَرِ فَيُضْمُ الْوَسْطُ لِهَمَا لَا أَوَّلَ لِثَالِثٍ لَا لِعَلَسٍ وَدُخْنٍ وَذُرَّةٍ وَأُرْزٍ وَهِيَ أَجْنَسٌ وَالسَّمْسَمُ وَبِزْرُ الْفَجْلِ وَالْقَرْطَمُ: كَالزَّيْتُونِ لَا الْكَتَانِ وَحَسَبُ قَشْرِ الْأُرْزِ وَالْعَلَسِ وَمَا تَصَدَّقَ بِهِ وَاسْتَأْجَرَ قَتَا لَا أَكَلَ دَابَّةً فِي دَرَسِهَا وَالْوَجُوبُ بِإِفْرَاقِ الْحَبِّ وَطَيِّبِ الثَّمَرِ فَلَا شَيْءَ عَلَى وَارِثٍ قَبْلَهُمَا لَمْ يَصِرْ لَهُ نَصَابٌ وَالزَّكَاةُ عَلَى الْبَائِعِ بَعْدَهُمَا إِلَّا أَنْ يَعدمَ فَعَلَى الْمُشْتَرِي وَالنَّفَقَةُ عَلَى الْمُوصَى لَهُ الْمُعَيَّنِ بِجُزْءٍ لَا الْمَسَاكِينِ أَوْ كَيْلَ فَعَلَى الْمَيْتِ وَإِنَّمَا يَخْرُصُ الثَّمَرُ وَالْعَنْبُ إِذَا حُلَّ بَيْعُهُمَا وَاخْتَلَفَتْ حَاجَةُ أَهْلِهِمَا نَخْلَةٌ نَخْلَةٌ بِإِسْقَاطِ نَقْصِهَا لَا سَقْطِهَا وَكَفَى الْوَاحِدُ وَإِنْ اخْتَلَفُوا فَلَا عَرَفَ وَإِلَّا فَمِنْ كُلِّ جُزْءٍ وَإِنْ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اعْتَبِرَتْ وَإِنْ زَادَتْ عَلَى تَخْرِيصِ عَارِفٍ: فَأَلَا حَبُّ الْإِخْرَاجِ وَهَلْ عَلَى ظَاهِرِهِ أَوْ الْوَجُوبُ؟ تَأْوِيلَانِ وَأَخَذَ مِنَ الْحَبِّ كَيْفَ كَانَ كَالْتَمَرِ نَوْعًا أَوْ نَوْعَيْنِ وَإِلَّا فَمِنْ أَوْسَطِهَا".

## الشرح

الزكاة في الزروع والثمار واجبة، ودليل وجوبها من الكتاب والسنة<sup>(١)</sup>.

أولاً: من الكتاب:

١- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾<sup>(٢)</sup>.

٢- قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾<sup>(٣)</sup>.

**وجه الدلالة:** يأمر الله سبحانه وتعالى المؤمنين في الآية الأولى بالإنفاق، والمراد به الصدقة، والإنفاق يكون من أجود المال وأنفسه، خاصة الخارج من الأرض<sup>(٤)</sup>، وفي الآية الثانية

(١) فتح الرحيم: ج ١ / ١٢٣، مسالك الدلالة: ص ١١٩.

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية / ٢٦٧.

(٣) سورة الأنعام: الآية / ١٤١.

(٤) مختصر تفسير ابن كثير: ج ١ / ص ١٣٨ مكتبة الصفا . الطبعة الأولى



### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

يأمر المولى عز وجل بأن يخرج الحق من الزروع يوم الحصاد، والمقصود بالحق هنا الصدقة الواجبة، وقد أفادت هذه الآية وجوب الزكاة فيما سمي الله سبحانه، وأفادت بيان ما يجب فيه من مخرجات الأرض التي أجملتها الآية الأولى، فكانت آية البقرة عامة في المخرج كله مجملة في القدر، وهذه الآية خاصة في مخرجات الأرض مجملة في القدر<sup>(١)</sup>، ثم جاءت السنة وبينت المجمع.

#### ثانياً: من السنة:

١. ما روى عن أبي سعيد الخدري . رضي الله عنه . أن النبي . صلى الله عليه وسلم . قال: ليس فيما أقل من خمسة أوسق صدقة، ولا في أقل من خمسة من الإبل الذود صدقة، ولا في أقل من خمس أواق من الورق صدقة"<sup>(٢)</sup>.

---

(١) أحكام القرآن: لابن العربي . ج ٢ / ص ٧٥٧ وما بعدها. ط دار الفكر العربي .

(٢) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ج ٣ / ٤٢٤ رقم ١٤٨٤ باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة من كتاب الزكاة، سنن أبي داود: ج ٢ / ٩٦ رقم ١٥٥٨ باب ما تجب فيه الزكاة من كتاب الزكاة، سنن الترمذي: ج ٣ / ١٢ رقم ٦٢٦ باب ما جاء في صدقة الزرع والتمر والحبوب من كتاب الزكاة .

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

٢. ما روى عن النبي . صلى الله عليه وسلم . أنه قال: " فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً <sup>(١)</sup> العشر، وما سقى بالنضح <sup>(٢)</sup> نصف العشر " <sup>(٣)</sup>.

**وجه الدلالة:** الحديث الأول خاص بقدر الخمسة أوسق، فلا تجب الزكاة فيما دونها، وإلى ذلك ذهب جمهور الفقهاء، وقد حكى ابن المنذر الإجماع على ذلك، أما الحديث الثاني فإنه يدل على أنه يجب العشر فيما سقى بماء السماء والأنهار ونحوهما مما ليس فيه مؤنة كثيرة، ونصف العشر فيما سقى بالنواضح

---

(١) عثرياً: هو الذي يشرب بعروقه من غير سقي .

فتح الباري: ٣ / ٤٢٣.

(٢) بالنضح: أي بالسانية، والمراد بها: " الإبل والبقر التي يستقي عليها .

فتح الباري: ٣ / ٤٢٣٠

(٣) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ٣ / ٤٢١ رقم ١٤٨٣ باب العشر فيما

سقى من ماء السماء وبالماء الجاري من كتاب الزكاة، سنن الترمذي: ٣ / ١٩.

رقم ٦٤٠ باب ما جاء في الصدقة فيما يسقى بالأنهار وغيرها من كتاب

الزكاة .

ونحوها مما فيه مؤنة كثيرة<sup>(١)</sup>.

## الأصناف التي تجب فيها الزكاة:

مما لا شك فيه أن الزكاة تجب في كل مقتات متخذ للعيش غالباً، أنبتته أرض مملوكة أو مستأجرة، خراجية أو غير خراجية، إذا كان مالكة حرّاً مسلماً<sup>(٢)</sup>، والأصناف التي تجب فيها الزكاة عشرون صنفاً هي كالآتي:

١. القطناني السبعة وهي: الحمص، والفول، واللوبيا، والعدس، والترمس، والجلبان<sup>(٣)</sup>، والبسيلة.

٢ . القمـح، والمُسـأنت<sup>(٤)</sup> والشـعير، والـذرة،

(١) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار: للإمام / محمد

ابن علي الشوكاني . ج ٤ / ٥٠٣ وما بعدها . دار الحديث بالقاهرة . الطبعة

الأولى ١٤٢١ هـ . ٢٠٠٠ م .

(٢) عقد الجواهر الثمينة: ١ / ٣٠٥.

(٣) الجلبان: جنس من نباتات عشبية من الفصيلة القرنية، بعضها تؤكل بذوره،

وبعضها يزرع لأزهاره، المعجم الوسيط ١ / ١٣٣ مادة ( جلب ) .

(٤) السلت: حب بين الحنطة والشعير، لا قشر له كقشر الشعير، فهو كالحنطة

فی ملاپسته وکالشعیر فی طبعه .

المصباح المنير: ص ١٧١ باب (س ل ت) .

والدخن<sup>(١)</sup> والأرز، والعلس<sup>(٢)</sup>.

٣ . ذوات الزيوت الأربع وهي: الزيتون، والسّمسم، والقرطم<sup>(٣)</sup>  
وحب الفجل الأحمر<sup>(٤)</sup>.

٤ . التمر والزبيب.

ولا تجب الزكاة في التين والرمّان والتفاح، وسائر الفواكه،  
وبذر الكتان، والجوز واللوز، وحب الفجل الأبيض . لأنه لا زيت  
له ، والتوابل وهي: الفلفل، والكزبرة، والأنيسون، والشمار،  
والكمون، والحبّة السوداء، وغير ذلك من مصطلحات الطعام<sup>(٥)</sup>،  
وكذلك لا زكاة في الخضروات والعلس.

---

(١) الدخن: نبات عشبي من الفصيلة النجيلية، حبه صغير أملس كحب السّمسم،

ينبت برياً ومزروعاً . المعجم الوسيط: ١ / ٢٨٥ مادة (دخن) .

(٢) العلس: ضرب من الحنطة، تكون الحبتان في قشرة واحدة، وهو طعام أهل صنعاء .

مختار الصحاح: ص ٢٤٨ باب ( ع ل س ) .

(٣) القرطم: هو حب العُصْفَر . المصباح المنير: ص ٢٩٦ مادة ( ق ر ط م )

(٤) حب الفجل الأحمر: صفة للفجل لا للحب يوجد في بلاد المغرب .

بلغة السالك ١ / ٢١٣.

(٥) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ١ / ٤٤٧، الشرح الصغير وبلغة السالك

عليه: ١ / ٢١٣.

**الدليل على عدم وجوب الزكاة في العسل:**

أ . ما أخرجه مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم أنه قال: جاء كتاب من عمر بن عبد العزيز إلى أبي وهو بمني أن لا يأخذ من العسل ولا من الخيل صدقة" (١).

ب . لأنه طعام يخرج من حيوان فأشبهه اللبن (٢).

**الدليل على عدم وجوب الزكاة في الخضروات والفواكه:**

أ . قوله . صلى الله عليه وسلم . في الحديث السابق ذكره: " ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة" (٣)، هذا الحديث فيه دليل على أن الزكاة لا تجب في الفواكه ولا في الخضر، وإنما تجب فيما يوسق ويدخر، وهو مذهب مالك وجميع أصحابه، إلا ابن حبيب: فإنه أوجب الزكاة في الفواكه (٤).

ب . إجماع أهل المدينة نقلاً، لأن الخضر قد كانت على عهد

---

(١) موطأ مالك: ص ١٦١ رقم ٦١٢ باب ما جاء في صدقة الرقيق والخيل

والعسل من كتاب الزكاة .

(٢) الإشراف: ١ / ٣٩٧ .

(٣) سبق تخريج الحديث .

(٤) المقدمات الممهدة: ج ٥ / ١٥٩، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي:

### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

رسول الله . صلى الله عليه وسلم . والأئمة بعده، فلم ينقل أنه طالبهم بزكاة عنها، ولو كان ذلك قد وقع لم يغفل نقله، ولأنه من الأمور العامة التي تمس الحاجة إلى علمها (١).

#### مقدار نصاب الزروع والثمار:

الزكاة لا تجب في الزروع والثمار حتى تبلغ نصاباً وهو خمسة أوسق، ولكن بشرط أن تكون في ملك واحد، فلو خرج من الزرع المشترك ستة عشر وسقاً على أربعة فلا زكاة عليهم، لعدم كمال النصاب.

والوسق يساوي ستون صاعاً، والصاع أربعة أمداد، كل مد رطل وثلث، وكل رطل مائة وثمانية وعشرون درهماً مكيّاً، وكل درهم خمسون وخمسا حبة من وسط الشعير، مع ملاحظة أن المد يساوي: ملء اليدين المتوسطتين لا مقبوضتين ولا مبسوطتين (٢).

ويمكن حساب مقدار النصاب بالموازين والمكاييل المستعملة الآن كما يلي:

الوسق = ٦٠ صاع، والصاع = قدح وثلث، الكيلة المصرية = ٦ صاع

---

(١) الإشراف: ١ / ٣٩٦.

(٢) بلغة السالك: ١ / ٢١٣، حاشية الدسوقي: ١ / ٤٤٧.

خمسة أوسق  $\times 60$  صاع = 300 صاع

300 صاع  $\div 6$  ( مقدار الكيلة ) = 50 كيلة، أي أن النصاب هو: 50 كيلة، أي ما يعادل أربعة أراذب وكيلتان، لأن الأراذب = 12 كيلة.

### المقدار الواجب إخراجه من الزروع والثمار:

المقدار الواجب إخراجه يختلف باختلاف سقي الأرض، فما سقي سيحاً<sup>(١)</sup> بالمطر والعيون والأنهار فيه العشر، وما سقي نضحاً بدلو أو ساقية أو آلة ( ميكنة ) ففيه نصف العشر، فإن سقي بهما واستويا ففيه ثلاثة أرباع العشر<sup>(٢)</sup>.

والدليل<sup>(٣)</sup> على ذلك ما روى عن جابر بن عبد الله أن رسول الله . صلى الله عليه وسلم . قال: " فيما سقت الأنهار والعيون العشر، وما سقي بالسواني ففيه نصف العشر " <sup>(٤)</sup>.

---

(١) السيح: الماء الجاري على وجه الأرض، حاشية الدسوقي: ١ / ٤٤٩.

(٢) القوانين الفقهية: ص ١٠٢، الشرح الصغير: ١ / ٢١٤، الشرح الكبير مع

حاشية الدسوقي: ١ / ٤٤٩.

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٧ / ١٠٩.

(٤) سنن أبي داود: ج ٢ / ١١١ رقم ١٥٩٧ باب صدقة الزرع من كتاب الزكاة،

سنن الترمذي: ج ٣ / ١٩ رقم ٦٣٩ باب ما جاء في الصدقة فيما يسقى

## الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

وأعلم أيها القاريء الكريم أنه يجب العشر بالسيح، حتى ولو اشتراه ممن نزل في أرضه، أو أنفق عليه نفقة، كأجرة أو عمل حتى أوصله من أرض مباحة مثلاً إلى أرضه، فعليه العشر، ولا ينزل الشراء أو الإنفاق هنا منزلة الآلة، لخفة المؤونة غالباً<sup>(١)</sup>.

ويدخل في هذا كذلك كل أنواع النفقات الأخرى، مثل أجور الحراثة، والحصاد، والدرس بالآلات الحديثة، وأجور جمع الثمار، وأثمان التسميد، والأدوية، فلا تخصم هذه النفقات من المحصول، كما لا تنقص المقدار الواجب من العشر إلى نصف العشر<sup>(٢)</sup>.

مع ملاحظة أنه ذكرنا فيما سبق من أنه إذا استوى السقي بالأمطار والعيون مع السقي بالآلة، فيكون الواجب إخراجه ثلاثة أرباع العشر، ولكن قد يكون أحدهما أكثر من الآخر ففي هذه المسألة قولان:

==

بالأنهار وغيرها من كتاب الزكاة، سنن ابن ماجه: ج ١ / ٥٨٠ رقم ١٨١٦ باب صدقة الزرع والثمار من كتاب الزكاة.

(١) الشرح الصغير: ١ / ٢١٤، حاشية الدسوقي: ١ / ٤٤٩، عقد الجواهر الثمينة: ج ١ / ٣٠٨.

(٢) الفقه المالكي وأدلته: ٢ / ٢٥.



الأول: الحكم يكون للأكثر، فإن كان الأكثر السقي بالسقي  
ففيه العشر، وإن كان الأكثر السقي بالآلة ففيه نصف العشر.  
الثاني: أنه يزكي ما سقي بالمطر على حكمه، وما سقي  
بالآلة على حكمها، أي فالزكاة في ذلك الزرع على حكم السقي  
بالآلة والسقي بغيرها، وذلك بأن يقسم الخارج نصفين نصف فيه  
العشر والآخر فيه نصف العشر، سواء في ذلك استوى السقي  
بكل منهما في الزمن أو في عدد السقيات أم لا.  
وبناء على ذلك: فإذا سقي بالآلة شهرين وبالمطر شهر،  
أو سقي بالآلة أربع مرات وبغيرها مرتين، فالثلاثان لهما نصف  
العشر، والثالث له العشر (١).

---

(١) الشرح الصغير: ١ / ٢١٤ . ٢١٥، الشرح الكبير: ١ / ٤٤٩، حاشية

الصفحتي: ص ١٨٣.

## وقت وجوب إخراج الزكاة في الزروع والثمار:

حكى ابن العربي رحمه الله ثلاثة أقوال في وقت وجوب

الزكاة:

الأول: أنها تجب وقت الجداد " القطع " .

الثاني: أنها تجب يوم الطيب، لأن ما قبل الطيب يكون علفاً لا قوتاً ولا طعاماً، فإذا طابت وكان الأكل الذي أنعم الله به وجب الحق الذي أمر الله به، إذ بتمام النعمة يجب شكر النعمة، ويكون الإيتاء يوم الحصاد لما قد وجب يوم الطيب.

الثالث: أنه يكون بعد تمام الخرص " تقدير ما على النخل من الرطب تمرّاً "، لأنه حينئذ يتحقق الواجب فيه من الزكاة، فيكون شرطاً لوجوبها.

والصحيح وجوب الزكاة بالطيب (١).

وبناء على ذلك فإن الزكاة تجب بإفراك الحب، أي ببداية طيبه، وبلوغه حد الأكل، واستغنائه عن السقي، ولو بقي في الأرض لتمام طيبه، ولا يكون وقت الوجوب باليبس أو الحصاد أو التصفية.

ولا يرد على ذلك بأن الله تعالى قال: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ

---

(١) أحكام القرآن لابن العربي: ٢ / ٧٦٢، الكافي في فقه أهل المدينة: ص ١٠١.

حَصَادِهِ<sup>(١)</sup>، لأن المراد وأخرجوا حقه يوم حصاده، ووقت الإخراج متأخر عن وقت الوجوب.

وتجب الزكاة في النخل بطيب الثمر، وظهور الحلاوة في العنب، ويحسب من الخمسة أوسق كل ما أكله، أو وهبه، أو تصدق به على الفقراء ما لم يقصد به الزكاة، ولا يحسب ما أكلته الدابة حال عملها، وذلك لمشقة التحرز منه، لأن ذلك ينزل منزلة الآفات السماوية، وحينئذ لا يجب تكميمها لأنه يضر بها، وكذلك يعفي عن نجاسة الدواب حال درسها، فلا يغسل الحب من بولها النجس، أما ما أكلته حال ربطها فيحسب<sup>(٢)</sup>.

#### مدى مشروعية ضم الأصناف بعضها إلى بعض لكمال النصاب:

١. تضم القطاني السبعة لبعضها بعضاً، لأنها جنس واحد في الزكاة، فإذا اجتمع من جميعها أو من اثنين منها ما فيه الزكاة زكاه، وأخرج من كل صنف منها ما ينوبه.
٢. يضم القمح والشعير والسلت بعضها إلى بعض، لأنها

---

(١) سورة الأنعام: جزء من الآية / ١٤١.

(٢) الشرح الصغير وبلغة السالك عليه: ١ / ٢١٦، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ١ / ٤٥١، حاشية ابن الحاج: ٢ / ٤٦، سراج السالك: ١ / ١٨١، فتح الرحيم: ١ / ١٢٣٠.

### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

جنس واحد، فإذا اجتمع من جميعها النصاب وهو خمسة أوسق وجبت فيه الزكاة، حتى وإن زرعت ببلاد متفرقة.

٣ . والعلس والذرة والدخن والأرز، لا يضم بعضها إلى البعض الآخر، لأن كل واحد منها جنس على حده، فإن وجد من كل واحد منها نصاب زكى، وإلا فلا.

٤ . وذوات الزيوت الأربع وهي . الزيتون والسمن وحب الفجل الأحمر والقرطم . لا يضم بعضها لبعض.

٥ . الزبيب بأصنافه جنس واحد، يضم بعضها إلى بعض، ولا يضم الزبيب إلى غيره، والتمر بأصنافه جنس واحد لا يضم إلى الزبيب (١).

### زكاة الأرض المستأجرة:

إذا استأجر الإنسان أرضاً فزرعها، فالزكاة في هذه الحالة على المستأجر . أي صاحب الزرع (٢). وليس صاحب الأرض،

---

(١) الشرح الكبير للدردير: ١ / ٤٤٩، الشرح الصغير: ١ / ٢١٥، شرح خطط

السداد والرشد: للشيخ / محمد بن إبراهيم التتائي . هامش الدر الثمين لميارة .

ج ٢ / ٦٤ وما بعدها، الفواكه الدواني: ١ / ٣٨١، بداية المجتهد: ١ / ٣٥٠،

مسالك الدلالة: ص ١٢٠.

(٢) بداية المجتهد: ١ / ٣٢٧.

لقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: الآية فيها دلالة على أن الله سبحانه وتعالى خاطب أرباب الزرع بأداء الزكاة، ولأنه حر مسلم له نصاب زرع تجب في جنسه الزكاة، فوجب أن يلزمه العشر فيه كما لو كانت الأرض ملكاً له<sup>(٢)</sup>.

**ما الحكم لو مات صاحب الزرع أو الثمار قبل الإفراک أو**

**الطيب؟**

إذا مات صاحب الزرع أو الثمر قبل وجوب الزكاة، ولم تبلغ حصة الوارث النصاب، فلا زكاة على الوارث، إلا أن يكون له زرع آخر فيضمه له، فإن بلغت حصة بعضهم نصيباً دون غيره لوجب على من بلغ حصته النصاب دون من لم تبلغ.

أما إذا مات المورث . صاحب الزرع . بعد الوجوب، فإن الزكاة تكون واجبة على جميع الورثة، بشرط أن تكون التركة قد بلغت النصاب في مجموعها، ولا يشترط أن يكون لكل وارث نصاب منفرد، وذلك لتعلق الزكاة بالمورث قبل الموت<sup>(٣)</sup>.

---

(١) سورة الأنعام: جزء من الآية / ١٤١.

(٢) الإشراف: ١ / ٣٩٧.

(٣) الشرح الكبير: ١ / ٤٥١، الشرح الصغير: ١ / ٢١٦.

**ما الحكم لو باع صاحب الزروع أو الثمار زرعه أو ثمره  
بعد الإفراك أو الطيب ؟**

إذا باع صاحب الزرع زرعه بعد الإفراك والطيب، فإن الزكاة تجب عليه، ويصدق المشتري في مبلغ ما حصل في الزرع إن كان مأموناً، وإلا تحرى البائع قدره، فإن كان البائع معدماً، فالزكاة تجب حينئذ على المشتري نيابة عن البائع، وذلك إذا بقي المبيع عنده، أو أتلفه هو، ثم يرجع على البائع بثمن ما أدى من زكاته، فإن تلف بسماعي فلا زكاة فيه أصلاً، وإن أتلفه أجنبي لم يتبع بزكاته المشتري، وأتبع بها البائع إذا أيسر<sup>(١)</sup>.

#### **التخريس في التمر والعنب:**

**معنى التخريس:** أي التحزير والتقدير، ولا يكون إلا في التمر والعنب دون غيرهما<sup>(٢)</sup>.

والعلة من تخريس التمر والعنب على رؤوس الأشجار: ليُعلم هل منه نصاب أم لا إذا حل بيعه، واحتاج أهله للتصرف

---

(١) المصادر السابقة .

(٢) الشرح الصغير: ١ / ٢١٦، أحكام القرآن لابن العربي: ٢ / ٧٦٣.

فيه (١).

ويمكن الاستدلال على الخرص بما يأتي:

أ. ما روى عن السيدة عائشة . رضي الله عنها . أنها قالت وهي تذكر شأن خبير: كان النبي . صلى الله عليه وسلم . يبعث عبد الله بن رواحة إلى يهود، فيخرص النخل حين يطيب قبل أن يؤكل منه" (٢).

ب . ما روى عن عتاب بن أسيد قال: أمر رسول الله . صلى الله عليه وسلم . أن يخرص العنب كما يخرص النخل، وتؤخذ زكاته زبيباً كما تؤخذ زكاة النخل تمرأً (٣).

ج . يقول الإمام الباقي رحمه الله: " ودليلنا من جهة المعنى: أن الزكاة تجب في هذه الثمار إذا بدا صلاحها، والعادة

---

(١) حاشية الدسوقي: ١ / ٤٥٢، التلقين في الفقه المالكي: للقاضي عبد الوهاب

البغدادى . ص ٤٩ الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ . ٢٠٠٣ م . بدون ناشر .

(٢) سنن أبي داود: ج ٢ / ١١٣ رقم ١٦٠٦ باب متى يخرص التمر من كتاب الزكاة .

(٣) سنن أبي داود: ج ٢ / ١١٢ رقم ١٦٠٣ باب في خرص العنب من كتاب الزكاة، سنن الترمذي: ج ٣ / ٢٢ رقم ٦٤٤ باب ما جاء في الخرص من كتاب الزكاة .

### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

جارية بأن يأكل أهلها منها رطباً، وعنباً، ويبيعون، ويعطون، ويتصرفون، فإن أبحنا ذلك لهم دون خرص، أتى على الثمرة فلم يبق للمساكين ما يزكى، إلا اليسير فيضر ذلك بهم، وإن منعنا أرباب الأموال التصرف فيها قبل أن ييبس، أضر ذلك بهم، فكان وجه العدل بين الفريقين أن يخرص الأموال، ثم يخلّي بينها وبين أربابها ينتفعون بها، ويتصرفون فيها، يؤخذون بالزكاة بما تقرر عليهم في الخرص، فيصلون هم إلى الانتفاع بأموالهم على عادتهم، ويصل المساكين إلى حقهم من الزكاة"<sup>(١)</sup>.

**ولكن من الذي يقوم بالتخريس، وما هو وقته ؟**

الذي يقوم بعملية التخريس هو رجل يعينه الإمام، ويكون له خبرة في ذلك، يذهب إلى أصحاب التمر والعنب يخرص عليهم، فإذا لم يعين الإمام عارفاً بذلك، فيكون على أصحابها أن يأتوا بعارف يخرص لهم ما عندهم من التمر والعنب، سواء كان شأنهما اليبس أم لا، كرطب وعنب مصر، ليضبط ما تجب فيه الزكاة منهما"<sup>(٢)</sup>.

**أما بالنسبة لوقت التخريس: فيكون بعد الطيب لا قبله،**

---

(١) - المنتقى للباجي: ج ٢ / ١٥٩.

(٢) الشرح الصغير ١ / ٢١٦، الشرح الكبير: ١ / ٤٥٣.



لما جاء في حديث السيدة عائشة السابق ذكره " فيخرص النخل حين يطيب، قبل أن يؤكل منه " (١).

### كيفية التخريص:

تتم عملية التخريص بأن يقوم المخرص بتخريص كل شجرة من النخل أو العنب بصفة منفردة، ويكفي مخرص واحد، ويشترط أن يكون من أهل الأمانة والمعرفة، ولأنه يكون بمثابة الحاكم فيجوز أن يكون واحداً، لأنه كان عليه الصلاة والسلام يبعث عبد الله بن راحة وحده مخرصاً إلى خيبر، وإذا تعدد المخرصون واختلفوا، فيعتبر قول الأعراف منهم، سواء كان رأي الأقل أو الأكثر، أما إذا استتوا في المعرفة فإنه يؤخذ من كل واحد جزء على حسب عددهم (٢).

وإذا زادت الثمرة على قول العارف بالتخريص، فالأرجح والأحب هو وجوب الإخراج كما قال الإمام مالك . رحمه الله . فيجب الإخراج عن ذلك الزائد، وذلك لقلّة إصابة الخراص في

---

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ج ٧ / ١٠٦، المدونة الكبرى: ١ / ٣٩٩.

(٢) - الشرح الكبير: ١ / ٤٥٤، بلغة السالك: ١ / ٢١٧، لباب اللباب: ص

٥٠، إرشاد السالك: ص ٣٧.

هذه الأيام <sup>(١)</sup>.

**ولكن ما الحكم لو أصابت الثمار جائحة بعد التخييص ؟**

أقول وبالله التوفيق: إذا تلفت الثمار بعد التخييص بجائحة . من أكل طير أو جيش أو برد أو نحو ذلك . فلم يبق منها قدر النصاب، فلا زكاة على أربابها، لأن الخرص إنما يراد لمعرفة حق الفقراء، لا لتعلق الزكاة بالذمة، أما إذا تبقى قدر النصاب بعد الجائحة فإنه يجب على أرباب الثمار إخراج الزكاة فيما تبقى <sup>(٢)</sup>.

التخفيف في الخرص وعدمه:

المشهور في المذهب أنه يحسب على الرجل ما أكل من ثمره وزرعه، قبل الحصاد في النصاب <sup>(٣)</sup>، ولا يترك له ما يأكله رطباً.

جاء في المدونة: " قلت: هل يترك الخراص لأصحاب الثمار مما يخرصون شيئاً لمكان ما يأكلون أو لمكان الفساد ؟

---

(١) الشرح الصغير: ١ / ٢١٧، الشرح الكبير: ١ / ٤٥٤، أقرب المسالك لمذهب

الإمام مالك: لسيدى أحمد الدردير . ص ٣٨ . مطبعة مصطفى البابي الحلبي .

الطبعة الثانية ١٣٧٤ هـ . ١٩٥٤ م .

(٢) الشرح الصغير: ١ / ٢١٧، الإشراف: ١ / ٣٩٥ .

(٣) بداية المجتهد: ١ / ٣٥٠ .

**الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية**

فقال: قال مالك: لا يترك لهم شيء من الخرص، وإن لم يكن في الخرص إلا خمسة أوسق أخذ من الخمسة ولم يترك لهم شيء" (١) وعند الخرص لا يسقط الخارص ما يرميه الهواء أو يأكله الطير وما أشبه ذلك، فإنه لا يسقط لأجله شيئاً تغليباً لحق الفقهاء (٢).

ويرى البعض (٣): إلى أنه لا بد من التخفيف عن أرباب الثمار، ويدل على ذلك:

ما روى أن النبي . صلى الله عليه وسلم . قال: " إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث، فإن لم تدعوا أو تجدوا الثلث فدعوا الربع" (٤).

---

(١) المدونة: ١ / ٣٩٩.

(٢) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي: ١ / ٤٥٤.

(٣) عقد الجواهر الثمينة: ١ / ٣١٠، المنتقى: ٢ / ١٦٠.

(٤) سنن أبي داود: ج ٢ / ١١٣ رقم ١٦٠٥ باب في الخرص من كتاب الزكاة، سنن الترمذي: ج ٣ / ٢٢ رقم ٦٤٣ باب ما جاء في الخرص من كتاب الزكاة، سنن النسائي: ج ٥ / ٤٢ باب كم يترك الخارص من كتاب الزكاة، سنن الدارمي: للحافظ محمد عبد الله بن بهرام الدارمي . ص ٨٥٧ رقم ٢٦٢٢ باب في الخرص من كتاب البيوع . دار المعرفة . بيروت . الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ .

### المبحث الثالث

#### زكاة العين

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى :-

"وَفِي مَائَتِي دِرْهَمٍ شَرْعِيٍّ أَوْ عِشْرِينَ دِينَارًا فَأَكْثَرَ أَوْ مُجْمَعٍ مِنْهُمَا بِالْجُزْءِ: رُبْعُ الْعُشْرِ وَإِنْ لَطْفٌ أَوْ مَجْنُونٌ أَوْ نَقَصَتْ أَوْ بَرْدَاءٌ أَصْلٌ أَوْ إِضَافَةٌ وَرَاجَتْ: كَكَامِلَةٍ وَإِلَّا حَسَبَ الْخَالِصِ إِنْ تَمَّ الْمَلِكُ وَحَوْلَ غَيْرِ الْمَعْدِنِ وَتَعَدَّدَتْ بِتَعَدُّدِهِ فِي مُودَعَةٍ وَتَتَجَرَّ فِيهَا بِأَجْرٍ لَا مَغْصُوبَةٍ وَمَدْفُونَةٍ وَضَائِعَةٍ وَمَذْفُوعَةٍ عَلَى أَنَّ الرِّبْحَ لِلْعَامِلِ بِلَا ضَمَانٍ وَلَا زَكَاةَ فِي عَيْنٍ فَقَطُّ وَرُثَتْ إِنْ لَمْ يُعْلَمْ بِهَا أَوْ لَمْ تُوقَفْ إِلَّا بَعْدَ حَوْلٍ بَعْدَ قِسْمِهَا أَوْ قَبْضِهَا وَلَا مَوْصًى بِتَفْرِيقِهَا وَلَا مَالٌ رَقِيقٌ وَمَدِينٌ وَسَكَةٌ وَصَيَاغَةٌ وَجُودَةٌ وَحَلْيٌ وَإِنْ تَكَسَّرَ إِنْ لَمْ يَتَهَشَّمْ وَلَمْ يَنْوِ إِصْلَاحَهُ أَوْ كَانَ لِرَجُلٍ أَوْ كِرَاءٍ إِلَّا مُحَرَّمًا أَوْ مَعْدً لِعَاقِبَةٍ أَوْ صَدَاقٌ أَوْ مَنُوبٌ بِهِ التِّجَارَةُ وَإِنْ رَصَعَ بِجَوْهَرٍ وَزَكَّى الزَّيْنَةَ إِنْ نُزِعَ بِلَا ضَرَرٍ وَإِلَّا تَحَرَّى وَضَمَّ الرِّبْحَ لِأَصْلِهِ: كَغَلَّةٍ مَكْتَرَى لِلتِّجَارَةِ وَلَوْ رِبْحٌ دَيْنٌ لَا عِوَضَ لَهُ عِنْدَهُ وَلِمُنْفَقٍ بَعْدَ حَوْلِهِ مَعَ أَصْلِهِ وَقَتَّ الشِّرَاءِ وَاسْتَقْبَلَ بِفَائِدَةٍ تَجَدَّدَتْ لَا عَنْ مَالٍ: كَعَطِيَّةٍ أَوْ غَيْرِ مَزَكًى: كَثَمَنِ مَقْتَنَى وَتَضَمَّ نَاقِصَةً وَإِنْ بَعْدَ تَمَامٍ: لثَانِيَةٍ أَوْ لثَالِثَةٍ إِلَّا بَعْدَ حَوْلِهَا كَامِلَةً فَعَلَى حَوْلِهَا كَالْكَامِلَةِ أَوْ لَا وَإِنْ نَقَصَتْ فَرَبِحَ فِيهِمَا أَوْ فِي إِحْدَاهُمَا أَوْ تَمَامَ نِصَابٍ عِنْدَ حَوْلِ الْأُولَى أَوْ قَبْلَهُ فَعَلَى حَوْلِيهِمَا وَفَضَ رِبْحُهُمَا وَبَعْدَ شَهْرٍ فَمِنْهُ: وَالثَّانِيَةِ عِنْدَ حَوْلِهَا وَعِنْدَ حَوْلِ الثَّانِيَةِ أَوْ شَكَّ فِيهِ لِأَيِّهِمَا فَمِنْهُ كَبَعْدِهِ وَإِنْ حَالَ حَوْلُهَا فَأَنْفَقَهَا ثُمَّ

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية  
حَالُ حَوْلِ الثَّانِيَةِ نَاقِصَةٌ فَلَا زَكَاةَ وَبِالْمُتَجَدِّدِ عَنْ سِلْعِ التِّجَارَةِ بِلَا بَيْعٍ:  
كَغَلَّةِ عَبْدٍ وَكِتَابَةٍ وَثَمَرَةٍ مُشْتَرَى إِلَّا الْمُؤَبَّرَةَ وَالصُّوفَ التَّامَ وَإِنْ اكْتَرَى  
وَزَرَعَ لِلتِّجَارَةِ زَكَى وَهَلْ يَشْتَرِطُ كَوْنُ الْبَذْرِ لَهَا؟ تَرَدَّدَ لَا إِنْ لَمْ يَكُنْ  
أَحَدُهُمَا لِلتِّجَارَةِ وَإِنْ وَجِبَتْ زَكَاةُ فِي عَيْنِهَا زَكَى ثُمَّ زَكَى الثَّمَنُ لِحَوْلِ  
التَّزْكِيَةِ".

### الشرح

يقصد بزكاة العين، أي النقدين، الذهب والفضة، وما يجري به التعامل في عصرنا هذا وهو العملة الورقية.

ولا يوجد ثمة خلاف بين الفقهاء في وجوب الزكاة في الذهب والفضة، سواء أكانت مسكوكة أم غير مسكوكة، وذلك إذا توافرت الشروط المطلوبة، وهي: ملك النصاب، وحولان الحول، ويدل على ذلك ما يأتي:

أ- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٣٤) يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ﴿١﴾

وجه الدلالة: الكنز أصله في اللغة: الضم والجمع، وقيل

(١) سورة التوبة: جزء من الآية / ٣٤ والآية / ٣٥.

أن الكنز: هو كل شيء مجموع بعضه إلى بعض، ويتضح من هذه الآية أنها تضمنت زكاة العين، حتى قيل أنه لما نزلت هذه الآية " والذين يكنزون الذهب والفضة " قال ابن عباس . رضي الله عنهما :. كَبُرَ ذلك على المسلمين، فقال عمر: أنا أَقْرِجُ عنكم، فانطلق فقال: يا نبي الله، إنه كَبُرَ على أصحابك هذه الآية، فقال: " إن الله لم يفرض الزكاة إلا لطيب ما بقي من أموالكم، وإنما فرض المواريث لتكون لمن بعدكم " قال: فكَبُرَ عمر، ثم قال له رسول الله . صلى الله عليه وسلم :. " ألا أخبرك بخبر ما يكنز المرء المرأة الصالحة إذا نظر إليها سرته، وإذا أمرها أطاعته، وإذا غاب عنها حفظته " (١).

ب . ما روى عن أبي هريرة . رضي الله عنه . قال: قال رسول الله . صلى الله عليه وسلم :. " ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها، إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار، فأحمى عليها في نار جهنم، فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره، كلما بردت أعيدت له، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، حتى يُقضى بين العباد، فيرى سبيله، إما إلى الجنة،

---

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٨ / ١٢٤ وما بعدها .

وإما إلى النار" (١).

يقول الإمام النووي رحمه الله: هذا الحديث صريح في وجوب الزكاة في الذهب والفضة، ولا خلاف فيه (٢).

### مقدار النصاب في الذهب والفضة:

النصاب الذي يجب إخراج الزكاة عنه في الذهب هو عشرون ديناراً شرعية فأكثر، والدينار الواحد يساوي اثنتان وسبعون حبة من الشعير المتوسط، وبناء على ذلك تجب الزكاة إذا بلغ الذهب عشرون ديناراً فأكثر، أي أن الزائد على النصاب تجب فيه الزكاة، لأنه لا وقص في زكاة العين والحرث.

أما بالنسبة لنصاب الزكاة في الفضة فهو: مائتا درهم شرعية، وقدر الدرهم خمسون وخُمسا حبة من مطلق الشعير (٣).

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي: ج ٤ / ٧٥ رقم ٩٨٧ باب إثم مانع الزكاة من كتاب الزكاة.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم: ج ٤ / ٧٩.

(٣) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ١ / ٤٥٥، شرح خطط السداد والرشد

بهامش الدر الثمين ج ٢ / ٧٠، الشرح الصغير: ١ / ٢١٧.

والدليل (١) على ذلك بما يأتي:

أ. ما روى عن علي . رضي الله عنه . أن النبي . صلى الله عليه وسلم . قال: " فإذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول، ففيها خمسة دراهم، وليس عليك شيء، يعني في الذهب، حتى يكون لك عشرون ديناراً، فإذا كان لك عشرون ديناراً، وحال عليها الحول، ففيها نصف دينار، فما زاد فبحساب ذلك" (٢).

ب. ما روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي . صلى الله عليه وسلم . قال: " ليس في أقل من خمس ذود شيء، ولا في أقل من أربعين من الغنم شيء، ولا في أقل من ثلاثين من البقر شيء، ولا في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب شيء، ولا في أقل من مائتي درهم شيء" (٣).

ج. عمل أهل المدينة (٤) يقول الإمام مالك رحمه الله:

---

(١) مسالك الدلالة: ص ١٢١، الجامع لأحكام القرآن: ج ٨ / ١٢٤.

(٢) سنن أبي داود: ج ٢ / ١٠٢ رقم ١٥٧٣ باب في زكاة السائمة من كتاب الزكاة.

(٣) سنن الدار قطني: ج ٢ / ٩٣ باب وجوب زكاة الذهب والورق من كتاب الزكاة . ط دار المعرفة بيروت ١٣٨٦ هـ . ١٩٦٦ م.

(٤) بداية المجتهد: ١ / ٣٣٨.



## الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

السنة التي لا اختلاف فيها عندنا، أن الزكاة تجب في عشرين ديناراً عيناً، كما تجب في مائتي درهم<sup>(١)</sup>.

### **القدر الواجب إخراجه:**

المقدار الواجب إخراجه من نصاب الذهب والفضة هو ربع العشر، إذا حال حولها على الحر المسلم ولو صغيراً أو مجنوناً، ففي العشرين ديناراً نصف دينار، وفي المائتي درهم خمسة دراهم، ودليل ذلك: حديث علي المتقدم والسابق ذكره.

ومما هو جدير بالذكر أنه لا تجب الزكاة في النحاس والرصاص وغيرهما من المعادن حتى ولو كانت مسكوكة، وذلك ما لم تكن معدة للتجارة، وإلا فتزكى زكاة العروض<sup>(٢)</sup>.

### **تحديد القدر الواجب إخراجه من الذهب والفضة بالعملية المعاصرة:**

قدر بعض الباحثين<sup>(٣)</sup> المحدثين بواسطة استقرار النقود الإسلامية المحفوظة في دور الآثار العالمية: أن الدينار يزن

---

(١) موطأ الإمام مالك: ص ١٤٢ باب الزكاة في العين من الذهب والورق من كتاب الزكاة.

(٢) الشرح الصغير وبلغة السالك عليه: ١ / ٢١٨.

(٣) د / محمد صبحي: الإيضاحات العصرية للمقاييس ص ١٦٨، ٢٤٣.

(٣.٤٩٩٢) جرامات ، ووزن الدرهم ( ٢.٣٣٢٨ ) .

وبناء على ذلك يكون نصاب الذهب بالوزن الحديث =

$$٨٥ = ٢٠ \times ٣.٤٩٩٢ \text{ جرام.}$$

ويكون نصاب الفضة =  $٢.٣٣٢٨ \times ٢٠٠ = ٥٩٥$  جرام.

ولمعرفة النصاب بالجنيهات المصرية: ضرب الجرامات من الذهب أو الفضة في قيمة الجرام بالسعر الحالي:

فإذا كان سعر جرام الذهب عيار ٢١ في الوقت الحالي ٦٠٠ جنيه تقريباً  $٨٥ \times ٦٠٠ = ٥١٠٠٠$  جنيه

وإذا كان سعر جرام الذهب عيار ١٨ في الوقت الحالي هو ٥٠٠ جنيه تقريباً  $٨٥ \times ٥٠٠ = ٤٢٥٠٠$  جنيه

وإذا كان سعر جرام الفضة في الوقت الحالي هو ٢٥ جنيه تقريباً  $٥٩٥ \times ٢٥ = ١٤٨٧٥$  جنيه

### زكاة الأوراق النقدية:

مما لا شك فيه أن تعامل الناس في هذه الأيام بالنقدين " الذهب والفضة " يوشك على الانتهاء ، واستعاضوا عنها بعملة الأوراق النقدية المصنوعة من الورق أو النيكل والنحاس . مثال ذلك الجنيه والدولار والريال .. الخ .، فالمعتبر في هذه الأموال كلها نصاب الذهب أو الفضة، ويدفع عنها الزكاة، كما لو كانت ذهباً أو فضة، لأن كل ورقة نقدية مغطاة برصيد من الذهب، فلها

### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

قيمتها الذهبية فعلاً المكنوزة في البنوك، أو لها قوتها الشرائية المستمدة من قوة اقتصاد الدولة التي تصدرها، واستقرارها السياسي والأمني، وما تملكه هذه الدولة من ثروات طبيعية غنية لها قيمتها، مع ما يتمتع به حكامها من صدق وثقة (١).

وبناء على ذلك: فإنه يمكن معرفة النصاب في الأوراق النقدية من خلال معرفة سعر الجرام من الذهب، ومقابل النصاب في الذهب تجب فيه الزكاة إذا حال عليه الحول، فإذا كان ثمن جرام الذهب عيار ٢١ هو ٦٠٠ تقريباً، والنصاب في الذهب هو ٨٥ جرام:  $٨٥ \times ٦٠٠ = ٥١٠٠٠$  جنيه مصري، فالناتج هو نصاب الزكاة في الأوراق النقدية.

ويقدر النصاب في الأوراق النقدية بحسب سعر الذهب لا بحسب سعر الفضة وذلك تغليباً لمصلحة الفقراء.

#### الضم في الذهب والفضة:

يضم الذهب والفضة في الزكاة، لأن نفعهما واحد، والمقصود منهما متحد (٢)، يقول في ذلك القاضي عبد الوهاب البغدادي رحمه الله: " لأنهما يتفقان في المعنى المقصود بهما،

---

(١) د / محمد بشير الشقفة: فقه العبادات . ص ٣٤٤.

(٢) مسالك الدلالة: ص ١٢٢، معين التلاميذ: ١ / ٢٢٩.

وكل واحد منهما يسد مسد الآخر، وينوب منابه، من كونه ثمناً للأشياء، وقيماً للمتلفات فكان ملك أحدهما كملك الآخر " (١).

**مثال ذلك:** أن يكون لشخص عشرة دنانير ومائة درهم، أو خمسة دنانير ومائة وخمسين درهماً، لأن كل دينار يقابل ويساوي عشرة دراهم، بالتجزئة والمقابلة، ولا اعتبار للجودة والقيمة (٢).

**زكاة الحلي:**

**الحلي منه ما هو مباح، ومنه ما هو محرم، ولكل حكمه:**

**أولاً: الحلي المباح:**

أ. لا زكاة في عين موصي بتفرقتها، أي أوصى صاحبها بتفريقها على معينين أو غيرهم، وقد مرّ عليها حول بيد الوصي قبل التفرقة، ومات الموصي قبل الحول، لأنها خرجت عن ملكه بموته، فإن فرقت بعد الحول وهو حيّ زكاها على ملكه إن كانت نصاباً، ولو مع ما بيده، ولا يزكيها من صارت إليه إلا بعد حول من قبضها، لأنها تعتبر فائدة (٣).

ب. لا تجب الزكاة في الحلي الجائز مثل: الذي تلبسه

---

(١) الإشراف: ١ / ٣٩٨ وما بعدها.

(٢) الشرح الكبير: ١ / ٤٥٥، الكافي في فقه أهل المدينة: ص ٩٠.

(٣) بلغة السالك: ١ / ٢١٩، الشرح الكبير: ١ / ٤٥٩.

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

المرأة وتتزين به، حتى وإن كان هذا الحلي لرجل مثل: تحلية  
السيف الخاص بالجهاد، والمصحف، والأنف، وربط السن، وخاتم  
الفضة إن كان درهمين فأقل (١).

وكذلك الحلي الذي يتخذه الرجل لمن يجوز له استعماله:  
كزوجته وابنته الموجودات عنده في الحال، وكن يصلح للترزين  
به (٢).

**ويمكن الاستدلال على ذلك بما يأتي:**

أ. ما روى عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه: أن  
عائشة زوج النبي . صلى الله عليه وسلم . كانت تلي بنات أخيها  
يتامى في حجرها لهن الحلي فلا تخرج من حليهن الزكاة " (٣).

ب. ما روى عن نافع: أن عبد الله بن عمر . رضى الله  
عنهما . كان يحلى بناته وجواريه الذهب ثم لا يخرج من حليهن

---

(١) سراج السالك: ١ / ١٨٦، الشرح الصغير: ١ / ٢١٩.

(٢) الشرح الكبير: ١ / ٤٦٠، عقد الجواهر الثمينة: ١ / ٣١٤.

(٣) موطأ مالك: ص ١٤٤ رقم ٥٨٦ باب ما لا زكاة فيه من الحلي والتبر

والعنبر من كتاب الزكاة.

ج . يقول الإمام الباكي رحمه الله: " وهذا مذهب ظاهر بين الصحابة وأعلم الناس به عائشة رضي الله عنها . فإنها زوج النبي . صلى الله عليه وسلم . ومن لا يخفي عليها أمره في ذلك ، وعبد الله بن عمر فإن أخته حفصة كانت زوج النبي . صلى الله عليه وسلم . وحكم حليها لا يخفي على النبي . صلى الله عليه وسلم . ولا يخفي عنها حكمه فيه " (٢).

د . المعتبر في وجوب الزكاة في الأموال هو النماء دون غيره، فالزكاة تابعة له، لأنها تجب بوجوده وتسقط بعدمه (٣).

**ومن الجدير بالذكر أن الزكاة تجب في الحلي المباح في**

**الأحوال الآتية:**

١ . إذا تهشم بحيث لا يمكن إصلاحه إلا بسبكه مرة ثانية، وحال عليه الحال بعد تهشمه، فإنه تجب فيه الزكاة، سواء نوى إصلاحه أم لا، حتى وإن كان لامرأة.

---

(١) موطأ مالك: ص ١٤٥ رقم ٥٨٧ باب ما لا زكاة فيه من الحلي والتبر

والعنبر من كتاب الزكاة .

(٢) المنتقى: ج ٢ / ١٠٧ .

(٣) الإشراف: ج ١ / ٤٠٠ .

٢ . إذا تكسر، وكان يمكنه إصلاحه وعوده على ما كان عليه من غير سبك جديد، فتجب فيه الزكاة إذا كان قد نوى عدم إصلاحه، أو حتى لو لم يكن قد نوى شيئاً، أما إذا نوى إصلاحه فلا زكاة عليه، لأنه حينئذ يكون بمنزلة الصحيح.

٣ . إذا كان محتفظاً به ليكون له وقاية من نوائب الدهر، وحوادث الزمان.

٤ . إذا كان محتفظاً به لمن سيوجد له فيما بعد من زوجة أو بنت صغيرة، ويدخل في ذلك حلي المرأة الذي اتخذته بعد كبرها، ولا تلبسه ولا تتزين به، ولكن اتخذته لعاقبة الدهر، أو لمن سيوجد لها من بنت صغيرة حتى تكبر، أو أخت حتى تتزوج، فتجب فيه الزكاة ما دام معداً لما ذكر من يوم اتخاذه له حتى يتولاه من أعدله.

٥ . ما يتخذه الرجل أو يعده كصداق لمن يريد الزواج بها مستقبلاً، أو لزواج ولده.

٦ . إذا نوى مالك الحلي به التجارة، والتكسب، والربح، بالبيع والشراء، سواء كان معداً للاستعمال أو للعاقبة<sup>(١)</sup>.

---

(١) الشرح الكبير: ١ / ٤٦٠ وما بعدها، الشرح الصغير وبلغة السالك عليه:

١ / ٢١٩، سراج السالك: ١ / ١٨٥، فتح الرحيم: ١ / ١٢٥.

## ثانياً: الحلي المحرم:

تجب الزكاة في الحلي المحرم الاستعمال من الذهب والفضة، ولو لم تستعمل واكتفى باتخاذها زينة، لأنها من الترف المذموم، ومن كنز المال المنهي عنه في القرآن والسنة، لما فيه من منع الاستثمار والتنمية<sup>(١)</sup>.

مثال ذلك: الأواني، والمرود، والمكحلة، وإن كانت هذه الأشياء لامرأة، وإذا رصعت ثياب أو عمام بالجواهر، أو طرزت بسلوك الذهب، فإنها تزكي زنتها إن غُلمت وأمكن نزعها بلا فساد وضرر، أما إذا لم يمكن نزعها أو أمكن ولكن بضرر، فإنه يجب تحري ما فيه من عين وتزكيته<sup>(٢)</sup>.

---

(١) أستاذنا الدكتور / سيد إبراهيم درويش . رحمه الله . محاضرات في الفقه

المالكي . ص ١٠٢ مطبعة الشاهد بأسبوط ١٤٢١ هـ . ٢٠٠٠ م .

(٢) الشرح الصغير: ١ / ٢١٩، الشرح الكبير: ١ / ٤٦١، الكافي: ص ٨٩.



## المبحث الرابع

### زكاة الدين

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى :-

"وَإِنَّمَا يُزَكَّى دَيْنٌ إِنْ كَانَ أَصْلُهُ عَيْنًا بِيَدِهِ أَوْ عَرْضُ تِجَارَةٍ وَقَبْضُ عَيْنٍ أَوْ بَهَبَةٌ أَوْ إِحَالَةٌ كَمَلَتْ بِنَفْسِهِ وَلَوْ تَلَفَ الْمَتَمُّ أَوْ بِفَائِدَةٍ جَمَعَهُمَا مَلِكٌ وَحَوْلٌ أَوْ بِمَعْدَنٍ عَلَى الْمَنْقُولِ لِسَنَةِ مِنْ أَصْلِهِ وَلَوْ قَرَّ بِتَأْخِيرِهِ إِنْ كَانَ عَنْ كَهَبَةٍ أَوْ أَرْضٍ لَا عَنْ مُشْتَرَى لِلْقِنْيَةِ وَبَاْعُهُ لِأَجَلٍ فَلِكُلٍّ وَعَنْ إِجَارَةٍ أَوْ عَرْضٍ مَفَادٍ: قَوْلَانِ وَحَوْلُ الْمَتَمِّ مِنَ التَّمَامِ لَا إِنْ نَقَصَ بَعْدَ الْوُجُوبِ ثُمَّ زَكَّى الْمَقْبُوضُ وَإِنْ قَلَّ وَإِنْ اقْتَضَى دِينَارًا فَأَخَّرَ فَاشْتَرَى بِكُلِّ سَلْعَةٍ بَاعَهَا بَعَثَرِينَ فَإِنْ بَاعَهَا مَعَ أَوْ إِحْدَاهُمَا بَعْدَ شَرَاءِ الْآخَرَى زَكَّى الْأَرْبَعِينَ وَإِلَّا أَحَدًا وَعَشْرِينَ وَضَمَّ لاختلاط أحواله: آخر لأول عكس الفوائد والاقتضاء لمثله مطلقاً والفائدة للمتأخر منه فإن اقتضى خمسة بعد حولٍ ثم استفاد عشرةً وأنفقها بعد حولها ثم اقتضى عشرةً زكى العشريين والأولى ابن اقتضى خمسة".

### الشرح

يجب على الدائن . المالك . أن يزكي الدين، وسواء كان مديراً أو محتكراً أو غيرهما، فيزكي دينه الذي على المدين لسنة فقط من يوم أن زكى أصله إن كان قد زكاه، أو من يوم ملك أصله إن لم تجب فيه الزكاة، ويزكيه سنة فقط حتى ولو أقام عند المدين أعواماً، وذلك بشروط أربعة:

الشرط الأول: أن يكون أصله . أي الدين . عيناً بيده، أو

### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

بيد وكيله، فيسلفها، أو عروض تجارة يبيعها بثمن معلوم إلى أجل، فإن كان أصله عطية بيد معطيها، أو صداقاً بيد زوج، أو أرشاً بيد الجاني، أو نحو ذلك، فلا زكاة فيه إلا بعد حول من قبضه.

الشرط الثاني: أن يقبض الدين من المدين، لأنه لا زكاة فيه قبل قبضه، وذلك إذا كان أصله قرضاً لمدير، أو كان ثمن عروض تجارة لمحتكر، أما إذا كان ثمن عروض تجارة لمدير، وذلك بأن كان ثمن سلعة باعها بالدين، فإنه تجب فيه الزكاة لكل عام وإن لم يقبضه.

الشرط الثالث: أن يقبض الدائن الدين عيناً، أي ذهباً أو فضة، أما إذا قبضه عرضاً فلا زكاة فيه حتى يبيعه، فإذا باعه فإنه يجب عليه أن يزكيه سنة من يوم قبضه، هذا إذا كان التاجر غير مدير، أما إذا كان مديراً فإنه يجب عليه أن يقومه كل عام ويزكيه، حتى ولو لم يبيعه. وتجب ملاحظة أنه لا فرق بين القبض الحسي والقبض الحكمي، والقبض الحكمي قد يكون بالهبة، وقد يكون بالإحالة.

أ. القبض بالهبة: كأن يهب صاحب الدين المال إلى شخص آخر غير المدين، فإنه يجب على صاحب المال الأصلي وهو الواهب أن يزكي ذلك المال لسنة من أصله، وذلك يكون عند قبض الموهوب له المال من الشخص المدين، لأنه من المعلوم

أن الهبة لا تتم إلا بالقبض، فكأن رب الدين قد قبضه حين قبضه الموهوب له.

إلا إذا اشترط الواهب على الموهوب له أن يخرج زكاة ذلك الدين الموهوب، فإن الزكاة في هذه الحالة تسقط من على الواهب وتتعلق بالموهوب له، وكذلك إذا ادعى الواهب أنه حين الهبة أراد أو نوى أن زكاته تكون من الموهوب له، فيعمل بقوله.

أيضاً: إذا وهب الدائن الدين للمدين، فلا تجب الزكاة على الواهب، لأنه لم يقبضه، وكذلك لا زكاة أيضاً على المدين، إلا أن يكون عنده ما يجعله في مقابلته، فإنه يزكيه لكل عام قبل الإبراء.

ب . القبض بالإحالة: وصورة ذلك أن يكون لشخص دين على شخص آخر، والشخص الآخر . وهو الثاني . له دين على شخص ثالث، فيحيل الشخص الثاني الأول على الشخص الثالث ليقبض منه الدين، فيكون الشخص الثاني هو المحيل، والأول هو المحال له، والثالث هو المحال عليه.

هذا الدين يزكيه المحيل بمجرد حصول الحوالة الشرعية، لحول أصله، وإن لم يقبضه المحال له، ويزكيه المحال له إن قبضه لسنة من أصله، ويزكيه المحال عليه وجوباً، إن كان عنده ما يجعله فيه، إذا مرّ عليه الحول وهو بيده.

وبذلك يتبين لك أيها القاريء الكريم أن المال المحال

يخاطب بزكاته، ثلاثة أشخاص.

**الشرط الرابع:** أن يكمل الدين المقبوض نصاباً بنفسه، لا بانضمام شيء معه، سواء قبض النصاب في مرة أو في مرات، وذلك مثل أن يقبض عشرين ديناراً جملة، أو عشرة ثم عشرة، فيجب عليه أن يزكيهما عند قبض العشرة الثانية، إذا بقيت الأولى حتى قبض الثانية، بل تجب عليه الزكاة حتى ولو تلفت الأولى قبل قبض الثانية، وكذلك أيضاً إذا تلفت الثانية، لأن العشرين . التي هي النصاب . جمعها ملك وحول.

وذلك خلافاً لابن المواز: الذي ذهب إلى أنه إذا تلف المتمم من غير دخل له فيه أي بغير سببه سقطت زكاة باقي الدين إن لم يكن فيه نصاب، وأما إذا تلف بسببه فالزكاة واجبة اتفاقاً.

وكذلك إذا بلغ المقبوض من الدين النصاب بسبب انضمام فائدة له أو غيرها، واجتمعا عنده في الحول، وذلك كما لو ملك عشرة دنانير عنده وحال عليها الحول، وقبض عشرة، فعليه أن يزكي العشرين.

أيضاً: إذا كمل المقبوض من الدين نصاباً بمعدن، لأن المعدن لا

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

يشترط فيه الحول، إذ خروج العين من المعدن بمنزلة حلول الحول<sup>(١)</sup>.

---

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ١ / ٤٦٦ وما بعدها، الشرح الصغير

وبلغة السالك عليه: ١ / ٢٢٢ وما بعدها، الدر الثمين والمورد المعين:

٢ / ٨٨، الفواكه الدواني: ج ١ / ٣٨٨.

## المبحث الخامس

### زكاة عروض التجارة

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى :-

" وَإِنَّمَا يُزَكَّى عَرَضٌ لَا زَكَاةَ فِي عَيْنِهِ مَلِكٌ بِمَعَاوِضَةٍ بَنِيَّةٍ تَجَرُّ  
أَوْ مَعَ نِيَّةٍ غَلَّةٍ أَوْ قَنِيَّةٍ عَلَى الْمُخْتَارِ وَالْمَرْجَحِ لَا بِلَا نِيَّةٍ أَوْ نِيَّةٍ قَنِيَّةٍ أَوْ  
غَلَّةٍ أَوْ هُمَا أَوْ كَانَ كَأَصْلِهِ أَوْ عَيْنًا وَإِنْ قُلَّ وَبِيعَ بَعِينٌ وَإِنْ لَاسْتِهْلَاكَ  
فَكَالِدِينَ إِنْ رَصَدَ بِهِ السُّوقَ وَإِلَّا زَكَّى عَيْنَهُ وَدَيْنَهُ النَّقْدُ الْحَالُّ الْمَرْجُوُّ  
وَالْأَقْوَمُ وَلَوْ طَعَامٌ سَلَمَ: كَسَلْعِهِ وَلَوْ بَارَتْ لَا إِنْ لَمْ يَرْجُهُ أَوْ كَانَ قَرْضًا  
وَتَوَلَّتِ الْمَدُونَةُ أَيْضًا بِتَقْوِيمِ الْقَرْضِ وَهَلْ حَوْلُهُ لِلْأَصْلِ أَوْ وَسَطَ مِنْهُ  
وَمِنْ الْإِدَارَةِ؟ تَأْوِيلَانِ ثُمَّ زِيَادَتُهُ مِلْغَاةٌ بِخِلَافِ حُلِيِّ التَّحْرِيرِ وَالْقَمَحِ  
الْمُرْتَجِعِ مِنَ مَفْلَسٍ وَالْمَكَاتِبِ يَعْجُزُ كَغَيْرِهِ وَانْتَقَلَ الْمَدَارُ لِلْإِحْتِكَارِ وَهُمَا  
لِلْقَنِيَّةِ بِالنِّيَّةِ لَا الْعَكْسِ وَلَوْ كَانَ أَوَّلًا لِلتَّجَارَةِ وَإِنْ اجْتَمَعَ إِدَارَةٌ وَاحْتِكَارٌ  
وَتَسَاوَايَا أَوْ احْتَكَرَ الْأَكْثَرُ فَكُلٌّ عَلَى حُكْمِهِ وَإِلَّا فَالْجَمِيعُ لِلْإِدَارَةِ وَلَا تَقُومُ  
الْأَوَانِي وَفِي تَقْوِيمِ الْكَافِرِ لِحَوْلٍ مِنْ إِسْلَامِهِ أَوْ اسْتِقْبَالِهِ بِالثَّمَنِ: قَوْلَانِ  
وَالْقَرَاظُ الْحَاضِرُ زَكَاةً رُبَّهُ إِنْ أَدَارَ أَوْ الْعَامِلُ مِنْ غَيْرِهِ وَصَبَرَ إِنْ غَابَ  
فَيُزَكَّى لِسَنَةِ الْفَضْلِ مَا فِيهَا وَسَقَطَ مَا زَادَ قَبْلَهَا وَإِنْ نَقَصَ فَلَكَ مَا فِيهَا  
وَأَزِيدَ وَأَنْقَصَ قَضَى بِالنَّقْصِ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَإِنْ احْتَكَرَ أَوْ الْعَامِلُ فَكَالِدِينَ  
وَعَجَلَتْ زَكَاةُ مَاشِيَةِ الْقَرَاظِ مُطْلَقًا وَحُسِبَتْ عَلَى رَبِّهِ وَهَلْ عَيْدُهُ كَذَلِكَ  
أَوْ تُلْغَى كَالنَّفَقَةِ؟ تَأْوِيلَانِ: وَزَكَّى رِبْحَ الْعَامِلِ وَإِنْ قَلَّ: إِنْ أَقَامَ بِيَدِهِ حَوْلًا  
وَكَانَا حَرِينِ مُسْلِمِينَ بِلَا دَيْنٍ وَحَصَّةٍ رَبِّهِ بِرَبْحِهِ نَصَابٍ وَفِي كَوْنِهِ  
شَرِيكًا أَوْ أَجِيرًا: خِلَافٌ وَلَا تَسْقُطُ زَكَاةُ حَرْثٍ وَمَعْدَنٍ وَمَاشِيَةٍ: بِدَيْنٍ أَوْ  
فَقْدٍ أَوْ أَسْرِ وَإِنْ سَاوَى مَا بِيَدِهِ إِلَّا زَكَاةُ فِطْرٍ عَنْ عَبْدٍ عَلَيْهِ مِثْلُهُ بِخِلَافِ  
الْعَيْنِ وَلَوْ دَيْنُ زَكَاةٍ أَوْ مُوَجَّلًا أَوْ كَمَهْرٍ أَوْ نَفَقَةٍ زَوْجَةٍ مُطْلَقًا أَوْ وَلَدٍ إِنْ  
حُكِمَ بِهَا وَهَلْ إِنْ تَقَدَّمَ يَسْرًا؟ تَأْوِيلَانِ أَوْ وَالِدٍ بِحُكْمِ إِنْ تَسَلَّفَ لَا بِدَيْنٍ  
كَفَارَةٍ أَوْ هَدْيٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ مَعْشَرُ زَكَاةٍ أَوْ مَعْدَنٍ أَوْ قِيَمَةُ كِتَابَةٍ أَوْ

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية  
رَقْبَةٌ مَدِيرٌ أَوْ خِدْمَةٌ مَعْتَقٌ لِأَجْلِ أَوْ مُخْدِمٌ أَوْ رَقَبَتُهُ لِمَنْ مَرَجَعَهَا لَهُ أَوْ  
عَدَدُ دَيْنٍ حَلٍّ أَوْ قِيمَةٌ مَرْجُوءٍ أَوْ عَرْضٌ حُلِّ حَوْلَهُ إِنْ بِيْعَ وَقَوْمٌ وَقَتَ  
الْوُجُوبِ عَلَى مُفْلِسٍ لَا أَبَقَ وَإِنْ رَجِيَ أَوْ دَيْنٌ لَمْ يَرَجْ وَإِنْ وَهَبَ الدِّينَ  
أَوْ مَا يُجْعَلُ فِيهِ وَلَمْ يَحُلْ حَوْلَهُ أَوْ مَرَّ لِكَمْوَجَرٍ نَفْسِهِ بِسِتِّينَ دِينَارًا ثَلَاثَ  
سِنِينَ حَوْلَ فَلَا زَكَاةَ أَوْ مَدِينِ مِائَةٍ لَهُ مِائَةٌ مُحَرَّمِيَّةٌ وَمِائَةٌ رَجَبِيَّةٌ يُزَكِّي  
الْأُولَى وَزَكَيْتَ عَيْنٍ وَقَفَتْ لِلْسَلَفِ: كُنْبَاتٌ وَحَيَوَانٌ أَوْ نَسْلُهُ عَلَى مَسَاجِدَ  
أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنِينَ: كَعَلَيْهِمْ إِنْ تَوَلَّى الْمَالِكُ تَفْرِقَتَهُ وَإِلَّا إِنْ حَصَلَ لِكُلِّ نَصَابٍ  
وَفِي الْهَاقِ وَلَدَ فُلَانٍ بِالْمُعَيَّنِينَ أَوْ غَيْرِهِمْ: قَوْلَانٌ".

### الشرح

**العرض:** هو ما لا زكاة في عينه من الأمتعة والعقار  
والمأكول والحيوان وغير ذلك<sup>(١)</sup>.

والمراد بعروض التجارة: الأشياء التي يتاجر فيها من  
بيوت وعقارات وسيارات وثياب ونحو ذلك، والمراد زكاة العين  
التي هي عوض العروض، لأن العروض لا تتعلق بها زكاة من  
حيث ذاتها<sup>(٢)</sup>.

ولا زكاة في العروض حتى تكون للتجارة، لا للقنية، لأنه  
لا زكاة في العروض المتخذة للقنية، إلا إذا باعها بعين أو

(١) التلقين في الفقه المالكي: ص ٤٥.

(٢) - الفقه المالكي الميسر: أحمد قاسم الطهطاوي . ص ١٧٤ . ط دار الفضيلة .

ماشية، فيستقبل بثمنها حولاً من يوم قبضها (١).

ويمكن الاستدلال على وجوب الزكاة في عروض التجارة بما يأتي:

أ. ما روى عن سمرة بن جندب قال: أما بعد فإن رسول الله . صلى الله عليه وسلم . كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي نعد للبيع "(٢).

ب. ما روى عن زريق بن حيان أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه: أن انظر من مَرَّ بك من المسلمين فخذ مما ظهر من أموالهم مما يديرون من التجارات من كل أربعين ديناراً ديناراً، فما نقص فبحساب ذلك حتى يبلغ عشرين ديناراً، فإن نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئاً.."(٣).

يقول الإمام الباجي رحمه الله: " وهذا كتاب أمير المؤمنين

---

(١) رسالة ابن أبي زيد القيرواني ومعها إيضاح المعاني على رسالة القيرواني:

أحمد مصطفى قاسم الطهطاوي ص ٩٢ . ط دار الفضيلة، الشرح الصغير:

٢٢٣/١.

(٢) - سنن أبي داود: ج ٢ ص ٩٧ رقم ١٥٦٢ باب العروض إذا كانت للتجارة من كتاب الزكاة .

(٣) موطأ الإمام مالك: ص ١٤٧ رقم ٥٩٥ باب زكاة العروض من كتاب الزكاة



## الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

عمر بن عبد العزيز بذلك إلى عمّاله وأصحاب جوائزه، ولم ينكر عليه أحد، ولا يعلم أحد تظلم منه بسببه، والناس متوافرون في ذلك الزمان، من بقايا الصحابة وجمهور التابعين، مما لا يحصى كثرة فثبت أنه إجماع<sup>(١)</sup>.

### أقسام التجارة:

التجارة تنقسم إلى:

أ . تجارة إدارة، والمتاجر بها يسمى مديراً، وهو الذي يبيع السلعة بالسعر الحاضر، ثم يخلفه بغيره، ولا ينتظر به نفاق سوق . أي اختفاء السلعة من السوق .، بل كما يفعل أرباب الحوانيت ونحوهم فإنه يقوم عرضه كل عام، وتصير قيمته مع ما بيده من العين سواء فيزكيهما كل عام.

ب . تجارة احتكار: والمتاجر بها يسمى محتكراً وهو: الذي يترصّد ويترقّب الأسواق، ولا يبيعه إلا بسعر أو ثمن يرضاه، ولو أقام عنده أعواماً، فهو دائماً ينتظر ارتفاع الأسعار<sup>(٢)</sup>.

شروط وجوب الزكاة في عروض التجارة:

١ . أن تكون العروض لا زكاة في عينها، كالثياب

---

(١) المنتقى: ج ٢ / ١٢٠.

(٢) شرح خطط السداد والرشد: ٢ / ٧٣، الدر الثمين: ٢ / ٨٦.

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

والعقار، أما ما في عينه زكاة كنصاب الماشية، والحلي، والحرث، فلا تقوم على المدير، ولا يزكي ثمنه المحتكر، بل يستقبل الحول بثمانه من يوم قبضه، إلا إذا قرب الحول وباعها فراراً من الزكاة، فيؤخذ بزكاة المبدل كما تقدم.

٢. أن تملك العروض بمعاوضة مالية، وذلك احترازاً من عرض الميراث والهبة والصدقة، إذ لا زكاة فيه إلا بعد عام من يوم قبض ثمنه.

٣. أن ينوي به التجارة، فإن لم ينوها به فلا زكاة حتى يبيع ويستقبل بالثمن حولاً، سواء نوى القنية أو لم ينو شيئاً، لأن الأصل في العرض القنية.

٤. أن يكون ثمنه الذي اشترى به ذلك العرض عيناً أو عرضاً كذلك. أي ملك بشراء. سواء كان عرض تجارة أو قنية، كمن عنده عرض مقتني اشتراه بعين ثم باعه بعرض نوى به التجارة، فيزكي ثمنه إذا باعه لحوله من وقت شرائه، بخلاف ما لو كان عنده عرض ملك بلا عوض أو بلا شراء، كأن كان هبة أو ميراثاً، فإنه يستقبل بالثمن الحول.

٥. أن يبيع العرض كله أو بعضه بعين، أما إذا باعه بعرض آخر فلا زكاة عليه، وينزل العرض الثاني منزلة الأول، وكذلك لا زكاة عليه إذا لم يبيعه، ولو أقام عنده أعواماً، ولا بد أن

### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

يقبض العين التي هي ثمن العرض، فلو باع بعين ولم يقبض فلا يزكي حتى يقبض، ولا بد أن تبلغ العين التي قبضها النصاب، هذا إذا كان محتكراً.

أما المدير: فإن الشرط فيه هو بيعه بشيء من العين ولو قل، لأنه لا يشترط فيه بلوغ النصاب كالمحتكر، بل تلزمه الزكاة حتى ولو باع شيئاً قليلاً كالدرهم مثلاً<sup>(١)</sup>.

#### كيفية تزكية عروض التجارة:

أ. تجارة الاحتكار: سبق القول بأن المحتكر يزكي تجارته لعام واحد، من يوم أفاد . أي ملك . ثمنها، حتى ولو أقامت عنده السلعة أعواماً، وذلك إذا قبض الثمن عيناً، وكان قد بلغ النصاب، ولو قبضه على مرات متعددة، أو اكتمل النصاب بسبب ضم فائدة تم حولها أو معدن، فإذا لم يقبض الثمن عيناً ولكن قبضه عرضاً فلا زكاة عليه، إلا أن يعتمد ذلك هروياً من الزكاة، فيعامل بنقيض مقصوده وتجب عليه الزكاة.

---

(١) الشرح الصغير: ٢٢٣ / ١ وما بعدها، الشرح الكبير: ٤٧٢ / ١ وما بعدها،

شرح خطط السداد والشد: ٧٤ / ٢، الدر الثمين: ٨٦ / ٢، الثمر الداني: ص

٢٤٥، تقريب المعاني على رسالة القيرواني: للشيخ / عبد المجيد الشرنوبى

الأزهري: ص ١٣٣ مطبعة مصطفى الحلبي .

ب . تجارة الإدارة: المدير هو الذي يبيع بالسعر الواقع ويخلفه بغيره مثل أرباب الحوانيت.

يقول الإمام مالك رحمه الله: " إن كان رجل يدير ماله في التجارة، فكلما باع اشترى مثل الخياطين...ومثل التجار الذين يجهزون الأمتعة وغيرها إلى البلدان، قال: فليجعلوا لذكاتهم من السنة شهراً، فإذا جاء ذلك الشهر قوّموا ما عندهم مما هو للتجارة، وما في أيديهم من الناضّ فزكوا ذلك كله." (١).

وبناء على ذلك فإن المدير يقوم سلعه كل عام، وكذلك ديونه التي على الناس المؤجلة الكائنة من بيع كانت عروضاً أو نقوداً، إذا كانت مرجوة السداد، ويخرج الزكاة عن هذه الأموال كل عام، أما الدين غير مرجو السداد فلا يقومه، فإن قبضه زكاه لعام واحد (٢).

ولا تقوّم الأواني التي توضع فيها سلع التجارة، ولا الآلات،

---

(١) المدونة الكبرى: ١ / ٣١٦.

(٢) الفواكه الدواني: ١ / ٣٨٥، الشرح الصغير: ١ / ٢٢٤، الشرح الكبير:

١ / ٤٧٤، الفتح الرباني: ١ / ١٤٦، كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد

القيرواني: للشيخ علي أبي الحسن الشاذلي . بهامش حاشية العدوي على

الرسالة ج ١ / ٣٦٨.

## الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

كالمنوال، والمنشار، والقدوم والمحراث، وكذلك بهيمة العمل من حمل وحرث وغيرهما لبقاء عينها (١).

المقدار الواجب إخراجه من عروض التجارة:

لما كانت عروض التجارة بنوعيتها تقوم بالنقدين الذهب والفضة، فإن ما يجب في قيمتها هو ما يجب في النقدين وهو ربع العشر، أي اثنان ونصف بالمائة ٢.٥٪ (٢).

ما الحكم لو كان التاجر يجمع بين الإدارة والاحتكار في آن واحد؟

أقول وبالله التوفيق:

إذا اجتمع لشخص واحد احتكار في عرض، وإدارة في عرض آخر، سواء كان من جنس العرض الأول أم لا، وسواء اجتمع العرضان بيده أو بيد وكيله، أو كان اجتماعهما بيده ويد وكيله، فإن تساوى الاحتكار والإدارة، أو احتكر الأكثر وأدار في الأقل، فإن كلاً من العرضين على حكمه في الزكاة، بحيث يزكي المدير كل عام، والمحتكر بعد بيعه على ما تقدم، والعلة في عدم تغليب الاحتكار في هذه المسألة مع أنه هو الأكثر هي مراعاة

---

(١) الشرح الصغير: ١ / ٢٢٥، الشرح الكبير: ١ / ٤٧٧.

(٢) فقه العبادات: للدكتور / الشقفة . ص ٣٥٣.

حق الفقراء.

أما إذا أدار سلعة واحتكر الأقل، فإنه يغلب هنا جانب الإدارة، ويبطل حكم الاحتكار، وذلك كما قلنا مراعاة لحق الفقراء (١).

### حكم زكاة القراض:

القراض هو: المال المدفوع لمن يتجر فيه، بجزء معلوم من الربح (٢).

### وينقسم القراض إلى حاضر وغائب:

أ . القراض الحاضر: وهو الذي يكون موجود ببلد رب المال، أو يكون رب المال غائباً ولكن يعلم بحاله أثناء غيبته، فهذا يزكيه ربه كل عام زكاة إدارة من غير مال القراض، لئلا ينقص على العامل الربح.

ب . القراض الغائب: وهو الذي يكون موجود في غير بلد رب المال، ولذلك سمى غائباً، ولا يعلم رب المال حاله، فلا يزكيه حتى ولو غاب عنه أعواماً متعددة، حتى يأتيه أو يعلم حاله، ولا

---

(١) الشرح الكبير: ١ / ٤٧٦ . ٤٧٧، الشرح الصغير وبلغة السالك عليه:

٢٢٥/١.

(٢) جواهر الإكليل: ١ / ١٣٣.

### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

يزكيه العامل لاحتمال موت ربه أو فلسه، إلا أن يأمره ربه بها، أو تؤخذ منه كرهاً، فتجزيه وتحسب على ربه وحده، فإذا رجع المال إلى ربه أو علم حاله فإنه يزكيه عند رجوعه، وذلك بعدد السنين التي غاب فيها، ويبدأ بالسنة التي حضر فيها، ثم بما قبلها، وهكذا<sup>(١)</sup>.

#### زكاة ربح العامل في القراض:

العامل يزكي ربحه الذي حصل عليه من مال القراض بعد النضوض والانفصال، حتى ولو كان ربحه أقل من النصاب، ولو لم يكن عنده ما يضمه إليه، إن أقام مال القراض بيده حولاً من يوم أخذه من ربه للتجارة به، بناء على أنه شريك، وذلك إذا توافرت خمسة شروط:

١. إن أقام القراض بيد العامل حولاً فأكثر من يوم التجر، لا أقل من حول.
٢. أن يكون العامل ورب المال مسلمين.
٣. أن لا يكون على العامل ورب المال دين.
٤. أن تكون حصة رب المال بربحه نصاباً فأكثر، لا أقل من

---

(١) جواهر الإكليل: ١ / ١٣٣، الشرح الصغير: ١ / ٢٢٦، الشرح الكبير:

١ / ٤٧٧، لباب اللباب: ص ٤٨، الكافي: ص ٩٩.

ذلك.

٥ . أو أن تكون حصة رب المال أقل من نصاب ولكن عنده . أي صاحب المال . ما يكمله، فإنه يجب على العامل أن يزكي حصته، حتى وإن كانت أقل من النصاب، لأن زكاته تابعة لزكاة ربه (١).

### **هل الدين يسقط الزكاة؟**

لا يسقط الدين الزكاة حتى ولو كان عيناً في الحرث . الزروع والثمار . والماشية . وتشمل الإبل والبقر والغنم، والمعدن، وذلك لأن الزكاة متعلقة بعينها، وذلك بخلاف العين ( الذهب والفضة )، فإن الدين يسقط الزكاة الواجبة فيها، حتى ولو كان الدين مؤجلاً، أو كان مهراً عليه لامرأته أو مؤخراً أو مقدماً، أو كان الدين نفقه عليه لزوجته أو لأب وتجمدت عليه، أو كان دين زكاة انكسرت عليه في ذمته.

وبناء على ما سبق فإن الدين يسقط الزكاة المستحقة على العين، إلا إذا كان لرب المال أو رب العين ( المدين ) من العروض ما يفي بدينه، فإنه يجعله في نظير الدين الذي عليه، ويزكي ما عنده من العين، ولا تسقط عنه الزكاة، وذلك بشرطين:

---

(١) الشرح الصغير: ١ / ٢٢٧، الشرح الكبير: ١ / ٤٨٠، جواهر الإكليل:



الأول: إن حال حول العرض عنده، والثاني: إذا بيع ذلك العرض، أو كان مما يباع على المفلس، كثياب ونحاس، وماشية ولو دابة ركوب، أو ثياب جمعة، أو كتب فقه، لا ثوب جسده أو دار سكناه، إلا أن يكون فيها فضل عن ضرورته، فإن كان عنده من العرض ما يفي ببعض ما عليه، نظر للباقي فإن كان فيه الزكاة زكاه، كما لو كان عنده أربعون ديناراً، وعليه مثلاً، وعنده عرض يفي بعشرين، فإنه يزكي العشرين، والقيمة لذلك العرض تعتبر وقت الوجوب، أو وجوب الزكاة آخر الحول.

أيضاً: لا يسقط الدين زكاة العين إذا كان له . أي المدين . دين مرجو ولو مؤجلاً، فإنه يجعله فيما عليه من دين، ويزكي ما عنده من العين، أما إذا كان الدين الذي له هو غير مرجو، كما لو كان على معسر أو ظالم لا تتاله يد الحاكم، فلا يجعل في نظير الدين الذي عليه. أيضاً: لا يسقط زكاة العين: دين كفارة اليمين، أو كفارة الظهار، والصوم، أو دين هدى وجب عليه في الحج أو العمرة<sup>(١)</sup>.

والله أعلم.

---

(١) الشرح الصغير: ١ / ٢٢٧ وما بعدها، الشرح الكبير: ١ / ٤٨١ وما بعدها،

الإشراف: ١ / ٤٠٧.

## المبحث السادس

### زكاة المعدن والركاز

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى :-

"وإنما يزكى معدن عين وحكمه للإمام ولو بأرض معين إلا مملوكة لمصالح فله وضم بقية عرقه وإن تراخى العمل لا معادن ولا عرق آخر وفي ضم فائدة حال حولها وتعلق الوجوب بإخراجه أو تصفيته: تردد وجاز دفعه بأجرة غير نقد على أن المخرج للمدفع له واعتبر ملك كل وفي بجزء: كالقراض: قولان وفي ندرته: الخمس: كالركاز وهو دفن جاهلي - وإن بشك - أو قل أو عرضا أو وجده عبد أو كافر إلا لكبير نفقة أو عمل في تخليصه فقط فالزكاة وكره حفر قبره والطلب فيه وباقيه لمالك الأرض ولو جيشا وإلا فلواجده وإلا دفن المصالحين فلهم إلا أن يجده رب دار بها فله ودفن مسلم أو ذمي لقطة وما لفظه البحر: كغبر فلواجده بلا تخميس".

## الشرح

أولاً: زكاة المعدن:

بداية يجب معرفة أن المعدن الذي تجب فيه الزكاة هو معدن العين . الذهب والفضة . فإذا خرج منه مقدار النصاب فإنه يزكي، وزكاته ربع العشر كالزكاة في غيره، ولا تجب الزكاة في غيره من المعادن مثل: النحاس والحديد والرصاص والقزدير والكحل والياقوت، والزمرد والزئبق والزرنيخ والكبريت...الخ

وحكم المعدن بصفة عامة سواء أكان من عين أو غيره، يكون

## الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

للإمام . السلطان أو نائبه . يقطعه لمن شاء من المسلمين، أو يجعله في بيت المال لمنافعهم، لا لنفسه.

فللإمام أن يعطيه لمن يعمل فيه بنفسه مدة من الزمان، أو مدة حياة المقطع . بفتح الطاء .، وسواء أكان في نظير شيء يأخذه الإمام من المقطع أو مجاناً، ولا يأخذ الإمام منه إلا بقدر حاجته .  
ولذلك يقول الإمام الباجي: وإذا أقطعه لأحد فإنما يقطعه انتفاعاً لا تملياً.

وإذا أمر الإمام بقطعه لبيت المال، فلا زكاة فيه، لأنه ليس مملوكاً لأحد معين حتى يزكي<sup>(١)</sup>.

وأمر المعدن يكون للإمام سواء وجد ذلك المعدن بأرض غير مملوكة كالفيافي . وهي الأرض التي تكون غير مملوكة لأحد . ولو كانت في بلاد المسلمين .، أو ما انجلى منها أهلها الكفار بغير قتال، بل ولو كانوا مسلمين على المعتمد، أو كانت هذه الأرض مملوكة لغير معين، كأرض العنوة، بل ولو كان المعدن بأرض مملوكة لشخص معين كزيد أو عمرو .

ويعلق ابن رشد الجد . رحمه الله . على هذا القول:

"أن الذهب والفضة الذين في المعادن التي هي في جوف

---

(١) الشرح الصغير وبلغة السالك عليه: ١ / ٢٢٩، الشرح الكبير وحاشية

الدسوقي عليه: ج ١ / ٤٨٦ وما بعدها .

الأرض أقدم من ملك المالكين لها، فلم يحصل ذلك ملكاً لهم بملك الأرض، إذ هو ظاهر قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾<sup>(١)</sup>، إذ لم يقل الأرض لله يورثها وما فيها من يشاء من عباده، فوجب بنحو هذا الظاهر أن يكون ما في جوف الأرض من ذهب أو ورق في المعادن فيئاً لجميع المسلمين<sup>(٢)</sup>.

والحكم في أرض الصلح يخالف الحكم السابق، فإذا وجد بها معدن، فيكون لأصحابها ما داموا كفاراً، فإن أسلموا رجع الأمر للإمام<sup>(٣)</sup>.

ومما يدل على أن الإمام يقطع المعدن لمن شاء من المسلمين للانتفاع به:

ما روى عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد أن رسول الله . صلى الله عليه وسلم . قطع لبلال بن الحارث المزني معادن القبليّة، وهي من ناحية الفُرْع، فتلك المعادن لا يؤخذ منها

---

(١) سورة الأعراف: جزء من الآية / ١٢٨.

(٢) المقدمات الممهّدات: ٥ / ١٧٦.

(٣) الشرح الصغير: ١ / ٢٢٩.

إلى اليوم إلا الزكاة " (١).

ولكن هل تجب الزكاة في المعدن بإخراجه أم بتصفيته ؟

للمالكية في هذه المسألة قولان، الأول: تجب الزكاة بالتصفية، ولو أنفق شيئاً قبل تصفيته، أو ضاع شيء، أو تلف لم يحسب، والثاني: القول بالوجوب بخروجه ويحسب ما أنفقه عليه.

ويضم في الزكاة ما يخرج من العرق المتصل، وهو العرق الواحد من المعدن ذهباً كان أو فضة، أو كان بعضه ذهباً وبعضه فضة، فيضم بعضه لبعض إذا كان متصلاً، فإذا بلغ النصاب فأكثر زكاه، حتى ولو تراخى العمل أو حصل في العمل انقطاع، لأن العبرة باتصال العرق.

وتجب ملاحظة أنه لا يضم عرق إلى عرق آخر، حتى ولو اتصل العمل، وكانا من معدن واحد، ولو وجد الثاني قبل فراغ الأول، فإن خرج ما فيه الزكاة من كل على انفراده زكاه، وإلا فلا.

---

(١) موطأ مالك: ص ١٤٣ رقم ٥٨٤ باب الزكاة في المعادن من كتاب الزكاة،

سنن أبي داود: ج ٣ ص ١٧ رقم ٣٠٦١ باب في إقطاع الأرضين من كتاب

الخراج والإمارة والفيء ٠

زكاة ندرة العين: ندرة العين هي القطعة من الذهب أو الفضة الخالصة، التي لا تحتاج إلى تخليص أو تصفية، فهي توجد في الأرض من أصل خلقتها، لا بوضع واضع لها في الأرض، فهذه تجب فيها الخمس مطلقاً، سواء وجدها حر أو عبد مسلم أو كافر، بلغت نصاباً أم لا (١).

### ثانياً: زكاة الركاز:

الركاز لغة: ما يوضع في الأرض، وما يخرج من المعدن من القطع الخالصة من الذهب أو الورق.  
اصطلاحاً: دفن جاهلي ذهباً أو فضة أو غيرهما من اللؤلؤ والنحاس والرصاص وغير ذلك (٢).

يقول الإمام مالك رحمه الله: الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا والذي سمعت أهل العلم يقولونه: أن الركاز إنما هو دفن يوجد من دفن الجاهلية، ما لم يطلب بمال ولم يتكلف فيه نفقة، ولا كبير عمل ولا مؤنة، فأما ما طلب بمال وتكلف فيه كبير عمل

---

(١) الشرح الصغير: ١ / ٢٢٩ . ٢٣٠، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ١

٤٨٨ - ٤٨٩.

(٢) الفواكه الدواني: ١ / ٣٩٥، كفاية الطالب الرباني: ١ / ٣٧٧، الكافي:

ص ٩٦.

فأصيب مرة وأخطئ مرة فليس بركاز أه" (١).

والركاز يخرج منه الخمس مطلقاً، عيناً كان أو غيره، قل أو كثير، بدليل قول النبي . صلى الله عليه وسلم : " وفي الركاز الخمس" (٢).

والخمس يُدفع إلى الإمام العدل، يصرفه في مصارفه، وإذا لم يوجد الإمام العدل فإنه يجب على واجده التصديق به على المساكين. ومحل وجوب الخمس إذا لم يحتاج إلى نفقة كثيرة، أما إذا احتاج إلى جهد وعمل ونفقة ففيه الزكاة وهي ربع العشر (٣).

وبعد إخراج الخمس يكون الباقي لمالك الأرض بإحياء أو بإرث، ولا يكون لواجده، ولا لمن تملك الأرض بشراء أو هبة، بل يكون للبائع الأصلي، أو الواهب إن تبين وعُلم، وإلا فهي تأخذ حكم اللقطة، وقيل تكون لمالكها في الحال، فإذا لم تكن الأرض مملوكة لأحد فيكون الباقي بعد الخمس لواجده.

وأما ما يدفنه المسلم والذمي، فهو لقطة، كالموجود من مالهما على ظهر الأرض، يُعرف سنة، فإذا لم يُعلم ربه، أو وارثه، وقامت

---

(١) موطأ مالك: ص ١٤٤ باب زكاة الركاز .

(٢) موطأ مالك: ص ١٤٤ رقم ٥٨٥ باب زكاة الركاز من كتاب الزكاة .

(٣) الفواكه الدواني: ١ / ٣٩٥.

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

القرائن القاطعة على عدم معرفة ربه أو وارثه، فهل ينوي تملكه، أو يكون محله بيت مال المسلمين، لقولهم: كل مال جهلت أربابه فمحله بيت المال، وذلك هو الظاهر، بل والمتعين<sup>(١)</sup>.

**حكم ما يخرج أو يلفظه البحر:**

ما طرحه البحر في جوانبه من اللؤلؤ والجواهر وكل نفيس، مما لم يوجد عليه علامة مسلم أو ذمي، ولم يتقدم عليه ملك أحد، فهو لواجده الذي يضع يده عليه أولاً، ولا يخمس لأن أصله الإباحة.

فلو رآه جماعة فهو لمن بادر إليه، كالصيد يملكه المبادر له، ولو رآه غيره قبله، ولو تدافع عليه جماعة فجاء آخر فوضع يده عليه، فهو له دون المتدافعين.

فإن تقدم على ما لفظه البحر ملك أحد، فإن كان من تقدم ملكه حربياً أو جاهلياً، فهو لواجده، لكنه في هذه الحالة يخمس لأنه من الركاز، وما تبقى فهو لواجده، أما إذا تبين أنه لمسلم أو لذمي فيأخذ حكم اللقطة<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

---

(١) الشرح الصغير: ١ / ٢٣١.

(٢) الفواكه الدواني: ١ / ٣٩٦، كفاية الطالب الرباني: ١ / ٣٧٨، الشرح الصغير:

٢٣١/١، الشرح الكبير: ١ / ٤٩٢، الإشراف: ١ / ٤١١، جواهر الإكليل: ١ / ١٣٨.



## الفصل الثاني

### مصارف الزكاة

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى :-

" ومصرفها: فقير ومسكين: وهو أحوج وصدقا إلا لريبة إن أسلم وتحرر وعَدَمُ كِفَايَةِ بَقِيلٍ أَوْ إِنْفَاقٍ أَوْ صَنَعَةٍ وعدم بنوة لهاشم - لا المطلب - كحسب على عديم وجاز لمولاهم وقادر على الكسب ومالك نصاب ودفع أكثر منه وكفاية سنة وفي جواز دفعها لمدين ثم أخذها: تردد وجاب ومفرق حر عدل عالم بحكمها: غير هاشمي وكافر وإن غنيا وبديء به وأخذ الفقير بوصفه ١ ولا يعطى حارس الفطرة منها ومؤلف كافر ليسلم وحكمه باق ورقيق مؤمن ولو بعيب: يعتق منها - لا عقد حرية فيه - وولأوله للمسلمين وإن اشترطه له أو فك أسيرا: لم يجزه ومدين ولو مات يحبس فيه لا في فساد ولا لأخذها إلا أن يتوب على الأحسن إن أعطى ما بيده من عين وفضل غيرها ٢ ومجاهد وآلته ولو غنيا: كجاسوس لا سور ومركب وغريب محتاج لما يوصله في غير مَعْصِيَةٍ ولم يجد مسلفا وهو ملي ببلده وصدق وإن جلس نزعت منه: كغاز وفي غارم يستغني: تردد وندب إثثار المضطر دون عموم الأصناف والاستنابة وقد تجب وكره له حينئذ تخصيص قريبه وهل يُمنَعُ إعطاء زَوْجَةٍ زَوْجًا أَوْ يُكْرَهُ تَأْوِيلَانِ وجاز إخراج ذهب عن ورق وعكسه بصرف وقته مطلقا بقيمة السكة ولو في نوع لا صياغة فيه وفي غيره: تردد لا كسر مسكوك إلا لسبك ووجب نيتها وتفرقتها بموضع الوجوب أو قربه إلا لإعدم فأكثرها له بأجرة من الفيء وإلا بيعت واشترى مثلها: كعدم مستحق وقدم ليصل عند الحول وإن قَدَّمَ مَعْشَرًا أَوْ دَيْنًا أَوْ عَرْضًا قبل قبضه أَوْ نُقِلَتْ لِذَوْنِهِمْ أَوْ دُفِعَتْ بِاجْتِهَادٍ لغير مُسْتَحَقٍّ وَتَعَدَّرَ رَدُّهَا إِلَّا الْإِمَامَ أَوْ طَاعَ بِدَفْعِهَا لِجَانِبٍ فِي صَرْفِهَا أَوْ

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

بِقِيَمَةٍ: لَمْ تَجْزْ لَا إِنْ أَكْرَهَ أَوْ نَقَلْتَ لِمِثْلِهِمْ أَوْ قَدِمْتَ بِكَشْهَرٍ فِي عَيْنٍ وَمَاشِيَةٍ فَإِنْ ضَاعَ الْمَقْدَمُ فَعَنْ الْبَاقِي وَإِنْ تَلَفَ جُزْءٌ نَصَابٌ وَلَوْ يُمْكِنُ الْأَدَاءُ سَقَطَتْ: كَعَزْلِهَا فَضَاعَتْ لَا إِنْ ضَاعَ أَصْلُهَا وَضَمِنَ إِنْ أُخْرَاهَا عَنِ الْحَوْلِ أَوْ أَدْخَلَ عَشْرَهُ مَفْرُطًا لَا مُحَصَّنًا وَإِلَّا فَتَرَدَّدَ وَأُخْذَتْ مِنْ تَرْكَةِ الْمَيْتِ وَكُرْهًا وَإِنْ بَقِيَ وَأَدْبَ وَدَفَعْتَ لِلْإِمَامِ الْعَدْلَ وَإِنْ عَيْنَا وَإِنْ غَرَّ عَبْدٌ بَحْرِيَّةً فَجَنَائِيَّةٌ عَلَى الْأَرْجَحِ وَزَكَى مُسَافِرٌ مَا مَعَهُ مَا غَابَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُخْرَجًا وَلَا ضَرُورَةً".

### الشرح

يقصد بمصرف الزكاة، أي محل صرف الزكاة، أو الذي تصرف إليه الزكاة، وتصرف الزكاة لأحد الأصناف الثمانية المذكورين في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (١).

١. الفقير: هو الذي لا يملك قوت عامه، والأولى أن يقال: هو من يملك شيئاً لا يكفيه عامه، وأل فيه للجنس ليشمل الصغير والكبير والذكر والأنثى، والمراد بالقوت ما ينفقه على نفسه وزوجته وولده وخادمه، من طعام وكسوة ومسكن بالمعروف، فإن كان تحت يده ما يكفيه عامه، فهو غني لا يعطي من الزكاة، وإن

(١) سورة النوبة: الآية / ٦٠.

نقص ما يملكه عن كفاية العام أعطى منها ما يكفيه بقية عامه.

ومذهب الإمام مالك أنه يجوز دفعها لطلبة العلم المنهمكين فيه، ولو أغنياء إذا انقطع حقهم من بيت المال، لأنهم مجاهدون.

كذلك يجوز لمن عنده بنت يتيمة أن يعطيها من الزكاة إذا تزوجت بقدر ما يكفيها لنفقات زواجها من سرير وفرش وسراج، وما تحتاج إليه من آلات الطبخ وأواني الماء على عادة أهل البلد، ولكن بدون إسراف، أي لا يزيد على المعروف (١).

٢. **المسكين:** وهو الذي لا يملك شيئاً، فهو أحوج من الفقير (٢) لأن اسم المسكين في اللغة يتضمن الفقر وزيادة، وهو الإعدام جملة الذي قد أورثه الاستكانة، وهو الخضوع والذلة (٣).

ويصدق الفقير والمسكين في دعوتهما الفقر، أي بدون يمين، إلا لريبة تكذبهما، وذلك بأن كان ظاهرهما يخالف دعوتهما

---

(١) سراج السالك: ١ / ١٨٦، حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني: ١ /

٣٨٧٠.

(٢) الشرح الصغير: ١ / ٢٣١، جواهر الإكليل: ١ / ١٣٨، الفتح الرباني: ١ /

١٥٣.

(٣) الإشراف: ١ / ٤٢١، التلحين: ص ٥٠٠.

فلا يصدقان إلا ببينة.

ولا تعطي الزكاة لكافر حتى يدخل الإسلام، وإن أعطت لا تجزىء، كما لا يجزىء إعطائها لأهل المعاصي إذا ظن أنهم سوف يصرفونها فيها، أما إذا تبين له خلاف ذلك، فيجوز إعطائهم منها <sup>(١)</sup>.

ويشترط أيضاً في الفقير والمسكين: أن لا يكون هاشمياً، لأن آل البيت تحرم عليهم الزكاة، لأنها من أوساخ الناس، ولهم في بيت المال ما يكفيهم، وأما بنو المطلب أخو هاشم فليسوا عند المالكية من آل البيت، فيعطون منها <sup>(٢)</sup>.

ومما يدل على ذلك: ما روى عن أبي هريرة: أن الحسن والحسين كانا يلعبان بتمر الصدقة، فأخذ أحدهما ثمرة فجعلها في فيه، فنظر إليه رسول الله . صلى الله عليه وسلم . فأخرجها من فيه، فقال: أما علمت أن آل محمد، لا يأكلون الصدقة <sup>(٣)</sup>.

---

(١) الشرح الكبير: ١ / ٤٩٢، لباب اللباب: ص ٥٥، القوانين الفقهية: ص ١٠٥.

(٢) الشرح الصغير: ١ / ٢٣٢، جواهر الإكليل ١ / ١٣٨، فتح الرحيم: ١ / ١٢٨.

(٣) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ٣ / ٤٢٥ رقم ١٤٨٥ باب أخذ صدقة

التمر من كتاب الزكاة، صحيح مسلم بشرح النووي ٤ / ١٦٩ رقم ١٠٦٩ باب

تحريم الزكاة على رسول الله . ص . وعلى آله من كتاب الزكاة .

٣. **العامل على الزكاة:** كالساعي والجابي والمفرق، ويشترط في العامل أن يكون عدلاً، أي عدالة كل واحد فيما ولي فيه، فعدالة الجابي في جبيها، وعدالة المفرق في تفرقتها، والمراد بالعدالة هنا: عدم الفسق.

ولابد في العامل أن يكون عالماً بحكمها، لئلا يأخذ غير حقه، أو يضيع حقاً، أو يمنع مستحقاً.

وكذلك يشترط في العامل: أن يكون غير هاشمي، لحرمتها على آل البيت، لأنها أوساخ الناس، وهي تنافي نفاستهم.

ويشترط فيه أيضاً: أن يكون ذكراً بالغاً، فيعطي منها حتى وإن كان غنياً، لأن ما يأخذه من الزكاة في نظير عمله، وإذا كان العامل فقيراً فيأخذ من الزكاة بوصفيه، أي بصفة كونه عاملاً، وبصفته فقيراً، وعند تقريق الزكاة يعطي العامل أولاً، وتدفع له جميعها إن كانت الزكاة قدر عمله فأقل.

٤. **المؤلفة قلوبهم:** وهم قوم كفار يعطون من الزكاة ليدخلوا في دين الإسلام، إذا ظهر عليهم الميل لذلك، وقيل هم قريبو عهد بالإسلام يعطون من الزكاة كي يتمكن الإسلام ويرسخ في قلوبهم.

٥. **الرقاب:** المراد بالرقاب الرقيق المسلم، يشتري منها ويعتق ويكون ولاؤه للمسلمين.

٦. **الغارم:** ويقصد به المدين الذي ليس عنده ما يوفي به دينه،

### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

ويكون قد استدان في غير سفه أو فساد، بل كان الدين لقوته وقوت عياله، وما يحتاجون إليه من ضرورياتهم، وأما إن استدان لسفه: أي تبذير في اللذات والشهوات المباحة، أو لفساد كشرب خمر أو قمار أو نحو ذلك، فلا يعطي من الزكاة إلا إذا تاب وحسنت حالته.

٧. وفي سبيل الله: يقصد المجاهد في سبيل الله، إذا كان يجب عليه الجهاد، بأن كان حراً مسلماً ذكراً بالغاً قادراً، فيعطي من الزكاة لإعانتة على الجهاد، ولو كان غنياً، فإن تأخر عن الجهاد أخذت منه إن كان غنياً، وإن كان فقيراً لا تؤخذ منه، لأنه يستحقها بوصف الفقر، ويدخل في ذلك الجاسوس الذي يعمل لحساب المسلمين حتى ولو كان كافراً، ويجوز أن يشتري من الزكاة خيل وسلاح للجهاد.

٨. ابن السبيل: وهو الغريب المحتاج لما يوصله إلى بلده، فيعطي من الزكاة حتى ولو كان غنياً في بلده، أما إذا كان معه ما يوصله فلا يأخذ منها، وإذا كان غنياً في بلده لا يعطي منها إلا إذا لم يجد من يسلفه ما يكفيه.

هذه هي الأصناف الثمانية المذكورين، فلا تجزي الزكاة لغيرهم، كبناء سور وشراء سفن لغير الجهاد، وشراء كتب علم،

ودار للسكنى، فإن انعدم بيت المال، فإنه يعطي (١).

---

(١) الشرح الصغير: ١ / ٢٣٢ وما بعدها، الشرح الكبير: ١ / ٤٩٥ وما بعدها،  
سراج السالك: ١ / ١٨٧، الدر الثمين: ٢ / ١٠٢ وما بعدها، حاشية ابن  
الحاج: ٢ / ٥٩.

## الفصل الثالث

### زكاة الفطر

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى :-

"يجب بالسنة صاع أو جزؤه عنه فضل عن قوته وقوت عياله وإن بتسلف وهَلْ بِأَوَّلِ لَيْلَةِ الْعِيدِ أَوْ بِفَجْرِهِ؟ خِلَافٌ مِنْ أَغْلَبِ الْقَوْتِ مِنْ مَعْشَرٍ أَوْ أَقْطَ غَيْرِ عِلْسٍ إِلَّا أَنْ يَقْتَاتَ غَيْرُهُ وَعَنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يَمُونُهُ بِقَرَابَةٍ أَوْ زَوْجِيَةٍ وَإِنْ لِأَبٍ وَخَادِمِهَا أَوْ رَقٍ لَوْ مَكَاتِبًا وَأَبْقَا رَجِيٍّ وَمُبِيعًا بِمَوَاضِعَةٍ أَوْ خِيَارٍ وَمَخْدَمًا إِلَّا لِحَرِيَةٍ فَعَلَى مَخْدَمِهِ وَالْمُشْتَرَكِ وَالْمُبْعَضِ بِقَدْرِ الْمَلِكِ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْعَبْدِ وَالْمُشْتَرَى فَاسِدًا عَلَى مُشْتَرِيهِ وَنَدَبٍ إِخْرَاجُهَا بَعْدَ الْفَجْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَمِنْ قَوْتِهِ الْأَحْسَنُ وَغَرْبَلَةُ الْقَمْحِ إِلَّا الْغُلْتِ ٢ وَدَفْعُهَا لَزَوَالِ فَقْرٍ وَرَقٍ يَوْمَهُ وَلِلْإِمَامِ الْعَدْلُ وَعَدَمُ زِيَادَةِ إِخْرَاجِ الْمَسَافِرِ وَجَازُ إِخْرَاجِ أَهْلِهِ عَنْهُ وَدَفْعُ صَاعٍ لِمَسَاكِينٍ وَأَصْعٍ لِمُفْرَقٍ وَمِنْ قَوْتِهِ الْأَدُونِ ٣ إِلَّا لَشَحٍّ وَإِخْرَاجُهُ قَبْلَهُ بِكَالْيَوْمِيِّينَ وَهَلْ مُطْلَقًا لِمُفْرَقٍ؟ تَأْوِيلَانِ وَلَا تَسْقُطُ بِمُضِيِّ زَمْنِهَا وَإِنَّمَا تَدْفَعُ لِحَرٍّ مُسْلِمٍ فَقِيرٍ".

## الشرح

حكم زكاة الفطر: اتفق جمهور أهل العلم على وجوب زكاة الفطر، إلا أنهم اختلفوا هل هي واجبة بالقرآن أو بالسنة ؟ ف قيل: إنها فرض واجب بالقرآن، داخلة في الزكاة التي قرنها الله بالصلاة في محكم التنزيل فقال: وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ<sup>(١)</sup>، وروى ذلك

(١) سورة البقرة: جزء من الآية / ٤٣.



### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

عن الإمام مالك . رحمه الله . ، ودليله: أن النبي . صلى الله عليه وسلم . فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس ، على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين وأخذها منهم ، فكان ذلك من قوله وفعله (١).

ومما يدل على وجوب زكاة الفطر : ما رواه نافع عن عبد الله بن عمر . رضي الله عنهما . أن رسول الله . صلى الله عليه وسلم . فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ، على كل حر أو عبد ، ذكر أو أنثى من المسلمين " (٢).

#### وقت الوجوب:

اختلف فقهاء المالكية في وقت وجوب زكاة الفطر ، وخلافهم في ذلك يُنبىء عن وجود رأيين اثنين :  
الأول: أنها تجب بغروب شمس آخر يوم من رمضان ، وهي رواية أشهب عن مالك .

---

(١) المقدمات: ٥ / ١٩٩ .

(٢) موطأ مالك: ص ١٦٥ رقم ٦٢٥ باب مكيلة زكاة الفطر من كتاب الزكاة ، صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ج ٣ / ٤٤٥ رقم ١٥٠٣ باب فرض صدقة الفطر من كتاب الزكاة ، صحيح مسلم بشرح النووي: ج ٤ / ٧٠ رقم ٩٨٤ باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير من كتاب الزكاة .

الثاني: أنها تجب بطلوع الفجر يوم عيد الفطر، وهي رواية ابن القاسم عن مالك<sup>(١)</sup>.

وذكر الشيخ الصاوي في حاشيته وكذا ابن عرفة الدسوقي: أنه بقي ثلاثة أقوال:

الأول: أن وقته يتعلق بطلوع الشمس يوم العيد، ولا يمتد وقت الوجوب.

الثاني: أن وقته يمتد من غروب ليلة العيد إلى غروب يومه.

الثالث: أنه يمتد من غروب ليلة العيد ممتداً إلى زوال يومها<sup>(٢)</sup>.

**سبب الخلاف:**

يقول ابن رشد الحفيد . رحمه الله .: وسبب اختلافهم هل هي عبادة متعلقة بيوم العيد ؟ أو بخروج شهر رمضان ؟ لأن ليلة العيد ليست من شهر رمضان<sup>(٣)</sup>.

ويقول ابن رشد الجد رحمه الله:

والأصل في هذا الاختلاف، اختلافهم في معنى ما ثبت من قول رسول الله . صلى الله عليه وسلم . أنه فرض زكاة الفطر

---

(١) الشرح الصغير: ١ / ٢٣٧، بداية المجتهد: ١ / ٣٧٠، المقدمات: ٥ / ٢٠١.

(٢) بلغة السالك: ١ / ٢٣٧، حاشية الدسوقي: ١ / ٥٠٥.

(٣) بداية المجتهد: ١ / ٣٧٠.

**الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية**

من رمضان، على كل حر أو عبد ذكراً أو أنثى من المسلمين، فتأول في رواية أشهب عنه أن مراده بالفطر من رمضان هو الفطر بعد انقضاء شهر رمضان أول ليلة من شوال، وتأول في رواية ابن القاسم عنه، أن المراد بالفطر المنافي للصوم، وذلك لا يكون إلا بعد الفجر وهو الأظهر، لأن الفطر بعد غروب الشمس من آخر يوم من رمضان، كالفطر بعد غروبها في سائر الأيام، فلا يقال أفطر من رمضان إلا لمن أفطر بعد الفجر من شوال" (١).

وتظهر ثمرة الخلاف: فيمن ولد له ولد قبل الغروب من آخر يوم من رمضان، ثم مات قبل الفجر، وجبت على الأب زكاة الفطر عن المولود، على القول الأول، دون الثاني، ومن ولد له مولود بعد الغروب، وطلع عليه الفجر وهو حي، وجبت على الأب الزكاة على القول الثاني دون الأول، ولو مات قبل الفجر لم تجب على الأب على كلّ من القولين، وقس على ذلك من تزوج وطلق (٢).

---

(١) المقدمات: ١ / ٢٠١.

(٢) الفقه المالكي وأدلته: ج ٢ / ٦٩.

## على من تجب زكاة الفطر:

تجب على الحر المسلم القادر عليها وقت وجوبها، ومن كان فقيراً وقت وجوبها ووجد من يسلفه قدر ما عليه منها، وجب عليه أن يستلفها منه، إذا كان يرجو القدرة على الوفاء، وقيل لا يجب التسلف، أما إذا كان لا يرجو الوفاء فلا يجب عليه أن يستلفها اتفاقاً.

ويستفاد من ذلك أن زكاة الفطر لا تسقط بالدين، لأنه إذا وجب تسلفها، فالدين السابق عليها أولى أن لا يسقطها.

ويجب على المكلف إذا كان قادراً عليها أن يخرجها كلها أو بعضها، ولو جزء صاع، إذا لم يكن قادراً عليها كلها، ويخرجها عن نفسه، وعن من لزمه إطعامه، أي نفقته شرعاً بالقرابة كأبويه الفقيرين، وخادمهما، وأبنائه الذكور حتى يبلغوا عاقلين قادرين على الكسب، وبناته حتى يدخل بهن الأزواج، وزوجته، وزوجة أبيه الفقير<sup>(١)</sup>.

وأعلم أيها القارئ الكريم أن زكاة الفطر تدفع للفقير المسلم الذي لا يملك قوت عامه، ولا تدفع للهاشمي لنزاهته

---

(١) سراج السالك: ١ / ١٨٩، الشرح الكبير: ١ / ٥٠٥، الشرح الصغير:

## الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

وشرفه، ويجوز دفعها للأقارب الذين لا تلزمه نفقتهم، ويجوز للزوجة أن تدفعها لزوجها الفقير <sup>(١)</sup>.

### **الأصناف التي تخرج منها زكاة الفطر:**

يجب إخراج زكاة الفطر من غالب قوت أهل البلد، فإن كان قوته أعلى من قوت أهل البلد، فيستحب له الإخراج منه، وما يغلب منه القوت تسعة أصناف:

القمح والشعير، والسلت (وهو شعير لا قشر له)، والذرة والدخن، والتمر والزبيب والأرز والأقط (وهو يابس اللبن المخرج زبده).

فهذه تسعة أصناف لا يجزىء الإخراج من غيرها مع وجود واحد منها، أما إذا كان ما يقتات به أهل البلد من غير هذه الأصناف، مثل اللحم والعَلَس، والفلول والعدس والحمص، ونحو ذلك، فإنه يخرج منها، فإن غلب صنف على الآخر، تعين الإخراج منه، فإن تساوى غيره معه فإن

---

(١) عقد الجواهر الثمينة: ١ / ٣٣٩، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه:

المخرج يخير بين هذا وذاك (١).

ويدل على ذلك: ما روى عن أبي سعيد الخدري أنه قال: كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من أقط، أو صاعاً من زبيب، وذلك بصاع النبي - صلى الله عليه وسلم - (٢).

### **المقدار الواجب إخراجه:**

المقدار الواجب إخراجه عند المالكية: هو صاع، عن كل شخص، والصاع أربعة أمداد، والمد مليء اليدين المتوسطتين، وسبق القول بأن الكيلة المصرية تساوي ستة أصع، وعلى ذلك فإن الكيلة تجزئ عن ستة أشخاص عند معشر المالكية.

ولا تسقط زكاة الفطر عن غني بها وقت الوجوب، بمضي زمنها، أي بغروب شمس يوم العيد، بل هي باقية في ذمته أبداً حتى يخرجها، فإذا لم يقدر الحر المسلم إلا على بعضها . أي بعض الصاع . أو بعض

---

(١) الفواكه الدواني: ١ / ٤٠٤، الشرح الكبير: ١ / ٥٠٥، الشرح الصغير:

١ / ٢٣٨، الدر الثمين: ٢ / ١٠٥.

(٢) موطأ مالك: ص ١٦٥ رقم ٦٢٦ باب مكيلة زكاة الفطر من كتاب الزكاة، صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ج ٣ / ٤٥٠ رقم ١٥٠٦ باب صدقة الفطر صاعاً من طعام من كتاب الزكاة.

ما وجب عليه إن وجب عليه أكثر من ذلك، فإنه يخرجهُ وجوباً، ويبدأ بنفسه ثم بزوجته، والأظهر تقديم الوالد على الولد، ويأثم إن هو أخرها لغروب يوم العيد، وذلك لتقويته وقت الأداء (١).

### مندوبات زكاة الفطر:

١ . يندب إخراجها بعد الفجر وقبل الصلاة . أي صلاة العيد، لما روى عن عبد الله بن عمر . رضي الله عنهما : أن النبي . صلى الله عليه وسلم . أمر بزكاة الفطر قبل خروج الناس إلى الصلاة " (٢).

٢ . يندب إخراجها من قوته الأحسن من قوت أهل البلد.

٣ . يندب لمن زال فقره يومها أن يخرجها.

٤ . يندب عدم الزيادة على الصاع، بل تكره الزيادة عليه لأنه تحديد من الشارع، فالزيادة عليه بدعة مكروهة، أما إذا كان

---

(١) الشرح الصغير: ١ / ٢٣٨ وما بعدها، الشرح الكبير: ١ / ٥٠٤، حاشية

العدوي على الكفاية: ١ / ٣٩١.

(٢) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ج ٣ / ٤٥٤ رقم ١٥٠٩ باب الصدقة قبل

العيد من كتاب الزكاة، صحيح مسلم بشرح النووي: ج ٤ / ٧٥ رقم ٩٨٦ باب

الأمر بإخراج زكاة الفطر قبل الصلاة من كتاب الزكاة.

ذلك على سبيل الاحتياط فلا كراهة فيه (١).

**وتجب ملاحظة:** أنه يجوز دفع الصاع الواحد لمساكين يقتسمونه، ويجوز دفع أكثر من صاع لمسكين واحد.

أيضاً: يجوز إخراج زكاة الفطر قبل الفطر بيومين لا أكثر، لما رواه مالك رحمه الله عن نافع: أن عبد الله بن عمر كان يبعث بزكاة الفطر إلى الذي تُجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة (٢).

والله تعالى أعلم

---

(١) الشرح الصغير: ١ / ٢٣٨، الشرح الكبير: ١ / ٥٠٧.

(٢) موطأ مالك: ص ١٦٦ رقم ٦٢٨ باب وقت إرسال زكاة الفطر من كتاب



## الباب الثاني

### الحج والعمرة

#### الفصل الأول

#### الحج

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى - : "فُرِضَ الْحَجُّ، وَسُنَّتِ  
الْعُمْرَةُ مَرَّةً، وَفِي فَوْرِيَّتِهِ وَتَرَاحِيهِ لِحُوفِ الْفَوَاتِ خِلَافٌ"

---

#### الشرح

#### المبحث الأول

**التعريف بالحج وحكمه، وشروطه، وحكم النيابة في الحج**

أولاً: تعريف الحج لغة واصطلاحاً:

الحج في اللغة: يقال حج إليه حجاجاً: أي قدم، والمكان: قصده، والبيت  
الحرام: قصده للنسك، أحج فلاناً: أي بعثه ليحج البيت الحرام، والحج:  
أحد أركان الإسلام الخمسة، وهو القصد في أشهر معلومات إلى البيت  
الحرام للنسك والعبادة، والحج الأكبر: هو الذي يسبقه الوقوف بعرفة،  
والحج الأصغر: الذي ليس فيه وقوف بعرفة، ويسمى: العمرة <sup>(١)</sup>.

---

(١) المعجم الوسيط: ج ١ ص ١٦٢ وما بعدها باب ( حجج )، المصباح المنير:

ص ٧٦ باب ( حج ج ) ٠

## الحج في الاصطلاح: عرفه ابن عرفه بقوله:

هو عبادة يلزمها الوقوف بعرفة ليلة عاشر ذي الحجة<sup>(١)</sup>.

وعرفه الشيخ الدردير بقوله: هو حضور جزء بعرفة، ساعة من ليلة النحر، وطواف بالبيت سبعا، وسعى بين الصفا والمروة بإحرام<sup>(٢)</sup>.

## شرح التعريف:

"حضور جزء": أي جزء كان.

"بعرفة": أي فيها، والتعبير بحضور أعم من الوقوف لشموله المار والجالس والمضطجع.

"ساعة": زمانية، ولو كالجلسة بين السجدين، لا فلكية.

"من ليلة النحر" من ساعات ليلة النحر.

"وطواف بالبيت سبعا": أي بالبيت العتيق سبع مرات، وسعى بين الصفا والمروة كذلك.

"بإحرام": أي حال كون الحضور، وما عطف عليه متلبساً بنية الإحرام<sup>(٣)</sup>.

---

(١) حاشية الصفتي: ص ١٩٢.

(٢) الشرح الصغير: ج ١ ص ٢٦١.

(٣) المصدر السابق.

## ثانياً: حكم الحج:

الحج هو ركن من أركان الإسلام الخمسة، وهو فرض عين مرة في العمر إذا توافرت شروطه.

واختلف في بدء فرضية الحج، ف قيل: أنه فرض في السنة الخامسة من الهجرة، وذهب البعض إلى أنه فرض في السنة السادسة من الهجرة، وقيل: في سنة تسع من الهجرة، وهو ما رجحه أكثر أهل العلم <sup>(١)</sup>.

وفرضية الحج ثبتت بالكتاب والسنة والإجماع. من الكتاب: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ <sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: اللام في قوله " ولله " لام الإيجاب والإلزام، ثم أكد بقوله تعالى: " على " التي هي أؤكد ألفاظ الوجوب عند العرب، فإذا قال العربي: لفلان عليّ كذا، فقد وكده وأوجبه، فذكر الله الحج بأبلغ ألفاظ الوجوب: تأكيداً لحقه وتعظيماً لحرمة، وتقوية

---

(١) بلغة السالك: ١ / ٢٦١، حاشية الصفتي: ص ١٩٢.

(٢) سورة آل عمران: جزء من الآية / ٩٧.

لفرضه<sup>(١)</sup>.

من السنة النبوية: وردت أحاديث كثيرة تدل على فرضية الحج  
أذكر منها ما يلي:

١. ما روى عن أبي هريرة . رضي الله عنه . قال: خطبنا  
رسول الله . صلى الله عليه وسلم . فقال: أيها الناس قد فرض الله  
عليكم الحج فحجوا، فقال رجل: أكل عام يا رسول الله، فسكت،  
حتى قالها ثلاثاً، فقال رسول الله . صلى الله عليه  
وسلم .: لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم، ثم قال: ذروني  
ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على  
أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن  
شيء فدعوه " (٢).

٢. ما روى عن ابن عباس . رضي الله عنهما . أنه قال:  
خطبنا رسول الله . صلى الله عليه وسلم . فقال: يا أيها الناس قد

---

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ج ٤ / ١٤٢، أحكام القرآن لابن العربي:  
ج ١ / ٢٨٥.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي: ج ٥ / ٨٤ رقم ١٣٣٧ باب فرض الحج مرة في  
العمر من كتاب الحج، سنن النسائي: ج ٥ / ١١٠ باب وجوب الحج من كتاب  
مناسك الحج.

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

كتب عليكم الحج، فقام الأقرع بن حابس فقال: أفي كل عام يا رسول الله ؟ فقال: لو قلتها لوجبت، ولو وجبت لم تستطيعوا أن تعملوا بها، والحج مرة فمن زاد فهو تطوع " (١).

**وجه الدلالة:** يتبين من الحديثين السابقين أن الأمر الوارد فيهما لا يقتضي التكرار، وأن الحج فرض على كل مسلم مرة في العمر.

**الإجماع:** حكاه غير واحد، فمن جحد وجوبه أوشك فيه فهو كافر يستتاب فإن لم يتب، قتل، ومن أقر بوجوبه وامتنع من فعله ترك، ومن ترك الحج فالله حسبي، ولا يتعرض له بناء على تراخيه، لأن الاستطاعة قد لا تكون موجودة في نفس الأمر (٢).

---

(١) مسند الإمام أحمد: ج ٢ / ٥٥، والنسائي بمعناه: ج ٥ / ١١١ باب وجوب

الحج من كتاب مناسك الحج.

(٢) كفاية الطالب الرباني وحاشية العدوي عليه: ١ / ٣٩٢ وما بعدها، الدر

النمين: ٢ / ١٣٥، شرح خطط السداد والرشد: ٢ / ١١٢.

**ولكن هل الحج واجب على الفور أم على التراخي؟**

أقول وبالله التوفيق: الناظر في كتب المالكية يجد أنهم اختلفوا في هذه المسألة، وخلافهم يُنبئ عن وجود رأيين اثنين:

**الرأي الأول:** أن الحج يجب على الفور، بمجرد بلوغ حد الاستطاعة مع توافر بقية الشروط، فإذا أخره مع القدرة عليه، فإنه يعصي بالتأخير عنه، ولو ظن السلامة إلى العام الذي قصد التأخير إليه، وهذا هو المعتمد.

وهذا الرأي رواه ابن القصار والعراقيون عن الإمام مالك<sup>(١)</sup>.

**واستدل أصحاب هذا القول بما يلي:**

أ. قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٢)</sup>.

**وجه الدلالة من الآية:** أن الأمر فيها مطلق، والأوامر المطلقة تقتضي الفور<sup>(٣)</sup>.

ب. ما روى عن ابن عباس . رضي الله عنهما . قال: قال:

---

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٣٠٢، سراج السالك / ١ / ٢٠٦،

حاشية ابن الحاج: ٢ / ٨١، بداية المجتهد: ١ / ٤٢٤.

(٢) سورة آل عمران: جزء من الآية / ٩٧.

(٣) الإشراف: ١ / ٤٦١.

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

رسول الله . صلى الله عليه وسلم .: " من أراد الحج فليتعجل، فإنه قد يمرض المريض، وتضل الضالة، وتعرض الحاجة " (١).

وهذا تصريح في الفور، ولأن إيجاب الحج معلق بشرط، والأصل فيما علق بالشروط لزومه عقيب الشرط بلا فصل (٢).

ج . ما روى عن أبي إمامة قال: قال رسول الله . صلى الله عليه وسلم .: " من لم يمنعه من الحج حاجة ظاهرة، أو سلطان جائر، أو مرض حابس، فمات ولم يحج، فليمت إن شاء يهودياً، وإن شاء نصرانياً " (٣).

وهذا مقرون من الوعيد المتأكد بأبلغ ما يكون (٤).

الرأي الثاني: أن الحج هو فرض على التراخي إلى وقت يخاف فيه فواته بالتأخير إليه، ويختلف باختلاف الناس والأزمان،

---

(١) سنن أبي داود: ج ٢ / ١٤٥ رقم ١٧٣٢ باب، من كتاب المناسك، سنن ابن

ماجه: ج ٢ / ٩٦٢ رقم ٢٨٨٣ باب الخروج إلى الحج من كتاب المناسك .

(٢) الإشراف: ١ / ٤٦١.

(٣) سنن الدارمي: ص ٥٣٥ رقم ١٧٩١ باب من مات ولم يحج من كتاب

المناسك .

(٤) - الإشراف: ١ / ٤٦١.

وهو رواية المغاربة، والمتأخرين من أصحاب مالك<sup>(١)</sup>.

**واستدل أصحاب هذا القول بما يأتي:**

أ . قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾.

وجه الدلالة: هذه الآية من سورة آل عمران، وقد نزلت عام أحد بالمدينة سنة ثلاث من الهجرة، ولم يحج رسول الله . صلى الله عليه وسلم إلى سنة عشر، فيكون الحج قد فرض قبل حج النبي . صلى الله عليه وسلم . بسنتين، فلو كان الحج على الفور لما أخره النبي . صلى الله عليه وسلم . ولو أخره لعذر لبيته<sup>(٢)</sup>.

ب . حديث أبي هريرة وفيه أن ضمام بن ثعلبة لما قدم على النبي . صلى الله عليه وسلم . سأله: عن الصلاة، والصوم، والزكاة، والحج، وفيه قوله: فأنشذك به، أالله أمرك أن تحج هذا البيت من استطاع إليه سبيلاً ؟ قال: اللهم نعم، قال: فأني آمنت وصدقت، وأنا ضمام بن ثعلبة<sup>(٣)</sup>.

**وجه الدلالة:** اختلف في وقت قدوم ضمام إلى النبي . صلى الله

---

(١) بلغة السالك: ٢٦١/١، بداية المجتهد: ٤٢٤/١، حاشية الدسوقي: ج ٢/٣.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ج ٤ / ١٤٤، بداية المجتهد: ١ / ٤٢٤.

(٣) سنن النسائي: ج ٤ / ١٢٤ باب وجوب الصيام من كتب الصيام.



الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

عليه وسلم . فقيل: سنة خمس، وقيل: سنة سبع، وقيل سنة تسع، ثم أخرج النبي . صلى الله عليه وسلم . حجه إلى سنة عشر (١).

ج . إجماع العلماء على ترك تفسيق القادر على الحج إذا أخره العام والعامين ونحوهما (٢).

الرأي الراجح: الرأي الراجح عندي وما أميل إليه هو الرأي الأول الذي يقضي بالفورية في الحج، ويؤيد ذلك:

أ . أن القول بالفورية نقله العراقيون عن مالك، والقول بالتراخي إنما أخذ من مسائل وليس الأخذ منها بقوي.

ب . يؤيد ذلك أيضاً: أن كثيراً من الفروع أو الأحكام المتعلقة بالاستطاعة، مبنية على القول بالفورية (٣).

واعلم أيها القارئ الكريم: أن الخلاف بين المالكية في غير الحج الفاسد، أما في الحج الفاسد فهناك اتفاق فيما بينهم على فورية القضاء فيه (٤).

---

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ج ٤ / ١٤٤.

(٢) المصدر السابق .

(٣) حاشية الدسوقي: ج ٢/٣.

(٤) بلغة السالك: ١ / ٢٦١.

## الفرع الثاني

### شروط الحج

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى - : "وَشَرَطُ وَجُوبِهِ كَوُقُوعُهُ  
فَرَضاً حُرِيَّةً وَتَكْلِيفٌ وَقَدْ إِحْرَامُهُ بِلا نِيَّةٍ نَفْلٍ، وَصِحَّتُهُمَا  
بِالإِسْلَامِ..."

### الشرح

أولاً: شروط وجوب الحج.

شروط وجوب الحج أربعة شروط:

١ . الحرية: فلا يجب على رقيق، لكن يصح من الرقيق  
إذا أحرَمَ بِإِذْنِ سيده.

٢ . البلوغ: فلا يجب على الصبي غير البالغ وإن أمر  
بالصلاة، ويقع حجه صحيحاً، وينعقد إحرامه إذا أحرَمَ به، لما  
روى عن ابن عباس . رضي الله عنهما . أن النبي . صلى الله  
عليه وسلم . لقي ركباً بالروحاء، فقال: " من القوم ؟ قالوا:  
المسلمون، فقالوا: ن أنت ؟ قال: رسول الله، فرفعت إليه امرأة

صبياً فقالت: ألهذا حج ؟ قال: نعم، ولك أجر<sup>(١)</sup>.

وحج الصبي يقع صحيحاً كما سبق القول، إلا أنه يقع منه نفلاً، وعليه حجة الإسلام بعد بلوغه، لما روى عن ابن عباس . رضي الله عنهما . أن النبي . صلى الله عليه وسلم . قال: أيما غلام حج به أهله، ثم بلغ فعليه حجة أخرى " (٢).

٣ . **العقل:** وبناء على ذلك فلا يجب الحج على المجنون، ويحرم الولي من أب وغيره ندباً لا وجوباً عن غير المميز حتى ولو كان رضيعاً، وذلك بأن ينوي إدخاله في الإحرام بالحج أو العمرة عند تجرده، وعليه أن يجرد الصبي إن كان ذكراً من المخيط، أما بالنسبة للأنثى فيكفي فيها الوجه والكفان كالكبيرة، ويكون التجريد قرب الحرم أي مكة، ولا يجردهما من الميقات نظراً للمشقة، وذلك إذا لم يخف وقوع ضرر على الصبي، وإلا أحرم

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي: ج ٥ / ٨٣ رقم ١٣٣٦ باب صحة حج الصبي

وأجر من حج به من كتاب الحج .

(٢) سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام لابن حجر العسقلاني:

تأليف / محمد بن إسماعيل الصنعاني، ج ٢ / ٣٧٧ . باب فضله وبيان من فرض عليه من كتاب الحج . المكتبة العصرية للطباعة والنشر . بيروت .

ط ١٤١٢ هـ . ١٩٩٢ م .

عنه من غير تجريد ويفتدي.

وكذلك يحرم الولي عن المجنون ولو كان مطبقاً لا ترجي إفاقة أصلاً، والإحرام فيما سبق ندباً لا وجوباً، لأن غير المكلف يجوز إدخاله الحرم بغير إحرام، ومعنى إحرام الولي عمن ذكر، أي نية إدخاله في الإحرام بحج أو عمرة، سواء كان الولي متلبساً بالإحرام عن نفسه، أم لا (١).

أما إذا كان المجنون يفيق أحياناً، فإنه ينتظر به وجوباً، ولا ينعقد عليه إحرام وليه ما لم يخف عليه الفوات، فإن خيف عليه الفوات بطلوع فجر يوم النحر، ويعرف ذلك بعادته أو بإخبار طبيب عارف، فحكمه كالمجنون جنوناً مطبقاً، يحرم عنه وليه ندباً، فإن أفاق في زمن يدرك فيه الحج أحرم لنفسه، ولا دم عليه في تعدي الميقات لعذره (٢).

**حج المغمي عليه:** لا يصح الإحرام عن المغمي عليه، حتى ولو خيف فوات الحج، لأنه مظنة عدم الطول، بخلاف الجنون فإنه شبيه بالصبا لطول مدته، فإن أفاق المغمي عليه في

---

(١) سراج السالك: ١ / ٢٠٦، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٣،

الشرح الصغير وبلغة السالك عليه: ١ / ٢٦١.

(٢) الشرح الصغير: ١ / ٢٦٢.

زمن يدرك الوقوف فيه أحرم، وأدرك الوقوف، ولا دم عليه في تعدي الميقات لعذره، كالمجنون الذي ترجي إفاقته، فإذا لم يفق من إغمائه إلا بعد الوقوف، فقد فاتته الحج في ذلك العام، ولا عبرة بإحرام أصحابه عنه ووقوفهم به في عرفة، ولا دم عليه لذلك الفوات، لأنه لم يدخل في الإحرام<sup>(١)</sup>.

### حكم إذن الولي بالنسبة للصبي المميز والزوجة:

الصبي المميز . وهو الذي يفهم الخطاب ويحسن رد الجواب . لا يحرم إلا بإذن وليه، وكذلك المرأة لا تحرم إلا بإذن زوجها، فإذا أحرم المميز بغير إذن وليه والسفيه كذلك، أو أحرمت الزوجة بغير إذن زوجها، فإن للولي أو الزوج التحليل لمن ذكر بالنية والحلاق معاً، وذلك إذا رأى المصلحة في ذلك، أما إذا رأى المصلحة في إبقائه أبقاه على حاله، وإن استوت خير الولي في ذلك، وذلك إذا لم تحرم الزوجة بحجة الإسلام.

ولا قضاء على الصبي المميز إذا حلله ثم بلغ، أما المرأة إذا تأيمنت فعليها القضاء إذا حللت، وعليها حجة الإسلام أيضاً، وتقدم القضاء على حجة الإسلام، فإن قدمت حجة الإسلام

---

(١) الشرح الكبير: ٢ / ٣، الشرح الصغير وبلغة السالك عليه: ٢٦٢/١.

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب على الولي إذا أذن للصبي المميز بالإحرام أن يأمره بما يقدر عليه من أقوال وأفعال الحج، فيلقنه التلبية إن قبلها، أما إذا لم يقدر بأن عجز عن قول أو فعل أو عن الجميع، كالصبي غير المميز والمجنون جنوناً مطبقاً، فإن الولي ينوب عنه، إذا قبل المعجوز عنه النيابة، والمعجوز عنه الذي يقبل النيابة لا يكون إلا فعلاً، كرمي الجمار، وذبح الهدي أو الفدية، ومشى في طواف وسعي، أما ما لا يقبل النيابة من قول أو فعل كالتلبية، والصلاة، والغسل، فإنه يسقط عند العجز عنه.

وعلى الولي أن يحضر الرضيع والمطيق والصبي المميز إلى المشاهد المطلوب حضورها شرعاً، وهي عرفة، والمزدلفة، والمشعر الحرام، ومنى، وذلك يكون وجوباً في الواجب، وندباً في المندوب (٢).

#### ٤ . الاستطاعة:

وهي: إمكان الوصول إلى البيت الحرام، مع الأمن على النفس والمال بغير مشقة عظيمة، في بدن أو دين، على أي وجه

---

(١) حاشية الدسوقي ٢ / ٤، بلغة السالك: ١ / ٢٦٢.

(٢) الشرح الصغير وبلغة السالك عليه ١ / ٢٦٢، سراج السالك: ١ / ٢٠٦.

كان ماشياً أو راكباً<sup>(١)</sup>.

**ولا تتحقق الاستطاعة إلا إذا توافرت أمور ثلاثة:**

أ . إمكان الوصول إلى مكة إكناً عادياً، بمشي أو ركوب بئر أو بحر، ويكون ذلك بلا مشقة فادحة، أي عظمة خارجة عن العادة، لأن المشقة لآبد منها، إذ السفر قطعة من عذاب، والمشقة المسقطة تختلف باختلاف الناس والأزمان، والأمكنة.

ب . أن يأمن على نفسه من محارب، أو غاصب، لا سارق، وأن يأمن على ماله الذي له بال، والمال الذي له بال . أي قيمة . يُقَدَّر بالنسبة للشخص المأخوذ منه، فقد يكون الدينار له بال بالنسبة لشخص، ولا بال له بالنسبة للآخر.

أما إذا كان المال المأخوذ قليلاً بحيث لا يضر بصاحبه، فلا يسقط عنه الحج بخوف أخذه منه.

ومما هو جدير بالذكر: أن الإنسان إذا أمن على نفسه وجب عليه الحج، ولا يشترط القدرة على الزاد والراحلة، فإذا كان الإنسان له صنعة كافية مثل صنعة البيطرة، والخياطة، والحلاقة، والخدمة بأجرة، فإن الصنعة في هذه الحالة تقوم مقام الزاد، وكذلك يقوم مقام الراحلة القدرة على المشي اجتماعاً أو انفراداً، ولو كان القادر على المشي أعمى

---

(١) شرح خطط السداد والرشد للتتائي: ٢ / ١١٣.

يهتدي بنفسه، أو بقائد، ولو بأجرة يقدر عليها.

وتجدر الإشارة أيضاً: إلى أنه يجب على الإنسان الحج إذا كان يقدر على الوصول ببيع ما يباع على المفلس . أي بثمانه .، وذلك مثل بيع المشية، والعقار، والثياب، وكتب العلم التي يحتاج إليها، ويجب عليه الحج حتى ولو لم يكن عنده وعند أولاده إلا مقدار ما يوصله فقط، ولا يراعى ما يؤول إليه أمره وأمر أولاده في المستقبل، فإن ذلك موكول لله تعالى، وهذا مبني على القول بأن الحج واجب على الفور، أما على القول بأن الحج واجب على التراخي، فلا إشكال في البدء بنفقة الأولاد والأبوين والزوجة.

ويجب أيضاً الحج على الإنسان ولو بسؤال الناس، ولكن ذلك مقيد بشرطين: وهما إن كان عادته السؤال في الحضر، وظن الإعطاء، وإلا فلا يجب عليه (١).

ج . ويزاد في شروط الاستطاعة على الأمن على النفس أو المال في حق المرأة: أن تسافر مع زوجها، أو محرم بنسب أو رضاع، أو مصاهرة، أو رفقة مأمونة، ولو رجالاً فقط، أو نساء فقط، وذلك إذا كان

---

(١) - الشرح الصغير وبلغة السالك عليه: ١ / ٢٦٣، الشرح الكبير وحاشية

الدسوقي عليه: ٢ / ٧٠٦، حاشية العدوي على الكفاية: ١ / ٣٩٣.



الحج فرضاً، وإلا فلا بد من الزوج أو المحرم، فإذا لم يكن لها زوج أو محرم سقط عنها ويمتنع عليها السفر بدونهما (١).

ويدل على ذلك: ما روى عن ابن عباس . رضي الله عنهما . أنه سمع النبي . صلى الله عليه وسلم . يقول: " لا يخلون رجل بامرأة، ولا تسافرن امرأة إلا ومعها محرم، فقام رجل فقال: يا رسول الله اكتبني في غزوة كذا وكذا، وخرجت امرأتي حاجة، قال: اذهب فاحج مع امرأتك" (٢).

ولا يشترط أن تكون المرأة والمحرم مترافقين، فلو كان أحدهما في أول المركب والثاني في آخره، بحيث إذا احتاجت إليه أمكنها الوصول إليه من غير مشقة كفي.

أيضاً: يزداد في حق المرأة أنه لا يلزمها المشي البعيد للوصول إلى مكة، ويختلف البعد بأحوال النساء، ولا تركب السفن الصغيرة، لأنه لا يمكنها المبالغة في التستر عن أعين الرجال عند النوم أو قضاء

---

(١) الشرح الصغير: ١ / ٢٦٣، عقد الجواهر الثمينة: ١ / ٣٨٠.

(٢) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ج ٦ / ١٥٨ رقم ٣٠٠٦ باب من اكتب في جيش فخرجت امرأته حاجة من كتاب الجهاد، صحيح مسلم بشرح النووي: ج ٨٨/٥ رقم ١٣٤١ باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره من كتاب الحج .

### ثانياً: شروط صحة الحج:

الحج له شرط صحة واحد وهو الإسلام: فلا يصح من كافر، ولو صلباً ارتد، وإنما اشترط الإسلام، لأن كل عبادة لابد فيها من النية، والنية شرط صحتها الإسلام<sup>(٢)</sup>.

---

(١) بلغة السالك: ١ / ٢٦٤.

(٢) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٣، عقد الجواهر الثمينة:

١ / ٣٧٩.

### الفرع الثالث

#### النيابة في الحج

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى - : " وَمَنْعَ اسْتِنَابَةِ صَحِيحٍ فِي فَرَضٍ.....".

#### الشرح

لا تصح نيابة من أحد عن شخص في الحج الفرض، سواء كان ذلك بأجرة أو بغير أجرة، والاستنابة في الحج فاسدة مطلقاً، سواء أكان المحجوج عنه مستطيعاً أم لا، والإجارة فيه فاسدة، لأنه عمل بدني لا يقبل النيابة كالصلاة والصوم.

أما إذا لم تكن النيابة في فرض، بل كانت في نفل أو في عمرة، فإنها تكون مكروهة، وتصح الإجارة، وللمستتيب أجر الدعاء والنفقة وحمل النائب على فعل الخير (١).

أما إذا أوصى الميت أن يحج عنه في ماله صح الحج عنه، وتنفذ الوصية، ولكن مع الكراهة، ومما يدل على ذلك: ما روى عن ابن عباس . رضي الله عنهما . قال: " أتى رجل النبي . صلى الله عليه وسلم . فقال له: إن أختي نذرت أن تحج، وإنها

(١) الشرح الصغير وبلغة السالك عليه: ١ / ٢٦٣ وما بعدها .

## الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

ماتت، فقال النبي . صلى الله عليه وسلم :. لو كان عليها دين أكنت قاضية ؟ قال: نعم. قال: فاقض الله، فهو أحق بالقضاء<sup>(١)</sup>.

ويكره للشخص المستطيع الذي لم يحج حجة الفرض، أن يحج عن غيره قبل أن يحج عن نفسه، بناء على أن الحج واجب على التراخي، وإلا منع<sup>(٢)</sup>.

أيضاً: يكره للإنسان ذكراً كان أو أنثى، إجارة نفسه في عمل لله تعالى، حجاً كان أو غيره، كقراءة القرآن وإمامة، وتعليم علم، ولذلك يقول الإمام مالك . رحمه الله :. " لأن يؤاجر الرجل نفسه في عمل اللبن، وقطع الحطب، وسوق الإبل، أحب إلي من أن يعمل عملاً لله بأجرة "، ويستثني من ذلك علم الحساب، فإنه لا كراهة في تعليمه بأجرة، لأنه صنعة يجوز أخذ الأجرة عليه، وكذلك تعليم كتاب الله تعالى، وإن لم تكن الأجرة من وقف ولا من بيت مال، وفي الحديث: " إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله

---

(١) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ج ١١ / ٦٤٥ رقم ٦٦٩٩ باب من مات

وعليه نذر من كتاب الأيمان والنذور .

(٢) الشرح الصغير: ١/٢٦٤، بداية المجتهد: ١/٤٢٣، القوانين الفقهية: ص ١٢٣.

تعالى" (١).

ولقد بيّن فقهاء المالكية الفرق بين العلم والقرآن: أن العلم لو جازت الإجارة عليه، لأدى ذلك إلى ضياع الشريعة، مع أن معرفة أحكام الدين فرض عين على كل مكلف، وليس في القرآن فرض عين سوى الفاتحة، فلذلك رخص اخذ الأجرة فيه دون العلم.

وتنفذ الإجارة إذا أجر نفسه، وتصح ولكن مع الكراهة، ومحل الكراهة إذا لم تكن الأجرة من وقف أو من بيت المال، وإلا فلا كراهة، وتنفذ الوصية بالحج وغيره مراعاة لمن يقول بجواز النيابة (٢).

---

(١) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ج ١٠ / ٢٢٥ رقم ٥٧٣٧ باب الشرط في

الرقية بقطيع من الغنم من كتاب الطب .

(٢) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ١٨، الشرح الصغير وبلغة السالك

عليه: ١ / ٢٦٤ وما بعدها .

## المبحث الثاني

### أركان الحج

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى - : " وَرُكْنُهُمَا الْإِحْرَامُ، وَوَقْتُهِ لِلْحَجِّ شَوَّالٌ لِأَخِرِ ذِي الْحِجَّةِ، وَمَكَائُهُ لَهُ لِلْمُقِيمِ مَكَّةَ، وَتَلْبِيَةُ وَجُدَّتْ لِتَغْيِيرِ حَالٍ، وَالسَّنَةُ غُسْلُ مُتَّصِلٍ وَلَا دَمَ، وَنُدْبَ بِالْمَدِينَةِ لِلْحَائِفِي، وَلِدُخُولِ غَيْرِ حَائِضٍ مَكَّةَ بِطَوًى، وَلِلْوُقُوفِ وَلُبْسِ إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَنَعْلَيْنِ، وَتَقْلِيدِ هَدْيٍ، ثُمَّ إِشْعَارُهُ، ثُمَّ رَكْعَتَانِ، وَالْفَرَضُ مُجْزئ: يُحْرِمُ إِذَا اسْتَوَى، وَالْمَاشِي إِذَا مَشَى، وَنُدْبَ إِفْرَادًا، ثُمَّ قِرَانًا بَأَن يُحْرِمَ بِهِمَا وَقَدَّمَهَا، أَوْ يُزِدْفُهُ بِطَوَافِهَا، إِنْ صَحَّتْ وَكَمَلَهُ، وَلَا يَسْعَى كُرَّهُ قَبْلَ الرُّكُوعِ لَا بَعْدَهُ، وَصَحَّ بَعْدَ سَعْيٍ، وَحَرَّمَ الْخَلْقُ وَأَهْدَى لِتَأْخِيرِهِ وَلَوْ فَعَلَهُ، ثُمَّ تَمَتَّعَ، حَرَّمَ بِالْإِحْرَامِ عَلَى الْمَرْأَةِ لِبَسِ قُفَّازٍ، وَسَتْرُ وَجْهِهِ إِلَّا لِسْتَرٍ بِلَا غَزَرٍ وَرَبْطٍ، وَإِلَّا فَفِدْيَةٌ وَعَلَى الرَّجُلِ مُحِيطٌ بِغَضْوٍ، وَإِنْ بَنَسَجَ أَوْ زَرَّ أَوْ عَقَدَ كَخَاتَمٍ وَقَبَاءٍ، وَإِنْ لَمْ يُدْخِلْ كُمًّا، وَسَتْرُ وَجْهِهِ أَوْ رَأْسٍ بِمَا يُعَدُّ سَاتِرًا كَطِينٍ، وَلَا فِدْيَةٌ فِي سَيْفٍ، وَلَوْ بِلَا عُذْرِ وَاحْتِرَامٍ، وَاسْتِثْقَارٍ لِعَمَلٍ فَقَطْ.. "

### الشرح

الركن هو: ما لا بد من فعله، ولا يجزيء بدلاً عنه دم ولا غيره.

وأركان الحج أربعة: الإحرام، والطواف، والسعي، والوقوف بعرفة.

وهذه الأركان تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- أ . قسم يفوت الحج بتركه، ولا يؤمر بشيء، وهو الإحرام.
  - ب . قسم يفوت الحج بفواته، ويؤمر بالتحلل بعمره، وبالقضاء في العام القابل، وهو الوقوف.
  - ج . قسم لا يفوت الحج بفواته، ولا يتحلل من الإحرام، ولو وصل لأقصى المشرق أو المغرب رجع إلى مكة ليفعله، وهو طواف الإفاضة والسعي<sup>(١)</sup>.
- وسوف أتكلم بمشيئة الله تعالى عن كل ركن من هذه الأركان الأربعة كل في فرع مستقل.

---

(١) حاشية الدسوقي: ٢ / ٢١، بلغة السالك: ١ / ٢٦٥.

## الفرع الأول

### الإحرام

أولاً: تعريفه:

الركن الأول من أركان الحج: الإحرام، وهو النية بالقلب، بأن يقصد بقلبه أداء فريضة الحج، وإن تلفظ فواسع، والأفضل تركه، إلا إذا كان موسوساً فيتلفظ بها ليتحقق من إحرامه.

وصفة النية التي يقصدها بقلبه، أو يتلفظ بها: نويت الحج وأحرمت به لله تعالى<sup>(١)</sup>.

ويمكن الاستدلال على ركنية الإحرام بقوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾<sup>(٢)</sup>.

يقول ابن العربي . رحمه الله :: المعنى التزامه بالشروع فيه، لأنه فرض عليه بالنية قصداً باطنياً، وبالإحرام فعلاً ظاهراً، وبالتلبية نطقاً مسموعاً<sup>(٣)</sup>.

---

(١) سراج المسالك: ١ / ٢٠٧.

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية / ١٩٧.

(٣) أحكام القرآن لابن العربي: ١ / ١٣٣.



## ثانياً: ميقات الإحرام:

للإحرام ميقتان، زمني ومكاني:

### ١ . الميقات الزمني للإحرام:

الوقت الذي يجوز فيه للحاج الإحرام من غير كراهة، من أول ليلة من شهر شوال، أي ليلة عيد الفطر، ويمتد حتى فجر يوم النحر، فمن أحرم قبل فجر يوم النحر بلحظة وهو بعرفة فقد أدرك الحج، وبقي عليه الإفاضة والسعي بعدها، لأن الركن عندنا الوقوف بعرفة ليلاً وقد حصل.

وبناء على ذلك: فأشهر الحج ثلاثة: شوال، وذو القعدة، وذو الحجة، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ (١).

ووجه الدلالة بهذه الآية: أن الله تعالى لم يسم أشهر الحج في كتابه، لأنها كانت معلومة عندهم، ولفظ الأشهر قد يقع على شهرين، وبعض الثالث، لأن بعض الشهر يتنزل منزلة كله، وقيل: لما كان الاثنان وما فوقهما جمع قال تعالى: ﴿أَشْهُرٌ﴾ (٢).

(١) سورة البقرة: جزء من الآية / ١٩٧.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٢ / ٤٠٥.

ويكره الإحرام قبل شوال، فإن فعله انعقد الإحرام، لأنه وقت كمال، بخلاف الصلاة فإنها تفسد قبل وقتها، لأنه وقت للصحة والوجوب<sup>(١)</sup>.

## ٢ . الميقات المكاني للإحرام:

الميقات المكاني للحج والعمرة أيضاً يختلف بحسب إقامة المحرم، لأنه قد يكون مقيماً بمكة، وقد يكون قادم إليها من الخارج.

### أ . مكان الإحرام بالنسبة لأهل مكة:

مكان الإحرام بالنسبة لغير القارن . أي الحج مفرداً . لأهل مكة، سواء كان من أهلها أم لا، ولو أقام بها إقامة لا تقطع حكم السفر، هو مكة، أي فالأولى له أن يحرم من مكة، في مكان منها.

ومثله أيضاً من كان منزله في الحرم خارج مكة، كأهل مني والمزدلفة، ويندب له الإحرام بالمسجد الحرام، أي في جوفه، موضع صلاته، ويلبي وهو جالس، وليس عليه أن يقوم من مصلاه، ولا أن يتقدم إلى جهة البيت.

ويندب أيضاً: للمقيم بمكة وليس من أهلها . كالمصري

---

(١) حاشية الدسوقي: ٢ / ٢١ وما بعدها، بلغة السالك: ١ / ٢٦٥.

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

المجاور . أن يخرج لميقاته ليحرم منه، بشرط أن يسعه الزمن بحيث يصل إلى ميقاته ثم يعود ويدرك الوقوف، ويشترط أيضاً لخروجه أن يأمن على نفسه وماله، وإلا فلا يندب له الخروج، ولا شيء عليه.

أما مكان الإحرام بالنسبة للقارن . وهو المحرم بالحج والعمرة معاً . هو الحلّ، وذلك ليجمع في إحرامه بين الحل والحرم، إذ هو شرط في كل إحرام<sup>(١)</sup>.

**ب . مكان الإحرام بالنسبة لغير أهل مكة ومن في حكمهم:**

يختلف الميقات المكاني لمن هو خارج مكة بحسب الجهة التي يقيم فيها:

١ . ذو الحليفة: وهي أبعد المواقيت من مكة، وهي بين مكة والمدينة، وبها بئر يسميها العوام بئر علي، فهي ميقات أهل المدينة ومن وراءهم كأهل الشام.

٢ . الجحفة: وهي قرية بين مكة والمدينة، وسميت بذلك لأن السيل أجحفها، وهي ميقات لأهل مصر والمغرب والسودان وأهل الشام إن مروا عليها.

٣ . يللم: وهي جبل من جبال تهامة، وهي ميقات أهل

---

(١) الشرح الصغير: ١ / ٢٦٦، الشرح الكبير: ٢ / ٢٢.

اليمن والهند.

٤ . قرن المنازل: قيل أنها أقرب المواقيت لمكة، وهي ميقات أهل نجد اليمن، ونجد الحجاز.

٥ . ذات عرق: وهي ميقات لأهل العراق وخراسان، وفارس والمشرق ومن وراءهم <sup>(١)</sup>.

**ويمكن الاستدلال على هذه المواقيت بما يأتي:**

أ . ما روى عن ابن عباس . رضي الله عنهما . قال: إن النبي . صلى الله عليه وسلم . وقت لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل السام الجوفة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل اليمن يللم، هن لهن ولمن أتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج والعمرة، ومن كان دون ذلك، فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة " <sup>(٢)</sup>.

ب . ما روى عن عبد الله بن عمر . رضي الله عنهما . أن رسول الله . صلى الله عليه وسلم . قال: " يُهل

---

(١) الشرح الكبير: ٢٢/٢، الشرح الصغير وبلغة السالك عليه: ٢٦٦/١.

(٢) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ٣ / ٤٦٦ رقم ١٥٢٤ باب مهل أهل مكة

للحج والعمرة، من كتاب الحج، صحيح مسلم بشرح النووي: ٤ / ٢٩١ رقم

١١٨١ باب مواقيت الحج والعمرة من كتاب الحج .

**الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية**

أهل المدينة من ذي الحليفة، ويُهَل أهل الشام من الجففة، وأهل نجد من قرن " قال عبد الله: وبلغني أن رسول الله . صلى الله عليه وسلم . قال: " ويُهَل أهل اليمن من يللم " (١).

ج . ما روى عن السيدة عائشة . رضي الله عنها . أن رسول الله . صلى الله عليه وسلم . وَقَّت لأهل العراق ذات عرق " (٢).  
**وجه الدلالة:** يقول الإمام القرطبي في تعليقه على حديث ابن عباس: وأجمع أهل العلم على القول بظاهر هذا الحديث واستعماله، لا يخالفون شيئاً منه (٣).

ويقول صاحب الإكمال معلقاً على تحديد هذه المواقيت: هذا التحديد من معجزاته . صلى الله عليه وسلم . لأنه حدد المواقيت لأهل العراق قبل أن يفتح البلاد.

---

(١) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ٣ / ٤٦٩ رقم ١٥٢٥ باب ميقات أهل

المدينة من كتاب الحج، صحيح مسلم بشرح النووي: ٤ / ٢٩١ رقم ١١٨٢

باب مواقيت الحج والعمرة من كتاب الحج .

(٢) سنن أبي داود: ٢ / ١٤٧ رقم ١٧٣٩ باب في المواقيت من كتاب المناسك،

سنن النسائي: ٥ / ١٢٣ باب ميقات أهل مصر من كتاب مناسك الحج .

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٢ / ٣٦٧.

ويرى ابن حبيب: أن الحجر الأسود كان له نور في أول أمره يصل آخره لهذه الحدود، فمنع الشارع مجاوزتها لمريد الحج بلا إحرام تعظيماً لتلك الآيات (١).

### ثالثاً: واجبات الإحرام

اعلم أيها القارئ الكريم أن الركن في الحج بخلاف الواجب، لأن الركن ما يفسد بتركه الحج ولا ينجر بالدم، والواجب ما يحرم تركه اختياريّاً، ولا يفسد الحج بتركه، بل ينجر بالدم وهو الهدي.

### وواجبات الإحرام هي:

١ . تجرد الذكر من المُخيط: أي يجب على المحرم ترك ما يحيط بالبدن، كالقميص والسراويل، أو بعضه، كخاتم في بعض أصابعه، وسبجه ونحوها في عنقه، فيجب عليه التجرد من كل محيط، سواء كانت الإحاطة بخياطة أو عقد أو زر أو نسج كالفلة أو غيرها، وهذا في حق الذكر ولو صغيراً، ويخاطب بذلك ولي الصبي، فإن ترك التجرد ولو لعذر وجبت عليه الفدية، وأما الأنثى فلا يجب عليها أن تتجرد من المحيط، بل يجوز لها لبس القميص والسراويل والشراب في رجليها، فالواجب عليها كشف

---

(١) الفواكه الدواني: ج ١ / ٤١٠ وما بعدها.

وجها وكفيها فقط <sup>(١)</sup>.

ويمكن الاستدلال على وجوب تجرد الذكر بما رواه الإمام مالك . رحمه الله . عن نافع عن عبد الله بن عمر . رضي الله عنهما : أن رجلاً سأل رسول الله . صلى الله عليه وسلم . ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فقال رسول الله . صلى الله عليه وسلم : " لا تلبسوا القمص <sup>(٢)</sup> ولا العمائم ، ولا السراويلات ، ولا البرانس <sup>(٣)</sup> ، ولا الخفاف ، إلا أحد لا يجد نعلين فليلبس خفين ، وليقطعهما أسفل من الكعبين ، ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه الزعفران ولا الورس <sup>(٤)</sup> " <sup>(٥)</sup>.

---

(١) سراج السالك: ١ / ٢٠٨ ، معين التلاميذ: ١ / ٢٤٩ .

(٢) القمص: المراد به القميص الذي يلبسه الرجل .

(٣) البرنس: قلنسوة طويلة، كان النُّسَّاك يلبسونها في صدر الإسلام، يقال: تبرنس

الرجل أي لبسه . مختار الصحاح: ص ٣٨ مادة ( ب ر ن س ) .

(٤) الورس: يقال: ورس الثوب أي صبغه بالورس، وهو يستعمل لتلوين الحرير

ونحوه لاحتوائه على مادة حمراء . المعجم الوجيز: ص ٦٦٥ مادة ( و ر س ) .

(٥) موطأ مالك: ص ١٩١ رقم ٧١٠ باب ما ينهي عنه من لبس الثياب في

الإحرام من كتاب الحج، صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ٣ / ٤٨٦ رقم

١٥٤٢ باب ما يلبس المحرم من الثياب من كتاب الحج، صحيح مسلم بشرح

- ٢ . التلبية: وهي تجب على المحرم سواء أكان ذكراً أم أنثى.
- ٣ . وصل التلبية بالإحرام: فمن تركها رأساً أو فصل بينها وبين الإحرام بفصل طويل، فعليه دم.
- ٤ . كشف الرأس للذكر <sup>(١)</sup>.

#### رابعاً: سنن الإحرام:

- ١ . الاغتسال: أي يسن للمحرم ذكراً كان أو أنثى ولو حائضاً أن يغتسل كغسل الجنابة في الصفة بماء مطلق، غسلاً متصلاً بإحرامه، والفصل اليسير بقدر لبس الثياب وشد الرحال ونحوه مغتفر <sup>(٢)</sup>.
- ومما يدل على ذلك ما روى أن أسماء بنت عميس ولدت محمد بن أبي بكر بالبيداء، فذكر ذلك أبو بكر لرسول الله . صلى الله عليه وسلم . فقال: " مرها فلتغتسل ثم لتهل " <sup>(٣)</sup>.
- ٢ . لبس إزار بالوسط، ورداء على الكتفين، ونعلين في رجليه، أي أن السنة مجموع هذه الثلاثة، فلا ينافي وجوب التجرد

==

النووي: ٤ / ٢٨٤ رقم ١١٧٧ باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة وما لا يباح من كتاب الحج .

(١) الشرح الصغير: ١ / ٢٦٩.

(٢) سراج السالك: ١ / ٢٠٧.

(٣) موطأ مالك: ص ١٩٠ رقم ٧٠٣ باب الغسل للإهلال من كتاب الحج .



من المحيط، فلو التحف برداء أو كساء أجزأه وخالف السنة.

٣ . صلاة ركعتين فأكثر بعد الغسل وقبل الإحرام، وتتركها الحائض والنفساء، ويجزيء عن الركعتين الفرض، وتحصل به السنة، لكن يفوت الأفضل (١).

يدل على ذلك ما روى عن هشام بن عروة عن أبيه: أن رسول الله . صلى الله عليه وسلم . كان يصلي في مسجد ذي الحليفة ركعتين، فإذا استوت به راحلته أهلَّ " (٢).

#### **خامساً: مندوبات الإحرام:**

١ . يندب أن يحرم الراكب إذا استوى على ظهر دابته . أو وسيلته التي يسافر بها .، ويحرم الماشي إذا شرع في المشي.

٢ . يندب للمحرم التنظف قبل اغتساله، وذلك بأن يقلم أظافره، ويقص شاربه، ويحلق عانته، وينتف شعر إبطيه، ويرجل شعر رأسه، أو يحلقه ليستريح بذلك من ضررها، وهو محرم.

٣ . يندب للمحرم في التلبية الإقتصار على تلبية رسول الله . صلى الله عليه وسلم . وهي ما رواها عبد الله بن عمر . رضي الله عنهما : أن تلبية رسول الله . صلى الله عليه وسلم : لبّيك اللهم لبّيك، لبّيك لا شريك لك

---

(١) الشرح الصغير وبلغة السالك عليه: ١ / ٢٦٩.

(٢) موطأ مالك: ص ١٩٦ رقم ٧٣٢ باب العمل في الإهلال من كتاب الحج .

لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك " (١).

ومعناها: " لبيك " أي أجبتك " اللهم " أي يا الله " لبيك، لبيك ": أي أجبتك إجابة بعد إجابة، ولازمت الإقامة على طاعتك، " لا شريك لك " في ملكك، " لبيك " أي أجبتك، " إن الحمد " لك على كل حال، ولا يستحقه على الحقيقة إلا أنت، " والنعمة لك " لأنك المنعم على الحقيقة، وإن وصلت لنا من يد غيرك، " والملك " وهو الخلق والتصرف التام في جميع الكائنات، " لا شريك لك " فيه (٢).

٤ . يندب تجديد التلبية عن تغير الحال، كالقيام والقعود والصعود والهبوط، والرحيل، واليقظة من النوم، والغفلة، وخلف الصلاة ولو نافلة، وعند مقابلة الرفاق، إلى أن يدخل المسجد الحرام، ويشعر في طواف القدوم، فإنه يتركها إلى أن يسعى بين الصفا والمروة.

٥ . التوسط في رفع الصوت بالتلبية، فلا يسرها ولا يرفع صوته جداً.

٦ . يندب التوسط في ذكر التلبية، فلا يتركها حتى تفوته الشعيرة، ولا يوالي حتى يلحقه الضجر، فإن تركت التلبية أول الإحرام،

---

(١) موطأ مالك: ص ١٩٦ رقم ٧٣١ باب العمل في الإهلال من كتاب الحج.

(٢) معين التلاميذ: ١ / ٢٤٨.

وطال الزمن طويلاً كثيراً، كأن يحرم أول النهار ويلبّي وسطه، فعليه دم لتركه واجب (١).

سادساً: أنواع الإحرام:

١ . الأفراد:

الأفراد بالحج هو أفضل أنواع الأفراد، فهو أفضل من القران ومن التمتع، لأنه لا يجب فيه هدي، وهو أن يحرم بحجة فيقول نويت الإحرام بالحج، وأحرمت به لله تعالى، أو ينوي ذلك بقلبه، وهو الأفضل عند الإمام مالك، فإذا فرغ من حجه يسن له أن يأتي بعمره.

ويدل على ذلك: ما روى عن السيدة عائشة . رضي الله عنها . أنها قالت: خرجنا مع رسول الله . صلى الله عليه وسلم . عام حجة الوداع فمنا من أهل بعمره، ومنا من أهل بحجة وعمره، ومنا من أهل بالحج، وأهل رسول الله . صلى الله عليه وسلم . بالحج، فأما من أهل بعمره فحلّ، وأما من أهل بحج أو جمع الحج والعمره فلم يحلوا حتى كان يوم النحر" (٢).

---

(١) سراج السالك: ١ / ٢٠٧، الشرح الصغير: ١ / ٢٦٩ وما بعدها.

(٢) موطأ الإمام مالك: ص ١٩٧ رقم ٧٣٨ باب أفراد الحج من كتاب الحج،

صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ج ٣ / ٥١١ رقم ١٥٦٢ باب التمتع والقران

**وجه الدلالة:** يتضح من الحديث السابق أن رسول الله . صلى الله عليه وسلم . كان مفرداً في حجه، والإفراد أفضل أنواع الإحرام، لأن المفرد يأتي بالحج في أشهره على الكمال، ثم يأتي بالعمرة في غير أشهر الحج على الكمال، فكان أفضل من القران، لأن المفرد يقتصر على عمل نسك واحد، فكان أفضل من التمتع والقران، لأن التمتع والقران يأتيان بالعمرة في أشهر الحج وذلك رخصة، ولأن الدم الواجب بالقران، والتمتع جبران للنقص، لأنه دم متعلق بالإحرام أو يختص وجوبه بالإحرام، وإذا ثبت أنه دم نقص وجبران، فالإتيان بالعبادة على وجه ليس له نقص ولا جبران أفضل<sup>(١)</sup>.

## ٢ . القران: وهو يلي الإفراد في الفضل، وله صورتان:

- أ . أن يحرم الحاج بالعمرة والحج معاً، وذلك بأن ينوي القران أو العمرة والحج بنية واحدة، ويقدم العمرة في النية.
- ب . أن يحرم بالعمرة أولاً، ثم يردف عليها الحج، ويصح الإرداف بلا كراهة ما لم يكمل طواف العمرة، ويصح مع الكراهة بعد الطواف وقبل

==

والإفراد بالحج من كتاب الحج، صحيح مسلم بشرح النووي: ٤ / ٣٣٦ رقم

١٢١١/١١٨ باب بيان وجوه الإحرام من كتاب الحج .

(١) الإشراف: ١ / ٤٦٩ .

الركوع، ولا يصح بعد الركوع وقبل تمام السعي على المشهور، فإن أحرم بالحج بعد كمال السعي وقبل الحلق صح إحرامه، ولم يكن مردفاً، وحرم عليه الحلق وأهدى لتأخيره، ولو حلق لم يسقط الهدي ولزمته الفدية، ويشترط في صحة الإرداف أن تكون العمرة صحيحة، فلو أفسدها لم يرتدف الحج عليها على المشهور<sup>(١)</sup>.

**والدليل على ذلك:** ما رواه عبد الله بن عمر . رضي الله عنهما . قال: قال رسول الله . صلى الله عليه وسلم . " من أحرم بالحج والعمرة أجزأه طواف واحد وسعي واحد عنهما، حتى يحلّ منهما جميعاً<sup>(٢)</sup> .

### ٣ . التمتع:

وهو أن يحرم بعمرة، ثم يحلّ منها في أشهر الحج، ثم يحج من عامه الذي اعتمر فيه، وإن كان حجه ملتبساً بقران، فيكون متمتعاً قارناً، ويلزمه هديان لتمتعه وقرانه، فحقيقة التمتع حج معتمر في أشهر الحج، من ذلك العام، من غير أن ينصرف

---

(١) الدر الثمين: ٢ / ١٤٤، الشرح الصغير: ١ / ٢٧١، لباب اللباب: ص ٦٨.

(٢) سنن الترمذي: ٣ / ١٨٤ رقم ٩٤٨ باب ما جاء أن القارن يطوف طوافاً

واحداً من كتاب الحج .

إلى بلده (١).

ويدل على ذلك: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ (٢).

وما روى عن عبد الله بن عمر . رضي الله عنهما . أنه قال: والله لأن أعتمر قبل الحج وأهدي، أحب إلى من أن أعتمر بعد الحج في ذي الحجة " (٣).

### الأثر المترتب على التمتع والقران:

اعلم أيها القارئ الكريم أنه يجب على كل من القارن والمتمتع الهدى، ولكن لابد له من شروط:

١ . عدم إقامة المتمتع أو القارن بمكة أو ذي طوي . مكان معروف بقرب مكة . وقت الإحرام بهما . لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ

---

(١) الدر الثمين: ٢ / ١٤٤، الشرح الصغير: ١ / ٢٧٢، بداية المجتهد:

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية / ١٩٦٠

(٣) موطأ مالك: ص ٢٠٤ رقم ٧٦٢ باب ما جاء في التمتع من كتاب الحج .

لأن اسم الإشارة في الآية عائد على الهدى، فغير المقيم بمكة أو ذي طوي يلزمه الهدى، وإن كان أصله من مكة وانقطع بغيرها، كما أن من أقام بمكة بنية الدوام بها وأصله من غيرها لا دم عليه، بخلاف من نيته الانتقال أو من لا نية له.

٢. لا بد أن يكون قد حج من عامه فيهما، أي في التمتع أو القران، فمن أحلّ من عمرته قبل دخول شوال، ثم حج فليس بمتمتع، فلا دم عليه، وكذلك إذا فات القارن الحج فلا دم عليه لقرانه.

مع ملاحظة أن الشرط الأول والثاني يشرك فيهما التمتع والقران، وينفرد التمتع بشرطين آخرين هما:

١. عدم رجوع المعتمر بعد أن حلّ من عمرته في أشهر الحج إلى بلده أو مثله في المسافة، حتى ولو كان بلده أو مثله في الحجاز كالمدينة مثلاً، فمن كان من أهل المدينة، أو من ميقات من المواقيت المتقدمة، واعتمر في أشهر الحج، ثم رجع لبلده بعد أن حلّ من عمرته، ثم رجع لمكة وحج من عامه فلا هدى عليه.

---

(١) سورة البقرة: جزء من الآية / ١٩٦.

٢ . أن يفعل المعتمر بعض ركن من العمرة في وقت الحج، بدخول غروب الشمس من آخر رمضان، فإن تم سعيه منها قبل الغروب وأحرم بالحج بعده، لم يكن متمتعاً، وإن غربت قبل تمامه كان متمتعاً<sup>(١)</sup>.

### سابعاً: محرمات الإحرام:

١ . لبس المخيط للذكر، وليس المراد خصوص المخيط، بل ما أوجب رفاهية للجسد، سواء كان مخيطاً أو محيطاً، وقد لا يُمنع المخيط إذا استعمل استعمال غير المخيط، كوضع القميص على الظهر، أو ما يؤثر به، وقد سبق ذكر الحديث الذي سأل الرجل فيه رسول الله . صلى الله عليه وسلم . عن لبس المحرم.

٢ . تغطية الرأس والوجه بالنسبة للذكر، فإذا غطى المحرم رأسه ناسياً أو جاهلاً، ونزعه مكانه فلا شيء عليه، وإن انتفع به افتدى، لما روى عن نافع أن عبد الله بن عمر . رضي الله عنهما . كان يقول: " ما فوق الذقن من الرأس فلا يخمره المحرم " (٢).

واعلم أن المرأة المحرمة في تغطية وجهها كالرجل، ويجوز

---

(١) الشرح الصغير: ١ / ٢٧٢، الدر الثمين: ٢ / ١٤٤ وما بعدها .

(٢) موطأ مالك: ص ١٩٣ رقم ٧١٧ باب تخمير المحرم وجهه من كتاب الحج



الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

لها شد ردائها من فوق رأسها على وجهها للستر، وإلا فلا، يدل على ذلك ما روى عن السيدة عائشة . رضي الله عنها . قالت: " كان الركبان يمرون ونحن مع رسول الله . صلى الله عليه وسلم . محرمات، فإذا حاذوا بنا سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها، فإذا جاوزونا كشفناه " (١).

٣ . لبس الأنثى المحيط بكفها أو أصابعها، إلا الخاتم فيغتنق لها دون الرجل، لما روى عن عبد الله بن عمر . رضي الله عنهما . قال: " لا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين " (٢).

٤ . الجماع: والأصل في تحريمه وإفساده الحج، قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ (٣)، والرفث: الجماع، وجاء في الموطأ أن النبي . صلى الله عليه وسلم . قال: لا ينكح المحرم ولا

---

(١) سنن أبي داود: ٢ / ١٧٣ رقم ١٨٣٣ باب ي المحرمة تغطي وجهها من كتاب الحج، سنن ابن ماجه: ٢ / ٩٧٩ رقم ٢٩٣٥ باب المحرمة تسدل الثوب على وجهها من كتاب المناسك .

(٢) موطأ مالك: ص ١٩٣ رقم ٧١٩ باب تخمير المحرم وجهه من كتاب الحج .

(٣) سورة البقرة: جزء من الآية / ١٩٧ .

ينكح ولا يخطب" ﴿١﴾.

وكذلك مما يحرم على المحرم ويكون سبباً في فساد حجه مقدمات الجماع، فإذا داوم المحرم على التذكر للذة، أو عبث بذكره، أو استدأى الحركة على الدابة، أو أدام النظر للذة، أو باشر حتى أنزل، فسد حجه، وكذلك المحرمة قياساً على الصوم، فإن لم يبالغ في النظر ولا داومه فأنزل أو باشر فالتذ لم تغب الحشفة، فحجه تام، وعليه دم.

٥ . عقد النكاح والإنكاح من المحرم، ولا فدية فيه دون سائر المحظورات، لأنه وسيلة وغيره مقصد، والذي يجبر إنما هو المقاصد، وله مراجعة زوجته وهو محرم، لأنهما يتوارثان (٢).

٦ . يحرم على الذكر والأنثى دهن شعر الرأس أو لحية، ودهن الجسد لغير علة، أما إذا كانت هناك علة فيجوز لأن الضرورات تبيح المحظورات.

٧ . يحرم عليهما إزالة ظفر من يد أو رجل لغير عذر، أو إبانة شعر من سائر جسده بخلق أو قص أو نتف، أو إزالة وسخ

---

(١) - موطأ مالك: ص ٢٠٧ رقم ٧٧٠ باب نكاح المحرم من كتاب الحج .

(٢) الذخيرة: ٣ / ٣٠١ وما بعدها، التلقين: ص ٦٤، بداية المجتهد: ١/ ٤٣٣ وما

بعدها .

**الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية**

من سائر بدنه، لأن المقصود أن يكون المحرم أشعث، فإن أزاله لزمه فدية، إلا ما كان تحت الأظافر فلا تحرم إزالته، بل يؤمر بها ولا فدية فيه، وكذلك غسل اليدين بما يزيل الوسخ، كالصابون وغيره فلا يحرم.

٨ . يحرم على الرجل والمرأة مس الطيب، كالورس والزعفران والمسك والعطر والعود، والدهن المطيب بأي عضو من أعضائه، حتى وإن ذهب ريح الطيب، لأن ذهاب ريحه لا يسقط حرمة مسه، وإن سقطت الفدية (١).

٩ . يحرم على كل واحد محرم أو غيره قطع شجر الحرم النابت بنفسه، ولكن لا جزاء فيه بل الإثم فقط، ويستثنى من ذلك: السنا: وهو نبت معروف يتداوى به للإسهال، وكذلك الإذخر: وهو نبت طيب الرائحة يشبه الحلفا في الخلقة، ويجوز قطع شجر لبناء بيت أو سور بموضعه، ويجوز قطع عصا أو سواك، هذا كله في النابت بنفسه، أما المستتبت: أي الذي تسبب شخص في إنباته بغرس أو زرع فلا يحرم قطعه ولا قلعه، وكما يحرم قطع

---

(١) الشرح الصغير وبلغة السالك عليه: ١ / ٢٨٨، الشرح الكبير وحاشية

الدسوقي عليه: ٢ / ٦٠ وما بعدها.

الشجر أو قلعه من حرم مكة، يحرم أيضاً من حرم المدينة (١).

١٠. يحرم التعرض للحيوان البري بالحرم، وحتى وإن لم يكن الشخص محرماً، ويدخل في البري الضفدع والسلحفاة والجراد، وكذلك يحرم التعرض لبيضه حتى وإن تأنس كالغزال ولطيور التي تألف البيوت والناس، أو كان مما لا يؤكل كالخنزير، ويزول ملكه عن الحيوان البري بالحرم إذا كان يملكه قبل الإحرام، وعليه إرساله وجوباً.

ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ (٢).

يقول ابن العربي رحمه الله في تفسير هذه الآية: "قوله تعالى . عام في كل صيد كان، مأكولاً أو غير مأكول، سباعاً أو غير سبع، ضارياً أو غير ضار، صائلاً أو ساكناً " (٣).

ولقول النبي . صلى الله عليه وسلم : " إن الله حرم مكة، فلم تحل لأحد قبلي، ولا تحل لأحد بعدي، وإنما أحلت لي ساعة من نهار، لا يختلي خلاها، ولا يعضد شجرها، ولا ينفر صيدها،

---

(١) سراج المسالك: ١ / ٢٢٠.

(٢) سورة المائدة: جزء من الآية / ٩٥.

(٣) أحكام القرآن لابن العربي: ٢ / ٦٦٦.

ولا تلتقط لقطتها إلا لمعرّف. وقال العباس: يا رسول الله إلا الإذخر لصاغتتا وقبورنا، فقال: إلا الإذخر " (١).

ويستثنى من حرمة التعرض للحيوان البري: الفأرة، وكل ما يقرض الثياب من الدواب، والحية، والعقرب، ويلحق بها الزنبور . ذكر النحل . والحدأة، والغراب، والسباع العادية، كالأسد والذئب والنمر والفهد (٢).

لما روى عن عبد الله بن عمر . رضي الله عنهما . قال: قالت حفصة: قال رسول الله . صلى الله عليه وسلم : " خمس من الدواب لا حرج على من قتلهن: الغراب والحدأة والفأرة والعقرب والكلب العقور " (٣).

---

(١) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ٤ / ٥٦ رقم ١٨٣٣ باب لا ينفر صيد

الحرم من كتاب جزاء الصيد، صحيح مسلم بشرح النووي: ٥ / ١٠٣ رقم

١٣٥٣ باب تحريم مكة وصيدها من كتاب الحج .

(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل: ٣ / ١٧٣ . ط دار الفكر . الطبعة الثانية

١٣٩٨ هـ . ١٩٧٨ م، التاج والإكليل لمختصر خليل: للمواق . بهامش مواهب

الجليل: ٣ / ١٧٣ .

(٣) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ٤ / ٤٢ رقم ١٨٢٨ باب ما يقتل المحرم

من الدواب من كتاب جزاء الصيد .

## الفرع الثاني

### السعي بين الصفا والمروة

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى - : «ثُمَّ السَّعْيُ سَبْعًا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ مِنْهُ الْبَدْءُ مَرَّةً وَالْعُودُ أُخْرَى، وَصَحَّتْهُ بِتَقْدِيمِ طَوَافٍ، وَنَوَى فَرَضِيَّتَهُ، وَإِلَّا فَدَمٌّ...».

### الشرح

الركن الثاني من أركان الحج هو السعي بين الصفا والمروة سبعة أشواط، يبدأ من الصفا ويختم بالمروة، كما بدأ الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾<sup>(١)</sup>.

ومن أدلة فرضية السعي بين الصفا والمروة: ما روى أن النبي . صلى الله عليه وسلم . قال: " اسعوا فإن الله عز وجل قد كتب عليكم السعي " <sup>(٢)</sup>.

فقوله . صلى الله عليه وسلم . " اسعوا " الأمر هنا على الوجوب، ولأنه مشي ذو عدد سبع، فوجب أن يكون ركناً في

(١) سورة البقرة: جزء من الآية / ١٥٨.

(٢) مسند الإمام أحمد: ج ٦ / ٤٢١.

الحج كالطواف (١).

شروط صحة السعي:

١. أن يتقدمه طواف صحيح مطلقاً، سواء كان نفلاً أو واجباً كالقدوم، أو ركناً كالإفاضة، فإذا سعي من غير تقديم طواف صحيح عليه لم يعتد به.

٢. الترتيب: وهو شرط عند الإمام مالك . رحمه الله . فيبدأ بالصفاء ويختم بالمرورة، فإن بدأ بالمرورة، زاد شوطاً ليصير بادئاً بالصفاء، لما روى عن جابر بن عبد الله أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم . يقول حين خرج من المسجد وهو يريد الصفاء وهو يقول: " نبدأ بما بدأ الله به فبدأ بالصفاء " (٢)

٣. الموالاة: فإذا جلس في سعيه شيئاً خفيفاً أجزأه.

٤. إكمال العدد: وهو السبعة أشواط، فالسعي من الصفاء إلى المروة يُعد شوطاً، والرجوع من المروة إلى الصفاء يُعد شوطاً آخر (٣).

---

(١) الإشراف: ١ / ٤٧٨.

(٢) موطأ مالك: ص ٢٢٣ رقم ٨٢٥ باب البدء بالصفاء في السعي من كتاب الحج .

(٣) الذخيرة: ٣ / ٢٥٠ وما بعدها، الشرح الصغير: ١ / ٢٧٣، الثمر الداني:

سنن السعي:

١ . تقبيل الحجر الأسود بعد ركعتي الطواف وقبل الخروج

إلى الصفا.

٢ . الرقي على الصفا والمروة للرجال، والنساء إن خلا

المكان.

٣ . الإسراع بين العمودين الأخضرين، بجانب المسجد،

عن يسار الذهاب إلى المروة، فيسرع بينهما في الذهاب إلى

المروة، وكذا في الرجوع إلى الصفا في جميع الأشواط، وهو فوق

المشي ودون الجري في حق الرجل، أما المرأة فلا يسن لها

الإسراع، بل تكون ماشية في سعيها بقدر طاقتها.

٤ . الدعاء على الصفا والمروة، سواء رقي عليهما أم لا،

انتصب قائماً أم جلس<sup>(١)</sup>، لما روى عن جابر بن عبد الله: أن

رسول الله . صلى الله عليه وسلم . كان إذا وقف على الصفا يكبر

ثلاثاً ويقول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد

وهو على كل شيء قدير، يصنع ذلك ثلاث مرات ويدعو،

---

(١) سراج السالك: ١ / ٢١١، الفواكه الدواني: ١ / ٤١٩، معين التلاميذ: ١ / ٢٥١.



ويصنع على المروة مثل ذلك <sup>(١)</sup>.

### مندوبات السعي:

١ . الطهارة من الحدث والخبث، فإن انتقض وضوؤه أو تذكر حدثاً أو أصابه حقن، فيستحب له أن يتوضأ ويبني.

وقد يعترض البعض هنا ويقول: إن هذا القول مخالف لما ورد عن النبي . صلى الله عليه وسلم . أنه قال للسيدة عائشة رضي الله عنها: " افعلي ما يفعل الحاج، غير أن لا تطوفي بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى تطهري " <sup>(٢)</sup>

إلا أنه يمكن الرد على ذلك: بأن هذا الحديث لا يدل على وجوب الطهارة للسعي بين الصفا والمروة، وإنما معناه أن السعي لا يكون إلا بعد الطواف، فإذا لم تتمكن الحائض من الطواف بالبيت فلا يمكنها السعي، ولو طرأ على امرأة الحيض بعد تمام الطواف لصحّ سعيها <sup>(٣)</sup>.

---

(١) موطأ مالك: ص ٢٢٤ رقم ٨٢٦ باب البدء بالصفا في السعي من كتاب الحج .

(٢) موطأ مالك: ص ٢٤٩ رقم ٩٢٦ باب دخول الحائض مكة من كتاب الحج، صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ٣ / ٦١١ رقم ١٦٥٠ باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف من كتاب الحج .

(٣) المنتقى للباجي: ٢ / ٢٢٤.

٢ . ستر العورة.

٣ . الوقوف عليهما . أي على الصفا والمروة، لأن الجلوس مكروه<sup>(١)</sup>.

---

(١) الشرح الصغير ١ / ٢٧٦ وما بعدها .

### الفرع الثالث

#### الحضور بعرفة ليلة النحر

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى - : " وَلِلْحَجِّ حُضُورُ جُزْءٍ عَرَفَةَ سَاعَةً لَيْلَةَ النَّحْرِ، وَلَوْ مَرَّ إِنْ نَوَاهُ، أَوْ بِإِعْمَاءٍ قَبْلَ الزَّوَالِ. أَوْ أَخْطَأَ الْجَمُّ بَعَاشِرٍ فَقَطَّ لَا الْجَاهِلُ كَبَطْنِ عُرْنَةٍ، وَأَجْزَاءُ بِمَسْجِدِهَا بِكُرْهِ وَصَلَّى وَلَوْ فَاتَ...".

#### الشرح

الركن الثالث من أركان الحج هو الحضور بعرفة ليلة النحر، ولا بد من مباشرة الأرض أو ما اتصل بها كالسجود، فلا يكفي أن يقف في الهواء، والحضور يكون في أي جزء من أجزاء جبل عرفة، ويتحقق كذلك الحضور ولو بالمرور بعرفة، ولكن يشترط في المار شرطان حتى يتحقق حضوره بعرفة: أولهما: أن يعلم أنه مار بعرفة، وثانيهما: أن ينوي بمروره أداء الركن، فإن لم يعلم أنه بعرفة أو علم ولم ينو بمروره أداء ركن الحج لم يجزه ذلك، فالمدار على الحضور بها ولو مغمى عليه، والتعبير بلفظ الحضور أولى من الوقوف، إذ الحضور أعم منه، لأنه يشمل

الوقوف والجلوس، والاضطجاع، والمرور (١).

**والدليل على أن الوقوف بعرفة ركن من أركان الحج:**

أ . قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ﴾ (٢).

ب . ما روى عن عبد الرحمن بن يعمر: أن ناساً من أهل نجد أتوا رسول الله . صلى الله عليه وسلم . وهو بعرفة فسألوه، فأمر منادياً فنادي: " الحج عرفة، من جاء ليلة جَمْع (٣) قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج، أيام منى ثلاثة، فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه، ومن تأخر فلا إثم عليه " (٤).

ويشترط في الوقوف الركن عند المالكية: أن يكون بعد غروب الشمس إلى طلوع الفجر من يوم النحر، فلا يكفي الوقوف

---

(١) سراج السالك: ١ / ٢١٢ وما بعدها، الشرح الصغير: ١ / ٢٧٧، الشرح الكبير: ٢ / ٣٧.

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية / ١٩٨.

(٣) جَمْع: اسم للمزدلفة، لاجتماع الناس بها .

(٤) سنن الترمذي: ٣ / ١٥١ رقم ٨٨٩ باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج من كتاب الحج، سنن أبي داود: ٢ / ٢٠٣، رقم ١٩٤٩ باب من لم يدرك عرفة من كتاب المناسك .

نهاراً<sup>(١)</sup>، يدل على ذلك:

ما روى عن علي بن أبي طالب . رضي الله عنه . قال :  
وقف رسول الله . صلى الله عليه وسلم . بعرفة فقال : " هذه عرفة ،  
وهذا هو الموقف ، وعرفة كلها موقف " ، ثم أفاض حين غربت  
الشمس " (٢) .

### واجبات الوقوف بعرفة:

١ . يجب أن تتوافر في الوقوف الركن الطمأنينة ، ولو بقدر  
الجلوس بين السجدين ، قائماً أو جالساً أو راكباً ، لأن ترك  
الطمأنينة يوجب الدم .

٢ . يجب على الحاج أن يقف جزءاً من النهار بعد الزوال  
إلى الغروب ، فإن فاتته ذلك فواجب ينجر بالدم ، فإن وقف بها بعد  
الزوال وخرج منها قبل غروب الشمس فيلزمه الدم (٣) .

---

(١) حاشية الصفطي: ص ٢٠٧ ، الثمر الداني: ص ٢٧٧ ، معين التلاميذ: ١/٢٥٣ .

(٢) سنن الترمذي: ٣/ ١٤٨ رقم ٨٨٥ باب ما جاء أن عرفة كلها موقف من

كتاب الحج .

(٣) سراج السالك: ١ / ٢١٣ ، عقد الجواهر الثمينة: ١ / ٤٠٥ ، الثمر الداني:

ص ٢٧٧ .

ولكن ما الحكم لو أخطأ أهل الموقف رؤية الهلال ؟

أقول وبالله التوفيق:

يجزيء الوقوف يوم العاشر . أي ليلة الحادي عشر من ذي الحجة، إذا أخطأ أهل الموقف، بأن لم يروا الهلال لعذر من غيم ونحوه، فأتوا عدّة ذي القعدة ثلاثين يوماً، فوقفوا يوم التاسع في اعتقادهم، فثبت أنه يوم العاشر، بنقصان ذي القعدة، فإن ذلك يجزيهم، أما إذا تعمدوا ذلك، أو وقفوا يوم الثامن أو الحادي عشر، أو أخطأ بعضهم دون البعض الآخر، فإن ذلك لا يجزيهم. ومن الجدير بالذكر أن من رأى الهلال وردت شهادته، فإنه يلزمه الوقوف في وقته وذلك قياساً على الصوم (١).

**سنن الوقوف بعرفة:**

١ . خطبتان كخطبتي الجمعة بعد الزوال بمسجد نمرة، لكن قبل الأذان، يعلمهم الخطيب فيهما ما عليهم من المناسك إلى طواف الإفاضة.

٢ . الجمع بين الظهرين . أي الظهر والعصر، جمع تقديم، حتى

---

(١) الشرح الصغير وبلغة السالك عليه: ١ / ٢٧٧، الشرح الكبير وحاشية

الدسوقي عليه: ٢ / ٣٧.

## الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

لأهل عرفة، بأذان ثان وإقامة للعصر من غير تنفل بينهما، ومن فاته الجمع مع الإمام جمع في رحله، فإن تركه فلا شيء عليه.

٣ . القصر في صلاتي الظهر والعصر، إلا أهل عرفة فلا يقصرون بل يجمعون ويتمون ظهريهما أربعاً أربعاً<sup>(١)</sup>.

### مندوبات الوقوف بعرفة:

١ . يندب للحجاج الوقوف بعد صلاة الظهرين بجبل الرحمة، وهو مكان معلوم شرقي عرفة عند الصخرات العظام، وهناك قبة يسميها العوام قبة أبينا آدم.

٢ . يندب للحجاج أن يكونوا على وضوء، لأن يوم عرفة من أعظم المشاهد، وليس الوضوء بواجب للمشقة.

٣ . يندب للحاج أن يقف مع الناس، لأن في جمعهم مزيد الرحمة والقبول.

٤ . الدعاء بما يحب الإنسان من خيري الدنيا والآخرة، والتضرع والخشوع والابتهاال إلى الله تعالى لأنه أقرب للإجابة حتى الغروب<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الشرح الصغير: ١ / ٢٧٨، سراج السالك: ١ / ٢١٣، المنتقى: ٣/٣٦.

(٢) الشرح الصغير: ١ / ٢٧٨، المنتقى: ٣ / ١٦.

## الفرع الرابع

### طواف الإفاضة

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى - : "ثُمَّ الطَّوَّافُ لَهُمَا سَبْعًا بِالطُّهْرَيْنِ، وَالسَّتْرِ، وَبَطْلَ بَحْدَثٍ بِنَاءً، وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ وَخُرُوجِ كُلِّ الْبَدَنِ عَنِ الشَّاذِرَوَانِ، وَسِتَّةَ أَذْرُعٍ مِنَ الْحَجَرِ، وَنَصَبَ الْمُقْبِلُ قَامَتَهُ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ، وَابْتَدَأَ إِنْ قَطَعَ لِحْجَازَةً أَوْ نَفَقَةً أَوْ نَسِيَ بَعْضَهُ إِنْ فَرَغَ سَعْيُهُ، وَقَطَعَهُ لِلْفَرِيضَةِ..."

### الشرح

الركن الرابع من أركان الحج هو طواف الإفاضة، وذلك لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ (١). يقول ابن رشد الحفيد . رحمه الله :. وأجمعوا على أن الواجب منها . أي أنواع الطواف . الذي يفوت الحج بفواته هو طواف الإفاضة، وأنه هو المعنى المراد من الآية (٢). ومما يدل على ركنية طواف الإفاضة، ما روى عن جابر بن عبد الله في بيان صفة حجة النبي . صلى الله عليه وسلم :. "

(١) سورة الحج: الآية / ٢٩.

(٢) بداية المجتهد: ١ / ٤٥٤.



ثم ركب رسول الله . صلى الله عليه وسلم . فأفاض إلى البيت،  
فصلى بمكة الظهر" (١).

### وقت طواف الإفاضة:

وقت طواف الإفاضة من طلوع فجر يوم النحر، ويجب أن يكون بعد الرمي، إلى آخر ذي الحجة، فإن أخره الحاج عن ذي الحجة، وفعله في المحرم فعليه دم، لأنه فعل الركن في غير أشهر الحج.

فالحاج إذا رمي العقبة، ونحر، وحلق أو قصر، نزل من منى لمكة لطواف الإفاضة، ولا تسن له صلاة العيد بمنى، ولا بالمسجد الحرام، لأن الحاج لا عيد عليه (٢).

### شروط صحة الطواف: هذه الشروط يجب توافرها في

الطواف بصفة مطلقة . الإفاضة وغيرها:

١ . الطهارة من الحدث الأصغر والأكبر، والطهارة من

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي: ٤ / ٣٦٦ رقم ١٢١٨ باب حجة النبي . صلى

الله عليه وسلم . من كتاب الحج، سنن أبي داود: ٢ / ١٩٣ رقم ١٩٠٥ باب

صفة حجة النبي . صلى الله عليه وسلم . من كتاب المناسك .

(٢) الشرح الصغير: ١/٢٨٠، الشرح الكبير: ٢ / ٣٥، الفقه المالكي وأدلته:

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

الخبث، فلو طاف محدثاً ولو عجزاً أو نسياناً، أو أحدث في حال طوافه، ابتدأه ويرجع له ولو من بلده إن كان الطواف ركناً، يدل على ذلك ما روى عن النبي . صلى الله عليه وسلم . أنه قال: " الطواف بالبيت صلاة، فأقلوا من الكلام " (١).

ولأنها عبادة لها تعلق بالبيت، وتختص به فكانت الطهارة من شرطها كالصلاة (٢).

٢ . ستر العورة: بالنسبة للذكر والأنثى، ويأخذ الستر هنا حكم الطهارة.

٣ . جعل البيت عن يساره: فلو طاف وجعل البيت عن جهة يمينه أو قبالة وجهه أو وراء ظهره لم يصح ويرجع له ولو من بلده إن كان ركناً (٣).

٤ . خروج كل البدن عن الشاذروان: وهو بناء لطيف ملصق بحائط الكعبة، مرتفع على وجه الأرض قدر ثلثي ذراع، نقضته قریش من أصل الجدار حين بنوا البيت، فهو من أصل البيت، فلو طاف خارجه، ووضع إحدى رجليه عليه أحياناً لم

---

(١) سنن النسائي: ٥ م ٢٢٢ باب إباحة الكلام في الطواف من كتاب المناسك .

(٢) الإشراف: ١ / ٤٧٦ .

(٣) مواهب الجليل: ٣ / ٦٨، الفواكه الدواني: ١ / ٤١٥، الدر الثمين: ١٤٨/٢ .

يصح، لدخول بعض بدنه في هواء البيت (١).

٥ . خروج كل البدن مقدار ستة أذرع من الحجر: بكسر الحاء، فلو لم يترك الستة أذرع من الحجر بل طاف بها لم يصح طوافه، لما قيل من أنها من البيت، فإذا طاف داخل الحجر فأشبهه إذا دخل البيت نفسه (٢).

٦ . أن يكون الطواف سبعة أشواط: تبتديء من الحجر إلى الحجر، فإن نقص منها شوطاً أو بعضه، ولو شكاً من الطواف الركن، رجع له، وأما لو زاد عليها فإن كانت الزيادة سهواً فلا تبطله، وأما عمداً فيبطل ولو بزيادة شوط، وهو المشهور، لأنه كالصلاة (٣).

٧ . أن يكون الطواف داخل المسجد.

٨ . الموالاة: يشترط في الأشواط أن تكون متوالية، فلو فرقها لم يصح طوافه، إلا أن يكون التفريق يسيراً أو لعذر ويستمر على طهارته فلا يضر، وأما لو نسي شوطاً فإن ذكره بالقرب مع بقاء طهارته عاد إليه كما يبني في الصلاة مع القرب، وإن تباعد

---

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٣١.

(٢) الشرح الكبير: ٢ / ٣١، الفواكه الدواني: ١ / ٤١٥، الإشراف: ١ / ٤٧٧.

(٣) الفواكه الدواني: ١ / ٤١٦، حاشية العدوي على الكفاية: ١ / ٤٠٢.

بطل كما تبطل الصلاة (١).

### واجبات الطواف:

١ . صلاة ركعتين بعد تمام السبعة أشواط، في أي موضع من المسجد، ويندب إيقاعهما خلف مقام إبراهيم عليه السلام، ويندب أن يقرأ في الركعة الأولى بالفاتحة والكافرون، وفي الثانية بالفاتحة والإخلاص (٢).

والدليل على ذلك: ما رواه جابر بن عبد الله قال: لما قدم النبي . صلى الله عليه وسلم . مكة دخل المسجد فاستلم الحجر، ثم مضى على يمينه فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً، ثم أتى المقام، فقال: " واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى " فصلى ركعتين والمقام بينه وبين البيت.. " (٣).

٢ . يجب أن يكون الابتداء من الحجر الأسود.

٣ . يجب المشي للقادر عليه: فإذا ركب وهو قادر على المشي، أو حُمِل، فإنه يلزمه الدم إذا لم يعده وكان قد خرج من مكة، فإن أعاده

---

(١) الفواكه الدواني: ١ / ٤١٦، كفاية الطالب الرباني: ١ / ٤٠٢ وما بعدها .

(٢) سراج المسالك: ١ / ٢٠٩، الشرح الصغير: ١ / ٢٧٤.

(٣) سنن الترمذي: ٣ / ١٣٣ رقم ٨٥٦ باب ما جاء كيف الطواف من كتاب

### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

ماشياً بعد رجوعه له من بلده فلا دم عليه، فإذا لم يكن قد خرج من مكة فهو مطالب بإعادته ماشياً ولو طال الزمن، ولا يجزيه الدم، أما العاجز عن المشي فلا دم عليه، ولا إعادة عليه إذا طاف ركباً<sup>(١)</sup>.

يدل على ذلك ما روى عن أم سلمة زوج النبي . صلى الله عليه وسلم . أنها قالت: شكوت إلى رسول الله . صلى الله عليه وسلم . أنني أشتكي، فقال: طوفي من وراء الناس وأنت راكبة، قالت: فطفت راكبة بعيري، ورسول الله . صلى الله عليه وسلم . حينئذ يصلي إلى جانب البيت وهو يقرأ بالطور وكتاب مسطور<sup>(٢)</sup>.

#### سنن الطواف:

١ . تقبيل الحجر الأسود: وهو في الركن الذي يلي الركن اليماني، وذلك بأن يضع فمه عليه مُقبلاً له بلا صوت إن لم تكن هناك زحمة، فإن كانت هناك زحمة فإنه يضع يده عليه، ثم يضعها على فمه، أو يمسه بعود، ثم يقبله إن أمكنه ذلك، وإلا تركه وكبر إذا حازه ومضى في طوافه لئلا يؤذي غيره، وتقبيل

---

(١) الشرح الصغير: ١ / ٢٧٥.

(٢) موطأ مالك: ص ٢٢٢ رقم ٨٢٢ باب جامع الطواف من كتاب الحج، صحيح مسلم بشرح النووي: ٥ / ١٦، رقم ١٢٧٦ باب جواز الطواف على

بعير من كتاب الحج.

الحجر سنة في الشوط الأول فقط، ومستحب في غيره من الأشواط (١).

يدل على ذلك: ما روى عن هشام بن عروة عن أبيه: أن عمر بن الخطاب . رضي الله عنه . قال وهو يطوف بالبيت للركن الأسود: إنما أنت حجر، ولولا أنني رأيت رسول الله . صلى الله عليه وسلم . قبلك ما قبلتك، ثم قبله " (٢).

٢ . استلام الركن اليماني في أول شوط، بأن يضع يده اليمنى عليه، ويضعها على فيه من غير تقبيل (٣).

٣ . الرَّمْل للرجال: ويكون في الأشواط الثلاثة الأولى، ولو مريضاً وصبيّاً محمولين، ولا دم على تاركه، ولو عمداً، والرمل هو: الهرولة فوق المشي ودون الجري، ويكره الرمل للنساء ما لم يترتب عليه كشف العورة، وإلا فهو حرام، ولا رمل فيما بعد الأشواط الثلاثة الأولى، بل المشي فقط (٤).

---

(١) سراج السالك: ١ / ٢١٠.

(٢) موطأ مالك: ص ٢٢٠ رقم ٨١٤ باب تقبيل الركن الأسود في الاستلام من كتاب الحج.

(٣) الشرح الصغير وبلغة السالك: ١ / ٢٧٦.

(٤) - حاشية الصفتي: ص ٢٠٣.

٤ . الدعاء بلا حد: ويكون بما يحب الإنسان من طلب العافية والعلم والتوفيق، وسعة الرزق، والأولى أن يدعو بما ورد في الكتاب والسنة، مثل " ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار " ومثل: اللهم إني آمنت بكتابك الذي أنزلت، ونبيك الذي أرسلت، فأغفر لي ما قدمت وما أخرت "(١).

---

(١) - الشرح الصغير: ١ / ٢٧٦.

## المبحث الثالث

### واجبات الحج

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى - : " وَتَحِيَّةُ مَسْجِدِ مَكَّةَ الطَّوَّافُ،

### الشرح

أولاً: طواف القدوم:

هذا الطواف يسمى بطواف القدوم، لأنه ليس للحج طواف قبل عرفة إلا طواف القدوم، وهو واجب ينجز بالدم (١).

شروط وجوبه:

١ . أن يكون قد أحرم بالحج مفرداً أو قارناً من الحل إذا كان داره خارج الحرم، أو كان مقيماً بمكة وخرج للحل لقرانه أو لميقاته، فيجب عليه القدوم.

٢ . أن لا يراهق: أي لا يضيق عليه، وأما لو ضاق عليه الوقت بحيث يخشى فوات الحج إن اشتغل بالقدوم، سقط عنه طواف القدوم، بل يجب تركه لإدراك الحج، ومثل المراهق الحائض والنفساء والمغمي عليه والمجنون إذا استمر عذرهم حتى لا يمكنهم الإتيان بالقدوم.

٣ . أن لا يردف الحج على العمرة في الحرم، فإن أردف بالحرم

(١) الفواكه الدواني: ١ / ٤١٥.



### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

فلا قدوم عليه، ويؤخر سعيه حتى يطوف للإفاضة، لأن السعي إنما يقدم على عرفة إن طاف للقدوم، ولا دم عليه في ترك طواف القدوم عند المراهقة أو الإرداف (١).

#### ثانياً: النزول بمزدلفة:

سميت بالمزدلفة لأخذها من الازدلاف وهو التقرب، لأن الحجاج إذا أفضوا من عرفات ازدلفوا إليها، أي تقربوا بالمضي إليها (٢).

والنزول إلى المزدلفة يكون بعد الإفاضة من عرفات ليلة العيد، والنزول بها يكون بقدر حط الرحال، سواء حطت بالفعل أم لا وهو واجب، فإذا لم ينزل الحاج بها بدون عذر حتى طلع الفجر فيكون عليه الدم، وإن ترك النزول لعذر فلا شيء عليه (٣).

يدل على ذلك ما رواه جابر بن عبد الله في وصف حجة النبي . صلى الله عليه وسلم . حيث يقول:

" فلم يزل النبي . صلى الله عليه وسلم . واقفاً حتى غربت

---

(١) الشرح الصغير: ١ / ٢٧٣، حاشية الصفتي: ص ٢٠٢، الفواكه الدواني:

١ / ٤١٥، حاشية العدوي على الكفاية: ١ / ٤٠١.

(٢) حاشية الدسوقي: ٢ / ٤٤، بلغة السالك: ١ / ٢٧٨.

(٣) جواهر الإكليل: ١ / ١٨٠، تقريب المعاني: ص ١٥٠.

### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

الشمس، وذهبت الصفرة قليلاً حتى غاب القرص، وأردف أسامة خلفه، ودفع رسول الله . صلى الله عليه وسلم... حتى أتى المزدلفة، فصلى بها المغرب والعشاء بآذان واحد وإقامتين... ثم اضطجع رسول الله . صلى الله عليه وسلم . حتى طلع الفجر، وصلى الفجر حتى تبين له الصبح بآذان وإقامة، ثم ركب القضاء حتى أتى المشعر الحرام، فاستقبل القبلة، فدعاه وكبره وهله ووحده، فلم يزل واقفاً حتى أسفر جداً، فدفع قبل أن تطلع الشمس (١).

#### سنن النزول بمزدلفة:

١ . يسن جمع العشاءين جمع تأخير بالمزدلفة، وذلك بأن تؤخر صلاة المغرب إلى ما بعد مغيب الشفق، فتصلى مع العشاء، هذا إذا كان قد وقف مع الإمام، فإن لم يقف معه أصلاً، أو وقف وحده فلا يجمع لا بالمزدلفة ولا بغيرها، ويصلى كل صلاة لوقتها بمنزلة غير الحاج، وإن وقف مع الإمام وتأخر عن السير مع الناس لعجز، صلاهما بعد الشفق جمعاً في أي محل

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي: ٤ / ٣٦٦ رقم ١٢١٨ باب حجة النبي . صلى

الله عليه وسلم . من كتاب الحج .

أراد (١).

يدل على ذلك ما روى عن عبد الله بن عمر . رضي الله  
عنهما . أن رسول الله . صلى الله عليه وسلم . صلى المغرب  
والعشاء بالمزلفة جميعاً (٢).

وما روى أن أبا أيوب الأنصاري: صلى مع رسول الله . صلى الله  
عليه وسلم . في حجة الوداع المغرب والعشاء بالمزلفة جميعاً (٣).

٢ . يسن قصر العشاء بالمزلفة، إلا أهلها فيتمونها ولا  
يقصرون كأهل منى وعرفة.

يقول الشيخ الدردير رحمه الله: والحاصل أن أهل كل  
محل، من مكة، ومزلفة، وعرفة، يتم في محله، ويقصر غيرهم (٤)  
وأما الجمع بعرفة ومزلفة فهو سنة للجميع (٥).

**مندوبات النزول بالمزلفة:**

---

(١) الشرح الصغير: ١ / ٢٧٨، جواهر الإكليل: ١ / ١٨٠، حاشية الدسوقي:  
٤٤ / ٢.

(٢) موطأ مالك: ص ٢٤٢ رقم ٨٩٩ باب صلاة المزلفة من كتاب الحج.

(٣) موطأ مالك: ص ٢٤٢ رقم ٩٠١ باب صلاة المزلفة من كتاب الحج.

(٤) الشرح الصغير: ١ / ٢٧٨.

(٥) بلغة السالك: ١ / ٢٧٩، حاشية الدسوقي: ٤٤ / ٢.

- ١ . يندب للحاج بياته بالمزدلفة وارتحاله منها بعد صلاة الصبح فيها بغسل . أي قبل أن تتعارف الوجوه . وقبل حصول الضوء .
- ٢ . يندب وقوفه بالمشعر الحرام مستقبلاً للبيت، والدعاء لنفسه وللمسلمين، أي التكبير والدعاء والذكر، والمشعر الحرام، محل يلي المزدلفة، لأنه هو المسجد الذي على يسار الذهاب لمنى، وإنما سمي مشعراً لما فيه من الشعائر، أي الطاعات ومعالم الدين، ومعنى الحرام أي الذي يحرم فيه الصيد وغيره كقطع الأشجار، لأنه من الحرم.
- ٣ . يندب الإسراع ببطن مُحَسَّر، يكون دون الجري بحيث يهرول المشي، ويحرك الراكب دابته، وهو واد بين المشعر الحرام ومنى<sup>(١)</sup>.

---

(١) الشرح الصغير: ١ / ٢٧٩، الشرح الكبير: ٢ / ٤٥، الفتح الرباني:

١ / ١٦٢ جواهر الإكليل: ١ / ١٨١.

ثالثاً: رمي جمرة العقبة يوم النحر:

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى - : " وَرَمَيْهُ الْعُقْبَةَ حِينَ  
وَصُولِهِ وَإِنْ رَاكِباً، وَالْمَشْيُ فِي غَيْرِهَا، وَحَلَّ بِهَا غَيْرُ نِسَاءٍ  
وَصَيْدٍ، وَكُرِهَ الطَّيْبُ وَتَكْبِيرُهُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، وَتَتَابُعُهَا، وَلَقَطُهَا " .

### الشرح

وقت رمي جمرة العقبة يكون من طلوع فجر يوم النحر،  
ويمتد إلى الغروب، ويستحب أن يكون الرمي بعد طلوع الشمس،  
ولا يصح الرمي قبل طلوع الفجر، يقول ابن رشد الحفيد . رحمه الله  
.: قال مالك: لم يبلغنا أن رسول الله . صلى الله عليه وسلم .  
رخص لأحد أن يرمى قبل طلوع الفجر، ولا يجوز ذلك، فإن  
رماها قبل الفجر أعادها<sup>(١)</sup>.

يدل على ذلك ما روى عن ابن عباس . رضي الله عنهما  
.: أن النبي . صلى الله عليه وسلم . قَدَّمَ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ، وَقَالَ: " لَا  
تَرْمُوا الْجَمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ " <sup>(٢)</sup>.

---

(١) بداية المجتهد: ١ / ٤٦٣ .

(٢) سنن أبي داود: ٢ / ٢٠١ رقم ١٩٤٠ باب التعجيل من جمع من كتاب

المناسك، سنن الترمذي: ٣ / ١٥٤ رقم ٨٩٣ باب ما جاء في تقديم الضعفة

من جمع ليل من كتاب الحج .

## شروط صحة الرمي مطلقاً:

١ . أن يكون الرمي بحجر، أي كون المرمي من جنس ما يسمى حجراً، سواء أكان زلطاً أو رخاماً أو صواناً، فلا يصح الرمي بالطين والمعدن، ولا تشترط الطهارة في الحجر الذي يرمى به، وإنما ذلك أمر مندوب.

٢ . أن يكون الحجر كحصى الخزف، وهو الرمي بالحصى بالأصابع، بأن تكون الحصة قدر الفولة أو النواة، فلا يجزيء الصغير الذي يكون كالقمحة أو الحمصة، ويكره الكبير لمخالفته للسنة ومخافة الأذية منه.

يدل على ذلك ما رواه ابن عباس . رضي الله عنهما . قال: قال لي رسول الله . صلى الله عليه وسلم . غداة العقبة وهو على راحلته: هات القط لي، فلقطت له حصيات هن حصى الخزف، فلما وضعتهن في يده، قال: بأمثال هؤلاء، وإياكم والغلو في الدين، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين<sup>(١)</sup>.

٣ . أن يكون رمي الحصيات باليد، فلا يجزيء الوضع أو الطرح على الجمرة . وهي البناء وما حوله من موضع الحصى . أما إذا جاوز الرمي الجمرة، بأن وقفت خلفها ببعد أو دونها، ولم

---

(١) سنن النسائي: ٥ / ٢٦٨، باب النقاط الحصى من كتاب المناسك .

تصل الحصة إليها فلا يجزيء، أما إذا وصلت إليها فإنها تجزيء.

ولابد أن يرمى كل حصة وحدها، فإن رمى السبع رمية واحدة فإنه يحتسبها حصة واحدة.

٤. أن تكون الجمرات الثلاث مرتبة، بأن يبتديء بالأولى التي تلي مسجد منى، ثم بالوسطى، ثم بالعقبة، فإن نكس بأن قدم العقبة أو الوسطى، أو ترك البعض منها ولو سهواً لم يجزه ذلك، فلو رمى كلاً من الجمرات الثلاث بخمس حصيات، فإنه يعتد بالخمس الأول من الجمرة الأولى ويكملها بحصاتين، ويعيد الثانية والثالثة من أصلهما للترتيب<sup>(١)</sup>.

#### مندوبات رمي جمرة العقبة:

١. يندب أن يكون رمي جمرة العقبة أول يوم، وهو يوم النحر بعد طلوع الشمس وحتى الزوال، ويكره التأخير للزوال بدون عذر، أما إذا كان التأخير لمرض أو لعذر أو نسيان فلا كراهة في فعله بعد الزوال<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الشرح الصغير وبلغة السالك: ١ / ٢٨٢، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي:

٢ / ٥٠، مواهب الجليل: ٣ / ١٣٣.

(٢) الشرح الكبير: ٢ / ٥٢، الشرح الصغير وبلغة السالك عليه: ١ / ٢٨٢ وما

بعدها، مواهب الجليل: ٣ / ١٣٦، الكافي: ص ١٤٤.

٢ . يندب أن يكون رمي جمرة العقبة حين وصوله منى على الحالة التي وصل عليها، من ركوب أو مشي، فلا يصبر حتى ينزل إذا وصل راكباً، ولا يصبر حتى يركب إذا وصل إليها ماشياً، لأن فيه عدم الاستعجال برميها.

٣ . يندب أن يلتقط الحاج حصيات جمرة العقبة من المزدلفة، فلو التقطها من منى كفاه، أما غير جمرة العقبة فيصح التقاطها من أي مكان<sup>(١)</sup>.

#### **مندوبات عامة في الجمار كلها:**

١ . يندب أن تكون الحصيات طاهرة، أما إذا كانت نجسة فالرمي بها مكروه، وتتدب الإعادة.

٢ . يندب المشي في غير جمرة العقبة يوم النحر.

٣ . يندب أن يكبر عند رمي كل حصاة، بأن يقول:

الله أكبر

٤ . يندب التتابع في رمي الجمار، فلا يفصل بينها بمشغل

من كلام أو غيره، وذلك بأن يتبع الثانية للأولى في الرمي وهكذا.

٥ . يندب وقوفه، أي مكثه ولو جالساً إثر رمي الجمرتين

الأولى والوسطى، وذلك للذكر والدعاء وهو مستقبل الكعبة، وقدر

---

(١) الشرح الكبير: ٢ / ٤٤، جواهر الإكليل: ١ / ١٨١، الشرح

الصغير: ٢٧٩/١.



الجلوس أو المكث يكون بقدر قراءة سورة البقرة بإسراع.

٦ . يندب أن يكون الوقوف على يسار الجمرة الثانية . أي الوسطى . أي يجعلها على يساره، والمراد أنه يتقدم أمامها بحيث تكون جهة يساره، لأنه يجعلها محاذية له عن يساره، وأما الأولى فيجعلها خلف ظهره، وأما جمرة العقبة فيرميها وينصرف ولا يقف لضيق محلها <sup>(١)</sup>.

---

(١) الشرح الكبير: ٢ / ٤٥ وما بعدها، الشرح الصغير: ١ / ٢٧٨ وما بعدها،

جواهر الإكليل: ١ / ١٨١ وما بعدها، المنتقى: ٣ / ٤٦ .

رابعاً: الحلق أو التقصير:

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى - : " ثُمَّ حَلَقُهُ وَلَوْ بِنَوْرَةٍ، إِنْ عَمَّ رَأْسَهُ، وَالتَّقْصِيرُ مُجْزٍ، وَهُوَ سُنَّةُ الْمَرْأَةِ تَأْخُذُ قَدْرَ الْأُنْمَلَةِ، وَالرَّجُلُ مِنْ قُرْبِ أَصْلِهِ ".  

---

### الشرح

الواجب الرابع من واجبات الحج هو حلق الرجل لجميع شعره أو إزالته بالموسى ونحوه مثل النورة . وهي شيء مخلوط بجير وزرنيخ يزال به الشعر ، فلا يكفي حلق بعضه ولو أكثره ، ويجوز له تقصير جميع شعره ، إلا أن الحلق أفضل من التقصير ، إلا إذا كان متمتعاً تحلل من عمرته ونوى الحج من عامه ، فالتقصير له أفضل ، لبقاء شعثه للحج ، إن لم يكن بشعره عقص ولا ضفر ولا تليد فلا يجزيه في هذه الحالة التقصير ولزمه الحلق<sup>(١)</sup>.

ويدل على ذلك ما يأتي:

أ . قوله تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ

---

(١) جواهر الإكليل: ١ / ١٨١ وما بعدها، الشرح الكبير: ٢ / ٤٦ .

الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴿١﴾.

**وجه الدلالة:** وصف الله سبحانه وتعالى دخول المسجد على هذه الصفة فيما وعدهم به، ولو لم يكن نسكاً مقصوداً لما وصف دخولهم به، ومن وجه آخر: أنه كناية عن الحج أو العمرة، ولو لم يكن من النسك لما كنى به عنه (٢).

ب . ما روى عن عبد الله بن عمر . رضي الله عنهما . أن رسول الله . صلى الله عليه وسلم . قال : " اللهم ارحم المحلقين " قالوا : والمقصرين يا رسول الله ، قال : " اللهم ارحم المحلقين " ، قالوا : والمقصرين يا رسول الله ، قال : والمقصرين " (٣).

**وجه الدلالة:** هذا الحديث يدل على أفضلية الحلاق على التقصير، ولو لم يكن فعلاً يثاب عليه فاعله لما دعا له صلى الله

---

(١) سورة الفتح: جزء من الآية / ٢٧.

(٢) المنتقى: ٣ / ٣١.

(٣) موطأ مالك: ص ٢٣٩ رقم ٨٨٧ باب الحلاق من كتاب الحج، صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ٣ / ٦٨١ رقم ١٧٢٧ باب الحلق والتقصير عند الإحلال من كتاب الحج، صحيح مسلم بشرح النووي: ٥ / ٤٢ رقم ١٣٠١ باب تفضيل الحلق على التقصير من كتاب الحج .

عليه وسلم (١).

أيضاً النبي . صلى الله عليه وسلم . دعا للمحلقين وبالف بال تكرار ، فدل على تعلق الفضيلة بذلك ، فكل ما كان أكثر ثواباً كان أفضل ، ولأنه يقع به التحلل فأشبهه الرمي والطواف (٢).

أما بالنسبة للمرأة: فإنه يتعين عليها التقصير ، ولو كانت بنت تسع سنين فأكثر ، تأخذ من جميع شعرها قدر الأنملة أو أزيد وأنقص ببسير ، ويحرم عليها الحلق لأنه مثله في حقها (٣).

يدل على ذلك ما رواه ابن عباس . رضي الله عنهما . قال: قال رسول الله . صلى الله عليه وسلم . " ليس على النساء حلق ، إنما على النساء التقصير " (٤).

وكذلك الأصلع الذي لا شعر له فإن عليه إمرار موسى على رأسه ، لأن الحلق عبادة تتعلق بالشعر فتنتقل للبشرة عند

---

(١) الذخيرة: ٣ / ٢٦٩ ، المنتقى: ٣ / ٣١ .

(٢) الإشراف: ١ / ٤٧٩ .

(٣) - الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٤٦ ، الشرح الصغير: ١ / ٢٧٩ ، الثمر الداني: ص ٢٨٠ ، القوانين الفقهية: ص ١٢٨ .

(٤) سنن أبي داود: ٢ / ٢١٠ رقم ١٩٨٤ باب الحلق والتقصير من كتاب

تعذره كالمسح في الوضوء .

ومن لم يقدر على حلق رأسه ولا تقصيره لوجع به، فعليه بدنة فإن لم يجد فبقرة، وإلا فشاة، وإلا صام ثلاثة أيام وسبعة عند الرجوع إلى بلده <sup>(١)</sup>.

والحلق يوم النحر أفضل منه بمكة في أيام التشريق أو بعدها، فإن أخره إلى بلده جاهلاً أو ناسياً الحلق أو التقصير فيلزمه الهدى، وعلى ذلك فشرط جواز الحلق هو نحر الهدى <sup>(٢)</sup>.

---

(١) الذخيرة: ٣ / ٢٦٩.

(٢) ٠ الذخيرة: ٣ / ٢٦٧ - ٢٦٨.

خامساً: المبيت بمنى:

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى - : " وَعَادَ لِلْمَبِيتِ بِمَنْى فَوْقَ الْعَقَبَةِ ثَلَاثًا وَلَيَلَتَيْنِ إِنْ تَعَجَّلَ، فَلَوْ تَرَكَ جُلَّ لَيْلَةٍ مِنْ لَيَالِيهَا لَزِمَهُ دَمٌ".

### الشرح

الواجب الخامس من واجبات الحج المبيت بمنى، ويكون ذلك بعد الإفاضة يوم النحر، فيجب على الحاج أن يبيت بمنى، والأفضل الفور في ذلك، أي الرجوع من مكة بعد طواف الإفاضة لمنى فوراً، لأن التأخير في مكة بحيث يدرك المبيت بمنى خلاف الأفضل<sup>(١)</sup>.

والدليل على ذلك<sup>(٢)</sup>: ما روى عن السيدة عائشة . رضي الله عنها . قالت: أفاض رسول الله . صلى الله عليه وسلم . من آخر يومه حين صلى الظهر، ثم رجع إلى منى فمكث بها ليالي أيام التشريق، يرمي الجمرة إذا زالت الشمس، كل جمرة بسبع

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٤٨.

(٢) مسالك الدلالة: ص ١٤٢.

حصىات يكبر مع كل حصاة، ويقف عند الأولى والثانية فيطيل القيام ويتضرع، ويرمي الثالثة ولا يقف عندها (١).

والمبيت بمنى ثلاث ليالي إن لم يتعجل الحاج، وليلتان إن تعجل الخروج قبل الغروب من اليوم الثاني من أيام الرمي، ومما يدل على أن المبيت يكون ثلاث ليالي:

ما روى عن عبد الرحمن بن يعمر: أن رسول الله . صلى الله عليه وسلم . قال: " أيام منى ثلاثة، فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه، ومن تأخر فلا إثم عليه " (٢).

وإن ترك المتعجل جل ليلة . أي ما زاد على النصف . من الغروب للفجر فعليه الدم، وشرط جواز التعجل أن يجاوز المتعجل جمرة العقبة قبل غروب الشمس من اليوم الثاني من أيام الرمي، فإن لم يجاوزها إلا بعد الغروب لزمه المبيت، ورمي اليوم الثالث.

**وخلاصة القول:** أن المقتضى لوجوب بيات الليلة الثالثة وعدم وجوب بياتها، قصد التعجيل وعدم قصده، فإن قصد

---

(١) سنن أبي داود: ٢ / ٢٠٨ رقم ١٩٧٣ باب في رمي الجمار من كتاب المناسك .

(٢) سبق تخريج الحديث .

**الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية**

التعجيل فلا يلزمه بيات بها، وإن لم يقصد التعجيل لزمه البيات بها، ويلزمه الدم إن ترك البيات جل ليلة، والمراد بالمتعجل من قصد الذهاب لمكة، كان له عذر أم لا، وإذا ترك المبيت بمنى ليلة واحدة أو الثلاث ليالي فاللزام دم واحد ولا يتعدد<sup>(١)</sup>.

واعلم أيها القاريء الكريم أن أيام منى تبتديء باليوم الذي بعد يوم النحر، أي بعد اليوم العاشر، وتسمى هذه الأيام بأيام التشريق، لأن الناس يقددون فيها اللحم والتقديد تشريق، أو لأن الهدايا لا تتحر فيها حتى تشرق الشمس، وسماها الله تعالى بالمعدودات وهي غير المراد من الأيام المعلومات التي في قوله تعالى: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾، فالأيام المعلومات أيام النحر الثلاثة، وهي اليوم العاشر ويومان بعده، والمعدودات أيام منى بعد يوم النحر، فاليوم العاشر من المعلومات لا من المعدودات، واليومان بعده من المعلومات والمعدودات، واليوم الرابع من المعدودات فقط<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٤٩، الشرح الصغير وبلغة السالك عليه: ١ / ٢٨١.

(٢) أحكام القرآن لابن العربي: ١ / ١٤١، الفقه المالكي وأدلته: ٢ / ١٨٥.



سادساً: رمي الجمرات الثلاث أيام منى:

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى - : " وَرَمَى كُلِّ حَصَاةٍ أَوْ الْجَمِيعِ لِلَّيْلِ، وَإِنْ لَصَغِيرٍ لَا يُحْسِنُ الرَّمْيَ، أَوْ عَاجِزٍ، وَيَسْتَنْبِئُ فَيَتَحَرَّى وَقْتَ الرَّمْيِ، وَيُكَبِّرُ، وَأَعَادَ إِنْ صَحَّ قَبْلَ الْفَوَاتِ بِالْغُرُوبِ مِنْ الرَّابِعِ، وَقَضَاءُ كُلِّ إِلَيْهِ، وَاللَّيْلُ قَضَاءٌ، وَحُمِلَ مُطِيقٌ، وَرَمَى، وَلَا يَرْمِي فِي كَفٍّ غَيْرِهِ، " .

### الشرح

إذا عاد الحاج من مكة بعد طواف الإفاضة فإنه عليه أن يرمي كل يوم بعد يوم النحر الجمار الثلاث، الأولى، والوسطى، والعقبة، يبدأ بالتى تلي مسجد منى، ثم الوسطى، ويختم بالعقبة، يرمي كل واحدة بسبع حصيات، فجميعها إحدى وعشرون حصاة كل يوم، بخلاف يوم النحر، فليس فيه إلا رمي جمرة العقبة بعد طلوع الشمس بسبع حصيات، وعلى ذلك يكون ترتيب الرمي كالآتي:

يوم النحر: رمي جمرة العقبة بسبع حصيات

أيام التشريق ثلاثة، يرمي كل يوم الجمرات الثلاث كل جمرة بسبع حصيات = ٢١ حصاة.

٢١ حصة  $\times 3 = 63$  حصة + ٧ حصيات يوم النحر = ٧٠ حصة

فجملة الحصيات سبعون لغير المتعجل وتسعة وأربعون للمتعجل، لأن المتعجل سوف يترك اليوم الثالث.

### وقت الرمي:

يبدأ وقت الرمي من زوال الشمس، ويستمر حتى الغروب، وهذا هو وقت الأداء، وإذا أخر الحاج رمي الجمار إلى ما بعد الغروب، فيلزمه الدم، لأن الليل عقيب كل يوم قضاء له، وعليه دم واحد في تأخير حصة فأكثر.

### شروط صحة الرمي:

ذكرنا عند الكلام عن جمرة العقبة شروط صحة الرمي مطلقاً، ويزاد هنا على ما ذكرناه أن يكون رمي الجمار لأيام منى بعد الزوال، فإن قدمه على الزوال لم يعتد به (١).

### النيابة في الرمي:

الواجب على الحاج أن يرمي بنفسه، ولا يستتبع ولا يرمي الحصة في كف غيره ليرمي عنه ما دام قادراً على ذلك، فإن

---

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي: ٢ / ٥٠، الشرح الصغير وبلغة السالك:

فعل وأُتاب غيره لم يجزه ذلك.

أما إذا كان الحاج عاجزاً عن الرمي لكبر أو مرض أو إغماء طرأ، فإنه يستتبع من يرمي عنه، ويلزمه الدم، لأن النيابة لا تسقط الدم وإنما تسقط الإثم، أما إذا لم يستتبع وفاته الرمي بالمرة لزمه الدم، وأثم لتقصيره، أما إذا استتاب وأخر النائب الرمي لليل لزمه دم ثان، لكن إذا كان التأخير لغير عذر كان دم التأخير لازماً للنائب في ماله، وإن كان لعذر كان لازماً للعاجز كدم الاستنابة.

ويجب عليه أن يتحرى وقت رمي نائبه عنه ويكبر لكل حصة، وإذا صح قبل الفوات بغروب اليوم الرابع أعاد الرمي بنفسه، وانتفى عنه الدم ما لم يخرج وقت الرمي، وإن لم يُعد الرمي فإنه يأثم ويبقى عليه الدم.

أيضاً الصغير الذي لا يحسن الرمي، وكذلك المجنون، يرمي عنهما وليهما، فإذا أخرّ الولي الرمي لوقت القضاء فالدم على الولي، وأما الصغير الذي يحسن الرمي فإنه يرمي عن نفسه، فإن لم يرمي حتى فات وقت الأداء لزمه الدم<sup>(١)</sup>.

---

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي: ٢ / ٤٧ وما بعدها، الشرح الصغير وبلغه

السالك: ١ / ٢٨٠ وما بعدها.

## المبحث الرابع

### دماء الحج

دماء الحج ثلاثة: الفدية، وجزاء الصيد، والهدي، وسوف أتكلم بمشيئة الله تعالى عن هؤلاء الثلاثة بشيء من التفصيل.

#### الفرع الأول

##### الفدية

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى - : " غَيْرُ الْفِدْيَةِ وَالصَّيْدِ مُرْتَبٌ هَدْيٌ ".

---

#### الشرح

تعريف الفدية لغة واصطلاحاً:

الفدية في اللغة: هي ما يقدم لله تعالى جزاءً لتقصير في عبادة، ككفارة الصوم والحلق، ولبس المخيط في الإحرام<sup>(١)</sup>.  
الفدية في اصطلاح الفقهاء: هي كفارة ما يفعله المحرم من الممنوعات إلا الصيد والوطء<sup>(٢)</sup>.

وقيل هي: ما وجب للبس أو استعمال طيب أو دهن أو

---

(١) المعجم الوسيط: ج ٢ / ٧٠٣ مادة ( الفداء ) ٠

(٢) القوانين الفقهية: ص ١٣٢.

إزالة وسخ أو ظفر أو شعر أو قتل قمل<sup>(١)</sup>.

**من تجب عليه الفدية:**

يذكر ابن رشد الحفيد رحمه الله: أن العلماء أجمعوا على أنها واجبة على كل من أمار الأذى من ضرورة، لورود النص بذلك.

وأما من أمار الأذى بغير ضرورة، فإن الإمام مالك . رحمه الله : يرى أن عليه الفدية المنصوص عليها<sup>(٢)</sup>.

وبناء على ذلك: فإن من لبس مخيطاً أو غطى رأسه أو حلق شعره، أو فعل غير ذلك عمداً أو خطأ أو جهلاً، فعليه الفدية<sup>(٣)</sup>.

**الأصل في وجوب الفدية:**

أ . قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْلُقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَذِي مَحَلُّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ﴾<sup>(٤)</sup>.

ب . ما روى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن

---

(١) الدر الثمين: ٢ / ١٦٠.

(٢) بداية المجتهد: ١ / ٤٨٤.

(٣) - القوانين الفقهية: ص ١٣٢.

(٤) سورة البقرة: جزء من الآية / ١٩٦.

## الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

عجزة: أنه كان مع رسول الله . صلى الله عليه وسلم . محرماً فأذاه القمل في رأسه، فأمره رسول الله . صلى الله عليه وسلم . أن يخلق رأسه، وقال: " صم ثلاثة أيام، أو أطعم ستة مساكين مدين لكل إنسان، أو انسك بشاة، أي ذلك فعلت أجراً عنك" (١).

### **أنواع الفدية: ثلاثة أنواع، وهي على التخيير:**

- ١ . صيام ثلاثة أيام فقط، ولو كانت أيام منى الثلاثة.
- ٢ . إطعام ستة مساكين: من غالب قوت المحل الذي أخرجها فيه، لكل مسكين مدان بمده صلى الله عليه وسلم، فالجملة ثلاثة أصع، لأن كل صاع يساوي أربعة أمداد، ويجزيء غذاء وعشاء لكل مسكين، إذا بلغ الغذاء والعشاء المدين.
- ويرى القاضي عبد الوهاب البغدادي . رحمه الله .: أن الإطعام في فدية الأذى لا يلزم أن يكون بمكة، بل يكون حيث شاء بمكة وغيرها (٢).

- ٣ . شاة من ضأن أو معز، فأعلى لحماً وفضلاً من بقر وإبل،

---

(١) موطأ مالك: ص ٢٥٢ رقم ٩٣٨ باب فدية من حلق قبل أن ينحر من كتاب

الحج، صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ٤ / ١٨ رقم ١٨١٥ باب قول الله

تعالى " أو صدقة " من كتاب المحصر، صحيح مسلم بشرح النووي: ٤ / ٣٢١

رقم ١٢٠١ باب جواز حلق الرأس للمحرم من كتاب الحج .

(٢) الإشراف: ١ / ٤٧٥ .

### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

وقيل الشاة أفضل فالبقر فالإبل، كالضحايا، ويشترط فيها من السن والسلامة من العيوب ما يشترط في الأضحية، ويشترط أيضاً ذبحها بنية الفدية، فلا يكفي إخراجها غير مذبوحة، أو مذبوحة بغير نية الفدية.

ولا تختص الفدية بأنواعها الثلاثة بمكان أو زمان، فيجوز له أن يؤخرها إلى بلده، أو غيره، بخلاف الهدي فإن محله منى أو مكة. ومن الجدير بالذكر أن الحاج أو المعتمر مخير بين الأنواع الثلاثة، سواء أكان معسراً أو موسراً<sup>(١)</sup>.

#### **ما يوجب حفنة من طعام:**

١ . إذا قلم ظفر واحد، لا لإماطة الأذى بل قلمه ترفهاً أو عبثاً، إلا إذا انكسر فأزال منه ما به من الألم فلا شيء فيه، فإن أزاله لإماطة الأذى ففيه الفدية.

٢ . قتل قملة واحدة أو عشرة لغير إماطة الأذى، وكذلك طرحها في الأرض بلا قتل فكل ذلك يوجب حفنة من طعام تعطي للفقير<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الشرح الكبير: ٢ / ٦٧، الشرح الصغير وبلغة السالك عليه: ١ / ٢٩١،

القوانين الفقهية: ص ١٣٢، حاشية ابن الحاج: ٢ / ١٠٣، كفاية الطالب

الرباني وحاشية العدوي عليها: ١ / ٤٢٠.

(٢) الشرح الكبير: ٢ / ٦٤، الشرح الصغير: ١ / ٢٨٩.

## الفرع الثاني

### جزاء الصيد

إذا قتل المحرم في إحرامه أو في الحرم صيداً برياً مأكول اللحم أو غير مأكوله، سواء أكان ذكراً أو أنثى، صغيراً كان أو كبيراً، كان القتل عمداً أو خطأ أو نسياناً، مباشرة أو تسبباً، فعليه وجوباً جزاء مثل ما قتل (١).

يحكم بالجزاء عدلين، فلا بد في الجزاء من الحكم، لأن الفتوى لا تكفي، ولا بد من اثنين، فلا يكفي واحد، وأن يكونا من غير الخصمين، فلا يكفي أن يكون الصائد أحدهما، ولا بد فيهما من العدالة، فلا يكفي حكم الكافر والفاسق، ولا مرتكب ما يخل بالمروءة، ولا بد من كونهما فقيهين، أي عالمين بالحكم في الصيد، لأن كل من وليّ أمراً فلا بد من أن يكون عالماً بما ولي فيه، فلا يكفي الجاهل، ويخيران الذي لزمه الجزاء بين أحد أنواعه الثلاثة (٢).

(١) الثمر الداني: ص ٢٨٨، تقريب المعاني: ص ١٥٥.

(٢) الشرح الصغير: ١ / ٢٩٨، الشرح الكبير: ٢ / ٨٠، الفواكه الدواني:

١ / ٤٣٦، مواهب الجليل: ٣ / ١٧٩.



## الدليل على وجوب الجزاء :

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ﴾<sup>(١)</sup>.

وإذا اشترك جماعة في قتل فإن على كل منهم جزاء كامل، يقول الإمام القرطبي . رحمه الله . في ذلك: " ودليلاً قول الله سبحانه: " ومن قتله منكم متعمداً فجزاءٌ مثل ما قتل من النعم " وهذا خطاب لكل قاتل، وكل واحد من القاتلين للصيد قاتل نفساً على التمام والكمال، بدليل قتل الجماعة بالواحد، ولولا ذلك ما وجب عليهم القصاص " <sup>(٢)</sup>.

## أنواع الجزاء :

### الجزاء ثلاثة أنواع على التخيير:

١ . أن يكون مثله من النعم ( الإبل والبقر والغنم )، أي مثله في القدر والصورة، ففي النعامة ناقة أو جمل للمقاربة في

---

(١) سورة المائدة: الآية / ٩٥.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٦ / ٣١٣ وما بعدها، بداية

المجتهد: ٤٧٧/١.

### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

القدر والصورة، وفي الفيل بدنة ذات سنامين، وفي حمار الوحش وبقره بقرة، وفي الضبع والثعلب شاة، وفي الضب والأرنب واليربوع قيمتها طعاماً، إذ ليس لها مثل من النعم، أو صيام عشرة أيام على التخيير.

ويشترط فيه ما يشترط . في الأضحية من السن والسلامة من العيوب، فلا يجزئ صغيراً ولا معيباً، وإن كان الصيد صغيراً أو معيباً، والمحل الذي يذبح فيه الصيد أو ينحر فيه هو منى أو مكة، ولا يجزئ في غيرهما لأنه هدي أي صار حكمه حكم الهدي الآتي بيانه<sup>(١)</sup>.

٢ . قيمة الصيد طعاماً: بأن يقوم بطعام من غالب طعام أهل ذلك المكان الذي يخرج فيه، وتعتبر القيمة والإخراج يوم التلف، وبنفس المحل الذي حصل فيه التلف، لا يوم تقويم الحكمين، ولا يوم التعدي، ولا تعتبر قيمة بمحل آخر غير محل التلف، ولا يقوم بدراهم يشتري بها طعاماً، ويعطي لكل مسكين من ذلك الطعام مداً بمد النبي . صلى الله عليه وسلم . إن وجد المتلف في محل التلف مسكيناً، فإن لم يوجد في محل التلف مساكين

---

(١) الشرح الكبير: ٢ / ٨١ وما بعدها، الشرح الصغير: ١ / ٢٩٨ وما بعدها،

مواهب الجليل: ٣ / ١٧٩، جواهر الإكليل: ١ / ١٩٩.

يعطي لهم فيعطي لمساكين أقرب مكان له.

٣ . الصوم بعدد أمداد الطعام التي هي قيمة الصيد، لكل مد صوم يوم، فإن كانوا عشرة مساكين صام عشرة أيام، وإن كانوا عشرين مسكيناً صام عشرين يوماً، وإن كان هناك بعض مد فيصوم عنه يوماً كاملاً، لأنه لا يمكن إلغاؤه، ولا يتبعض الصوم، فلم يبق إلا جبره بالكمال، ولا يتقيد بزمان ولا مكان، فيصوم في أي مكان بمكة أو غيرها، وفي أي زمان، ولا يتقيد الصوم بكونه في الحج أو بعد الرجوع<sup>(١)</sup>.

---

(١) الشرح الكبير: ٢ / ٨٠ وما بعدها، الشرح الصغير: ١ / ٢٩٨ وما بعدها، الثمر الداني: ص ٢٩٠، التاج والإكليل: ٣ / ١٨٠، تقريب المعاني: ص ١٥٦.

## الفرع الثالث

### الهدى

تعريفه:

الهدى في اللغة: ما يهدي إلى الحرم من النعم، وأهديت الهدى إلى الحرم سقته<sup>(١)</sup>.

وقيل: هو ما ينقل للذبح من النعم إلى الحرم<sup>(٢)</sup>.

الهدى في الاصطلاح: هو ما وجب على الحاج بسبب تمتع أو قران في الحج، أو ما وجب لترك واجب من واجبات الحج أو العمرة كترك التلبية أو طواف القدوم، وكذلك ما وجب لأجل إفساد الحج بجماع ونحوه من قبلة بفهم ومذي<sup>(٣)</sup>.

شروط صحة الهدى:

١ . أن يجمع فيه بين الحل والحرم: فلا يجزيء ما اشتراه الحاج بمني أيام النحر وذبحه بها، كما يقع لكثير من العوام، أما

---

(١) مختار الصحاح: ص ٣٧٠ مادة ( ه د ي )، المصباح المنير: ص ٣٧٨

مادة ( ه د ي ) ٠

(٢) كتاب التعريفات: للجرجاني . تحقيق / إبراهيم الإبياري . ص ٣١٩ باب الهاء .  
دار الريان للتراث ٠

(٣) الشرح الصغير: ١ / ٣٠٠ وما بعدها ٠

إذا اشتراه من عرفة فإنه يجزيء لأنها من الحل، وإذا اشتراه في الحرم فلا بد أن يخرج به إلى الحل . عرفة أو غيرها .، وسواء خرج به هو أو نائبه محرماً أم لا، كان الهدى واجباً أو تطوعاً، وذلك بخلاف الفدية فلا يشترط فيها الجمع بين الحل والحرم، وذلك ما لم تجعل هدياً فلا بد فيها من شرطه<sup>(١)</sup>.

٢ . أن يكون النحر نهاراً بعد طلوع الفجر من يوم النحر، ولو قبل نحر الإمام، أو قبل طلوع الشمس، لأنه لا يجزيء ما نحر ليلاً، وذلك بخلاف الفدية إن لم تجعل هدياً.

والدليل على ذلك: قوله تعالى: ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا النَّبِيَّ الْفَقِيرَ﴾<sup>(٢)</sup>.

فذكر المولى عز وجل الأيام، وذكر الأيام دليل على أن الذبح في الليل لا يجوز<sup>(٣)</sup>.

٣ . إذا كان الهدى مسوقاً في عمرة، فإنه يذبح بعد تمام

---

(١) الشرح الصغير: ١ / ٣٠١، معين التلاميذ: ١ / ٢٦٠، بداية المجتهد: ١ / ٤٩٩.

(٢) سورة الحج: الآية / ٢٨.

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٢ / ٤٤.

السعي للعمرة، وإن ذبح قبل تمام السعي لها فإنه لا يجزيء، لأنهم نزلوا سعي العمرة منزلة الوقوف في هدي الحج في أنه لا ينحر إلا بعده، ويظهر من ذلك أن محله . أي هدي العمرة . مكة، لعدم الوقوف به بعرفة، ثم يحلق المعتمر أو يقصر ويحلّ من عمرته، فإن قدم الحلق على النحر فلا ضرر، لأن تقديم النحر على الحلق مندوب كما تقدم.

٤ . يشترط في الهدى ما يشترط في الأضحية من السن والسلامة من العيوب، فلا يجزيء من الغنم ما لم يوفي سنة، ولا معيب كأعور، والمعتبر في السن والعيب وقت تعيينه للهدى بالتقليد فيما يقلد أو التمييز عن غيره (١).

### جامع الأمور التي توجب الهدى:

- ١ . التمتع
- ٢ . القران.
- ٣ . ترك واجب من واجبات الحج أو العمرة.
- ٤ . تقديم طواف الإفاضة على الرمي.
- ٥ . تأخير الخروج أيام الرمي الثلاثة وعدم فعلها بمكة.
- ٦ . تأخير الحلق . ولو سهواً . لبلده ولو قرب.

---

(١) الشرح الصغير: ١ / ٣٠١.

٧ . تأخير طواف الإفاضة للمحرم، لفعل الركن في غير أشهر الحج وتأخير السعي كذلك.

٨ . تأخير الرمي إلى الليل لفوات وقت أدائه.

٩ . الجماع ومقدماته، وذلك بعد رمي جمرة العقبة أو بعد طواف الإفاضة، وكذلك بعد السعي للعمرة، وقبل الحلق، وكذلك الإنزال ولو بمجرد التفكير أو النظر، أو الإمضاء (١).

### مكان النحر:

يجب نحر الهدي بمنى، لأن النبي . صلى الله عليه وسلم . قد بين محل الهدي، ونحر بمني ولم ينحر بغيرها (٢).

ومما يدل على ذلك ما روى عن الإمام مالك . رحمه الله .: أنه بلغه أن رسول الله . صلى الله عليه وسلم . قال بمنى: " هذا المنحر وكل منى منحر " وقال في العمرة: " هذا المنحر " يعني: المروة، وكل فجاج مكة وطرقها منحر " (٣).

---

(١) الفقه المالكي الميسر: ص ٢٣٣.

(٢) المنتقى: ٣ / ٢٤.

(٣) موطأ مالك: ص ٢٣٨ رقم ٨٨١ باب ما جاء في النحر في الحج من كتاب

### إلا أنه يشترط لذبح الهدي بمنى ثلاثة شروط:

- ١ . أن يساق الهدي في إحرام بحج، وإن كان موجباً نقصاً بعمره، أو حج غير الذي هو فيه، أو كان تطوعاً.
- ٢ . أن يقف به من وجب عليه أو نائبه بعرفة في جزء من الليل، فلا يكفي وقوف التجار به للبيع جزءاً من الليل، إذا اشتراه منهم صبيحة عرفة، إلا إذا اشتراه منهم بها وأمرهم بالوقوف به ليلاً بها فإن ذلك يكفي، لأنهم حينئذ تائبون عنه.
- ٣ . أن يكون النحر في أيام منى، أي يوم النحر واليومين بعده، فلا يدخل فيها اليوم الرابع. فإن انتفت هذه الشروط أو بعضها، بأن لم يقف به بعرفة، أو لم يسق في حج بأن سيق في عمرة، أو خرجت أيام النحر، فيكون محل ذبحه مكة، ولا يجزيء في غيرها، والمراد بمكة البلد وما يليها من منازل الناس، ولكن الأفضل أن يكون بالمروة، لقوله . صلى الله عليه وسلم . في الحديث السابق ذكره " هذا المنحر وكل فجاج مكة وطرقها منحر " قال ذلك . صلى الله عليه وسلم . وهو عند المروة، فإن نحر خارجاً عن بيوتها فإنه لا يجزيء ولو بلواحقها <sup>(١)</sup>.

---

(١) الشرح الصغير: ١ / ٣٠١، كفاية الطالب الرباني وحاشية العدوي عليهما:

٤٢٢ / وما بعدها، الفواكه الدواني: ١ / ٤٣٢.



## سنن الهدى:

١ . تقليد الإبل والبقر، وذلك بجعل قلادة . أي حبل . من نبات الأرض بعنقها، للإشارة إلى أنها هدي، أو لإعلام المساكين أن هذا هدي فيجتمعون له.

٢ . إشعار الإبل بسنامها: أي شق سنامها بسكين من الجانب الأيسر ندباً، وقيل من الأيمن، وقيل هما سواء، وذلك من جهة الرقبة للمؤخر قدر أنملت حتى يسيل الدم، ليعلم أنها هدي<sup>(١)</sup>.

والدليل على التقليد والإشعار: ما روى عن المسور بن مخرمة قال: " خرج النبي . صلى الله عليه وسلم . زمن الحديبية من المدينة في بضع عشرة مائة من أصحابه، حتى إذا كانوا بذى الحليفة قلد النبي . صلى الله عليه وسلم . الهدى وأشعر وأحرم بالعمرة " <sup>(٢)</sup>.

## حكم الاشتراك في الهدى:

لا يجوز ولا يصح عند المالكية الاشتراك في الهدى، سواء

---

(١) الشرح الكبير: ٢ / ٨٨، الشرح الصغير: ١ / ٣٠٢، لباب اللباب: ص ٧٨.

(٢) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ٣ / ٦٥٨ رقم ١٦٩٥ باب من أشعر وقلد

بذى الحليفة ثم أحرم من كتاب الحج .

أكان الهدى واجباً أم تطوعاً، لا فى الثمن ولا فى الأجر، والأقارب والأباعد فى ذلك سواء، ولو كان قريباً له وسكن معه وأنفق عليه، فإن اشترك لم يجر عن واحد منهما، فليس الهدى كالأضحىة، ومثل الهدى الفدىة والجزاء (١).

ولأن الاشتراك فى الثمن يوجب أن يكون لكل واحد قسط من اللحم، وذلك يوجب القسمة وهى بيع، ولأنه اشتراك فى دم فلم يجر فى الهدى (٢).

### حكم من لم يجد الهدى:

إذا لزم الحاج الهدى ولم يجده أو عجز عنه فإنه يجب عليه صيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجع.

وأول وقت الثلاثة من حين إحرامه بالحج إلى يوم النحر، وهو معنى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ (٣)، وإن فاته صومها قبل يوم النحر صام وجوباً أيام منى الثلاثة بعد يوم النحر، ويكره على المعتمد من المذهب تأخيرها إلى أيام منى إلا لعذر، فإن صام بعضها قبل يوم النحركملها أيام

---

(١) الشرح الكبير: ٢ / ٩٢، الشرح الصغير وبلغه السالك عليه: ١ / ٣٠٤.

(٢) الإشراف: ١ / ٥٠٦.

(٣) سورة البقرة: جزء من الآية / ١٩٦.

التشريق، وإن أخرها عن أيام التشريق صامها متى شاء. ويندب في صومها التتابع كما يندب في السبعة الآتية<sup>(١)</sup>.

وأما صيام السبعة أيام فيكون عند الرجوع من منى، أي بعد فراغه من أفعال الحج، سواء رجع لمكة أو رجع لأهله من منى، أو أقام بمنى لكونه من أهلها، ويندب تأخيرها حتى يرجع لأهله ليخرج من الخلاف.

ولا يجزيء صيام السبعة أيام قبل الوقوف بعرفة، كما لا يجزيء الصوم عن الهدي إذا أصبح موسراً قبل الصيام، وإن كان عن طريق الاستلاف، بأن وجد من يسلفه المال وهو له مال ببلده يستطيع به سداد دينه عند الرجوع لأهله، أما إذا لم يجد من يسلفه أو وجدته ولا مال له ببلده فإنه يصوم، وإذا أصبح قادراً على الهدي قبل كمال صوم اليوم الثالث فإنه يندب له الرجوع للهدي، ويجب عليه إتمام صيام اليوم الثالث إن هو شرع فيه، ومن باب أولى إذا أصبح قادراً قبل إكمال اليوم الأول أو في اليوم الثاني<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الشرح الكبير: ٢ / ٨٤، معين التلاميذ: ١ / ٢٦٠.

(٢) الشرح الصغير: ١ / ٣٠٣، جواهر الإكليل: ١ / ٢٠١، مواهب الجليل:

٣ / ١٨٣، التاج والإكليل: ٣ / ١٨٣، الدر الثمين: ٢ / ١٦٢.

### الإحصار

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى - : " وَإِنْ مَنَعَهُ عَدُوٌّ أَوْ فِتْنَةٌ أَوْ حَبَسَ لَا بِحَقِّ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، فَلَهُ التَّحَلُّ؛ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ وَأَيْسَ مِنْ زَوَالِهِ قَبْلَ فَوْتِهِ، وَلَا دَمَ. بِنَحْرِ هَدْيِهِ وَحَلْقِهِ، وَلَا دَمَ إِنْ أَخْرَهُ، وَلَا يُلْزَمُهُ طَرِيقٌ مُخِيفَةٌ.".

### الشرح

سوف أتكلم في هذا المبحث بمشيئة الله تعالى عن الموانع التي تطرأ على الحاج أو المعتمر بعد الإحرام، ويقال للممنوع محصور، والحصر على ثلاثة أقسام: حصر عن البيت وعرفة معاً، وحصر عن البيت فقط، وحصر عن عرفة فقط.

أولاً: الحصر عن البيت وعرفة معاً:

إذا أحصر . أي منع . المحرم بحج من البيت وعرفة معاً، أو المحرم بعمره من البيت أو السعي، بعدو كافر أو فتنة بين المسلمين، أو حبس بغير حق وظلماً، فإن له التحلل، بل هو الأفضل له من البقاء على إحرامه للعام القابل، قارب مكة أو دخلها أم لا، دخلت أشهر الحج أم لا، إلا أن هذا التحلل مقيد بشرطين:

١ . أن يكون الحاج أو المعتمر عند إحرامه لا يعلم بما قد حدث له من موانع الحج وهو الحصر بالعدو الكافر أو الفتنة بين المسلمين أو الحبس ظلماً، أما إذا كان قد علم قبل الإحرام فليس له التحلل، إلا أن يظن أنه لن يمنعه من الوصول إلى البيت أو عرفة، ولكن منعه فله التحلل في هذه الحالة، وذلك مثل ما وقع للنبي . صلى الله عليه وسلم . عام الحديبية عندما أحرم بالعمرة عالماً بالعدو، ظاناً أنه لا يمنعه فمنعه، فلما منعه تحلل بالنية.

وبناء على ذلك فلا بد لتحلله من النية، بل هي كافية.

٢ . أن ييأس المحرم وقت حصول المنع أو الإحصار من زواله، بأن علم أو ظن أن المنع لا يزول إلا بعد فوات الحج، والحال أنه أحرم في وقت يدرك فيه الحج لولا المنع الذي حدث له، وأما لو أحرم بوقت لا يدرك فيه الحج فليس له التحلل وإن أحصر، لأنه داخل على البقاء على إحرامه.

والياس من زوال المانع هذا خاص بالحج، وأما العمرة فالمدار في التحلل منها على ظن حصول الضرر له إذا بقي على إحرامه لزوال الحصر.

فإن شك في أن المنع يزول قبل فوات الحج أو بعد فواته، فليس له التحلل، ولو شرط أنه إن حصل له مانع تحلل بالنية.

ولا دم عليه لما فاتته من الحج بحصر العدو، ويتحلل

بنحر هديه الذي كان معه، بأن ساقه عن شيء مضي أو تطوعاً في أي مكان، إن لم يتيسر له إرساله لمكة، ثم يحلق رأسه، ولا دم عليه إن أخره لبلده، إذ القصد به التحلل لا النسك، ونية التحلل تكفي.

والمحصر الذي تحلل بنحر هديه أو حلق رأسه لا تسقط عنه حجة الإسلام أو عمرة الإسلام، أما التطوع من حج أو عمرة فلا قضاء على من صُدَّ فيه إذا كان التحلل قبل الفوات، أما إن تحلل بعد الفوات لزمه القضاء <sup>(١)</sup>.

#### ثانياً: الحصر عن البيت فقط:

إذا تمكن الحاج من الوقوف بعرفة، ولكنه حصر عن البيت لمرض أو عدو أو فتنة أو حبس ولو بحق، فإن حجه قد تم، لأن الحج عرفة، فالمراد أنه أدركه، إذ الركن الذي يفوت الحج بفوات وقته قد حصل، ولم يبق عليه إلا الإفاضة التي يصح الإتيان بها في أي وقت من الزمان، فيبقى محرماً ولو بعد سنين، ولا يحل إلا بالإفاضة، أي بطوافها، هذا إذا كان قدم السعي عند القدوم ثم حصر بعد ذلك، أما إن كان قد حصر قبل سعيه فلا يحل إلا بالإفاضة والسعي.

---

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٩٣ وما بعدها، جواهر الإكليل:

١ / ٢٠٥، الشرح الصغير: ١ / ٣٠٦.

ويلزمه للرمي والمبيت ليالي منى ونزول بالمزدلفة هدي واحد.

### ثالثاً: الحصر عن عرفة فقط:

إذا تمكن الحاج من الوصول للبيت ولكنه حصر عن عرفة بأمر من الأمور الثلاثة المتقدمة . العدو والفتنة والحبس ظلماً ، أو فاته الوقوف بعرفة بغير الموانع السابقة كالمرض مثلاً أو الخطأ في العدد أو الحبس بحق، فقد فاته الحج، لأن الحج عرفة، وسقط عنه عمل ما بقي بعده من المناسك كالنزول بمزدلفة والوقوف بالمشعر الحرام والرمي والمبيت بمنى، ويندب له أن يتحلل من إحرامه بذلك الحج بعمرة، بأن يطوف ويسعى ويحلق بنية العمرة من غير تجديد إحرام.

ويجب عليه القضاء في العام القابل والهدي للفوات، ولا يجزيه للفوات هديه السابق الذي ساقه في حجة الفوات.

والذي يفوته الوقوف بعرفة له أن يبقى على إحرامه متجرداً ومجتنباً للطيب والنساء والصيد للعام القابل حتى يتم حجه ويهدي، ولا قضاء عليه لأنه تم بوقوفه في العام القابل، مع عمل ما بعد الوقوف من المناسك، ومحل جواز البقاء على الإحرام لعام قابل إذا لم يدخل مكة أو يقاربها.

ويكره لمن تحلل بالعمرة إن قارب مكة أو دخلها البقاء

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

على إحرامه للعام القابل، بل يتأكد في حقه التحلل بفعل عمرة لما في البقاء على الإحرام من مزيد المشقة، والخطر مع إمكان الخلاص منه.

ولا يجوز له أن يتحلل بعمرة إن استمر على إحرامه حتى دخل وقت الحج في العام القابل، بدخول شوال، بل يجب عليه حينئذ إتمامه، فإن خالف وتحلل بفعل عمرة بعد دخول وقت الإحرام من العام القابل فإن تحلله يمضي وعليه هدي التمتع، لأنه حج بعد عمرته في عام واحد فعليه هدي التمتع<sup>(١)</sup>.

---

(١) الشرح الكبير: ٢ / ٩٥، الشرح الصغير: ١ / ٣٠٥، مواهب الجليل:

٣ / ١٩٨، التاج والإكليل: ٣ / ١٩٨، جواهر الإكليل: ١ / ٢٠٦، القوانين

الفقهية: ص ١٣٤، عقد الجواهر الثمينة: ١ / ٤٤٤.



## الفصل الثاني

### العمرة

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى - : " وسنت العمرة مرة " .

### الشرح

تعريفها:

العمرة لغة: يقال اعتمر فلان إذا أدى العمرة، والعمرة: نسك كالحج، ليس لها وقت معين ولا وقوف بعرفة <sup>(١)</sup>، وقيل أن العمرة لغة: الزيارة <sup>(٢)</sup>.

شرعاً: عبادة ذات إحرام وطواف وسعي، وتحصل السنة بفعلها مرة في العمر <sup>(٣)</sup>.

حكمها: سنة مؤكدة مرة في العمر، وتتدب الزيادة عليها، لكن في عام آخر، لأنه يكره تكرارها في العام الواحد، إلا أن يتكرر دخوله مكة من موضع يجب عليه معه الإحرام، كما لو خرج مع الحج ورجع إلى مكة قبل أشهر الحج فإنه يحرم بعمرة،

(١) المعجم الوجيز: ص ٤٣٤ مادة (عَمَرَ) .

(٢) الفواكه الدواني: ١ / ٤٣٧ .

(٣) الفواكه الدواني: ١ / ٤٣٧، فتح الرحيم: ١ / ١٧٥ .

لأن الإحرام بالحج قبل أشهره مكروه.

ومما يدل على أن العمرة ليست فرضاً:

أ . ما روى عن عبد الله بن عمر . رضي الله عنهما . أن النبي . صلى الله عليه وسلم . قال: بني الإسلام على خمس، شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج وصوم رمضان " (١).

ووجه الدلالة من هذا الحديث: أنه . صلى الله عليه وسلم . ذكر الحج مفرداً ولم يذكر العمرة (٢).

ب . ما روى عن جابر: أن النبي . صلى الله عليه وسلم . سُئل عن العمرة أواجبة هي ؟ قال: " لا، وإن تعتمروا هو أفضل " (٣).

أما قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (٤) فليس فيها

---

(١) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ١ / ٥٧ رقم ٨ باب دعاؤكم إيمانكم من

كتاب الإيمان، صحيح مسلم بشرح النووي: ١ / ١٦٠ رقم ١٦/٢ باب بيان

أركان الإسلام من كتاب الإيمان .

(٢) بداية المجتهد: ١ / ٤٢٧ .

(٣) سنن الترمذي: ٣ / ١٧٤ رقم ٩٣١ باب ما جاء في العمرة من كتاب الحج .

(٤) سورة البقرة: جزء من الآية / ١٩٦ .

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

حجة على الوجوب، لأن الله سبحانه إنما قرنهما بالحج في وجوب الإتمام لا في الابتداء، فلو حج عشر حجج أو اعتمر عشر عُمر لزمه الإتمام في جميعها، وإنما جاءت الآية لإلزام الإتمام لا لإلزام الابتداء (١).

---

(١) أحكام القرآن لابن العربي: ١ / ١١٨ - ١١٩.

مِيقَاتُ الْعُمْرَةِ:

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى - : " وَلِلْعُمْرَةِ أَبَدًا إِلَّا  
الْمُحْرِمَ بِحَجٍّ فَلِتَحْلِيلِهِ وَكُرِهٍ بَعْدَهُمَا وَقَبْلَ غُرُوبِ الرَّابِعِ " .

### الشرح

للعمره مِيقَاتُ زَمَانِي وَمِيقَاتُ مَكَانِي:

١ . المِيقَاتُ الزَمَانِي:

العمره ليس لها وقت معين، لأن وقت الإحرام بالنسبة  
للعمره هو جميع السنه، أي في أي وقت من العام، لما روى عن  
هشام بن عروه عن أبيه: أن رسول الله . صلى الله عليه وسلم . لم  
يعتمر إلا ثلاثاً: إحداهن في شوال واثنيتان في ذي القعدة " (١) .

ومن الجدير بالذكر أن المحرم بحج أو بعمره لا يصح له  
أن يحرم بعمره حتى يفرغ من أعمال الحج أو العمره الأولى،  
وأفضل عمره عمره رمضان (٢)، لقول النبي . صلى الله عليه وسلم

---

(١) موطأ مالك: ص ٢٠٣ رقم ٧٥٧ باب العمره في أشهر الحج من كتاب  
الحج .

(٢) القوانين الفقهية: ص ١٣٦، الشرح الصغير: ١ / ٢٦٥، الشرح  
الكبير: ٢٢/٢ .

∴ " عمرة في رمضان تعدل حجة " (١).

## ٢ . الميقات المكاني:

الميقات المكاني للعمرة هو ميقات الحج بالنسبة لمن هو خارج مكة، أما من كان بمكة فإنه يجب عليه الخروج إلى الحل، لأن ميقاته المكاني الحل، ليجمع بين الحل والحرم، إذ هو شرط في كل إحرام، والجعرانة أولى من التتعيم (٢).

ومما يدل على وجوب الجمع بين الحل والحرم: ما روى عن السيدة عائشة أم المؤمنين . رضي الله عنها . أنها قالت: " خرجنا مع رسول الله . صلى الله عليه وسلم . عام حجة الوداع، فأهللنا بعمرة، ثم قال رسول الله . صلى الله عليه وسلم . " من كان معه هدي فليهلل بالحج مع العمرة، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً "، قالت: فقدمت مكة وأنا حائض، فلم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة، فشكوت ذلك إلى رسول الله . صلى الله عليه وسلم . فقال: " انفضي رأسك وامتشطي وأهلي بالحج ودعي العمرة " قالت: ففعلت فلما قضينا الحج أرسلني رسول الله . صلى الله

---

(١) سنن الترمذي: ٣ / ١٧٨ رقم ٩٣٩ باب ما جاء في عمرة رمضان من كتاب

الحج .

(٢) الشرح الصغير وبلغة السالك عليه: ١ / ٢٦٦، الشرح الكبير: ٢ / ٢٢.

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

عليه وسلم . مع عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق إلى التنعيم  
فاعتمرت، فقال: هذا مكان عمرتك " (١).

---

(١) موطأ مالك: ص ٢٤٨ رقم ٩٢٤ باب دخول الحائض مكة من كتاب الحج،  
صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ٣ / ٥٠٣ رقم ١٥٥٦ باب كيف تهل  
الحائض والنفساء من كتاب الحج.

## أركان العمرة:

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى - : " وَرُكْنُهُمَا الْإِحْرَامُ .. ثُمَّ الطَّوَافُ لَهُمَا سَبْعًا ... ثُمَّ السَّعْيُ سَبْعًا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ مِنْهُ الْبَدْءُ مَرَّةً وَالْعُودُ أُخْرَى ... " .

## الشرح

- ١ . الإحرام من المواقيت أو من الحل .
  - ٢ . طواف بالبيت سبعا .
  - ٣ . السعي بين الصفا والمروة سبعا .
- وذلك على الوجه الذي مرّ بيانه في الحج سواء بسواء، ثم يحلق المعتمر رأسه وجوباً على ما مرّ أيضاً (١) .
- وأخيراً: فإنه ينبغي لمن حج أن يقصد المدينة، فيدخل مسجد النبي . صلى الله عليه وسلم . فيصلّي فيه ويسلم على النبي . صلى الله عليه وسلم .، وعلى ضجيعيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ويتشفع به إلى الله، ويصلي بين القبر والمنبر، ويودع النبي . صلى الله عليه وسلم . إذا خرج من المدينة (٢) .
- لما روى عن أبي هريرة: أن رسول الله . صلى الله عليه وسلم .

(١) الشرح الصغير: ١ / ٢٨٤ .

(٢) القوانين الفقهية: ص ١٣٦ .

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

وسلم . قال: " ما من أحدٍ يسلم عليَّ إلا ردَّ الله عليَّ رُوحِي حتى  
أرد عليه السلام " (١) والله أعلم بالصواب.

---

(١) سنن أبي داود: ٢ / ٢٢٤ رقم ٢٠٤١ باب زيارة القبور من كتاب المناسك .



## الباب الثالث

### الجهاد

#### تعريف الجهاد وحكمة مشروعيته،

#### وحكمه ومتى يتعين الجهاد

المبحث الأول: تعريف الجهاد والحكمة من مشروعيته

وأدلته.

المبحث الثاني: حكم الجهاد ومتى يكون متعين.

#### المبحث الأول

#### تعريف الجهاد والحكمة من مشروعيته وأدلته

الفرع الأول

تعريف الجهاد

الجهاد في اللغة: يقال جاهد الرجل في سبيل الله مجاهدة،

أي بذل وسع طاقته في طلبه ليلبلغ مجهوده ويصل إلى نهايته<sup>(١)</sup>.

ويقال: جاهد العدو مجاهدة، وجهاداً: قاتله، واجتهد: بذل

ما في وسعه، والجهاد قتال من ليس له ذمة من الكفار<sup>(٢)</sup>.

---

(١) مختار الصحاح: ص ٧٤ مادة ( ج ه د )، المصباح المنير: ص ٧١ مادة

( ج ه د ) ٠

(٢) المعجم الوسيط: ١ / ١٤٧ مادة ( جهد ) ٠

وقيل أن الجهاد هو: الدعاء إلى الدين الحق (١).

**تعريف الجهاد شرعاً:** عرّف فقهاء المالكية الجهاد بعدة

تعريفات أذكر منها ما يلي:

١. عرّفه الشيخ محمد الزرقاني بقوله: هو بذل الجهد في قتال الكفار، ويطلق على مجاهدة النفس بتعلم أمور الدين ثم العمل بها ثم على تعليمها، وعلى مجاهدة الشيطان بدفع ما يأتي به من الشبهات، وما يزينه من الشهوات (٢).

٢. وعرّفه ابن عبد السلام بقوله: هو إتياب النفس في مقاتلة العدو (٣).

٣. وعرّفه ابن عرفة بقوله: قتال مسلم كافراً غير ذي عهد لإعلاء كلمة الله أو حضوره له أو دخوله أرضه (٤).

---

(١) - التعريفات للجرجاني: ص ١٠٧.

(٢) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك: ج ٢/٣. دار المعرفة. بيروت. ط سنة

١٤٠٧ هـ. ١٩٨٧ م.

(٣) - مواهب الجليل: ٣ / ٣٤٧.

(٤) - مواهب الجليل: ٣ / ٣٤٧، بلغة السالك: ١ / ٣٥٤، كفاية الطالب

الرباني: ٢ / ٢.

### شرح تعريف ابن عرفة:

قوله "قتال مسلم كافراً غير ذي عهد": يخرج بذلك قتال الذمي المحارب على المشهور من أنه غير نقض.

قوله "لإعلاء كلمة الله": يقتضي أن من قاتل للغنيمة أو لإظهار الشجاعة لم يكن مجاهداً، فلا يستحق الغنيمة، حيث أظهر ذلك ولا يجوز له تناولها حيث علم من نفسه ذلك.

قوله "أو حضور له أو دخوله أرضه له": الضمير في حضوره ودخوله يعود على المسلم، وفي "له" في الموضعين يعود للقتال، وأشار بذلك إلى أن الجهاد أعم من المقاتلة فيسهم لمن حضر المناشبة حتى ولو لم يقاتل<sup>(١)</sup>.

واعلم أيها القارئ الكريم أن الجهاد قبل الهجرة كان حراماً، ثم أذن فيه لمن قاتل المسلمين، ثم أذن فيه مطلقاً في غير الأشهر الحرم، ثم أذن فيه مطلقاً<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الفواكه الدواني: ٤٦٢/١، حاشية العدوي على الكفاية: ٢ / ٢.

(٢) - بلغة السالك: ١ / ٣٥٥.

الفرع الثاني

الحكمة من مشروعية الجهاد

الإسلام في تشريعه للجهاد لم يكن بدعاً من الشرائع السابقة، لأن الجهاد أمر متقدم في الأمم، وبه صلحت الشرائع فلولا الجهاد لتغلب على الحق في كل أمة.

فالحرب أمر طبيعي في البشر، لا تكاد تخلو منه أمة ولا جيل، ولقد أقرته الشرائع السماوية السابقة.

لقد جاءت شريعة الإسلام من أجل خير الناس وسعادتهم، وليس من الحكمة أن يترك الناس يقدمون على القتل لأنفه الأسباب، وليس من الحكمة أن تعمل على إزالة القتل بالكلية، وإنما رأت أن الحكمة تقتضي إقرار أصل القتال تلبية لداعي الفطرة، مع العمل على تهذيبه وتوجيهه الوجهة الصحيحة الصالحة للمجتمع الإنساني، بحيث يكون محصوراً في دائرة ضيقة لتحقيق غاية سامية ألا وهي تمكين دين الله في الأرض ودفع الظلم والعدوان وإخلاء العالم من الشر والفساد، يقول الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهْـدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾<sup>(١)</sup>.

أي لولا القتال والجهاد في سبيل الله الذي شرعه الله سبحانه وتعالى للأنبياء والمؤمنين لاستولى أهل الشرك وعطلوا ما بنته أرباب الديانات

(١) سورة الحج: جزء من الآية / ٤٠.

من مواضع العبادة، ولكنه دفع بأن أوجب القتال ليفرغ أهل الدين للعبادة<sup>(١)</sup>.

والجهاد من العبادات العظيمة، لما رواه أنس بن مالك أن النبي . صلى الله عليه وسلم . قال: " ما من نفس تموت لها عند الله خير فيسرها أن ترجع إلى الدنيا إلا الشهيد، فإن الشهيد يسره أن يرجع إلى الدنيا فيقتل لما يرى من فضل الشهادة " <sup>(٢)</sup>، وروى أيضاً: " ما جميع أعمال البر في الجهاد إلا كبصقة في بحر، وما جميع أعمال البر والجهاد في طلب العلم إلا كبصقة في بحر " <sup>(٣)</sup>.

وإنما كان الجهاد من العبادات العظيمة، وإن كان فيه قتل عباد الله وتعذيبهم وتخريب بلاد الله، لما فيه من إعزاز الدين، لأن الكافر عدو لله وللمسلمين، فشرع إعداماً للكافرين وإحياء لدين الإسلام <sup>(٤)</sup>.

---

(١) - محاضرات في الفقه المالكي: للدكتور / فرحات عبد العاطي سعد . دار

الاتحاد التعاوني للطباعة ط سنة ١٤٢٦ هـ . ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ م .

(٢) - مسند الإمام أحمد: ٣ / ١٥٣ رقم ١٢٥٧٩ . الناشر / مؤسسة قرطبة .

(٣) - ذكره الشيخ النفراوي في الفواكه الدواني، ولم أقف عليه .

(٤) الفواكه الدواني: ١ / ٤٦٢، معين التلاميذ: ١ / ٢٨١، الذخيرة: ٣ / ٣٨٣.

### الفرع الثالث

#### الأدلة على مشروعية الجهاد

الجهاد ثبتت مشروعيته بالكتاب والسنة والإجماع.

أولاً: من الكتاب:

وردت آيات كثيرة في القرآن الكريم تدل على مشروعية الجهاد، أذكر منها ما يلي: .

١ - قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ (١٩٠) وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾ (١).

وجه الدلالة: يستفاد من الآيتين السابقتين أن الله سبحانه وتعالى أمر المسلمين بالجهاد لإعزاز دين الله تعالى وإعلاء كلمته . فالسبيل . بمعنى الطريق، مستعار لدين الله تعالى وكلمته لأنه يتوصل المؤمن به إلى مرضاته تعالى، والقتال يكون للكفار الذين يقاتلونهم، ولكن لا تقتلوا النساء والصبيان والشيخ الكبير، لأن الله

(١) سورة البقرة: الآيتان / ١٩٠، ١٩١٠

سبحانه وتعالى لا يحب المتجاوزين لما حدّ لهم<sup>(١)</sup>.

٢- قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً﴾<sup>(٢)</sup>.

**وجه الدلالة:** لما وعد الله سبحانه وتعالى القاعد والمجاهد بالحسنى عُلم أن الخطاب به للجميع على سبيل البدلية، وأنه يسقط بفعل البعض، ولو كان على الأعيان لكان القاعد بلا ضرورة عاصياً، وما تواتر في السنة إرساله . صلى الله عليه وسلم . قوماً دون آخرين<sup>(٣)</sup>، وقيل أن الله تعالى فضل المجاهدين على القاعدين من أولى الضرر بدرجة واحدة، وفضل الله المجاهدين على القاعدين من غير عذر درجات، لأن الدرجات منازل بعضها أعلى من بعض، والمراد بالحسنة أي الجنة<sup>(٤)</sup>.

---

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: للإمام الألويسي . ج ٢ /

٧٤ . ٧٥ . دار إحياء التراث العربي . بيروت . الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ .

١٩٨٥ م .

(٢) سورة النساء: جزء من الآية / ٩٥٠

(٣) الفواكه الدواني: ١ / ٤٦٣٠

(٤) الجامع لأحكام القرآن: ٥ / ٣٤٤٠

## ثانياً: من السنة النبوية:

وردت أيضاً في السنة النبوية أحاديث كثيرة تدل على مشروعية الجهاد أذكر منها ما يلي:

١ . ما روى عن أبي هريرة . رضي الله عنه . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال: " تكفل الله لمن جاهد في سبيله، لا يخرج من بيته إلا الجهاد في سبيله وتصديق كلماته، أن يدخله الجنة أو يردّه إلى مسكنه الذي خرج منه، مع ما نال من أجر أو غنيمة " (١).

٢ . ما روى عن ابن عباس . رضي الله عنهما . أن النبي . صلى الله عليه وسلم . قال: " غدوة (٢) في سبيل الله أو روحة (٣) خير من الدنيا

---

(١) موطأ مالك: ص ٢٥٩ رقم ٩٥٨ باب الترغيب في الجهاد من كتاب الجهاد .

(٢) غدوة: غداً غدواً من باب قعد ذهب غدوة، وهي ما بين صلاة الصبح وطلوع

الشمس، والغداة: الضحوة، المصباح المنير: ص ٢٦٤ مادة ( غ د ا ) .

(٣) - روحة: الرواح: ضد الصباح، وهو اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل،

ويراد بالروحة الخروج من آخر النهار . مختار الصحاح: ص ١٥٢ مادة (

روح) .



وما فيها (١).

٣ . ما روى عن أبي هريرة: أن رسول الله . صلى الله عليه وسلم . قال: " والذي نفسي بيده لو ددت أني أقاتل في سبيل الله فأقتل ثم أحيا فأقتل ثم أحيا فأقتل " (٢).

**وجه الدلالة:** يتضح من الأحاديث السابقة أنها جاءت كلها ترغب في الجهاد، وتبين فضله، لما فيه من إعزاز دين الله وإعلاء كلمته، وما يترتب على ذلك من الأجر والثواب العظيم.

**ثالثاً: الإجماع:** اجمع العلماء على أن الجهاد فرض في كل سنة، بأن يوجه الإمام كل سنة طائفة ويخرج بنفسه معها، أو يخرج بدله ممن يثق به، ولا يجوز تركه لما فيه من إعلاء كلمة الله وإذلال الكفرة (٣)، وبذلك يكون هناك إجماع من الأمة الإسلامية من عهد النبي . صلى الله عليه وسلم . إلى يومنا هذا على وجوب الجهاد في كل الأزمنة والأمكنة.

---

(١) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ٦ / ١٥ رقم ٢٧٩٢ باب الغدوة والروحة

في سبيل الله من كتاب الجهاد، سنن الترمذي: ٣ / ٥٧٨ رقم ١٦٤٩ باب ما جاء في فضل الغدو والرواح في سبيل الله .

(٢) موطأ مالك: ص ٢٦٩ رقم ٩٨٣ باب الشهداء في سبيل الله من كتاب الجهاد .

(٣) معين التلاميذ: ٢ / ٢٨١، بلغة السالك: ١ / ٣٥٥ .

## الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

## المبحث الثاني

### حكم الجهاد ومتى يكون متعين

#### الفرع الأول

#### حكم الجهاد

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى - : "الْجِهَادُ فِي أَهَمِّ جِهَةٍ كُلِّ سَنَةٍ وَإِنْ خَافَ مُحَارِبًا كَرِيَارَةَ الْكُفَّةِ فَرَضُ كِفَايَةٍ وَلَوْ مَعَ وَالٍ جَائِرٍ".

#### الشرح

الجهاد حكمه فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن  
الباقيين، لقوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ  
كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا  
إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ  
مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ  
بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى  
الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ (٢) ولم يخرج قط رسول

(١) سورة التوبة: الآية / ١٢٢٠

(٢) - سورة النساء: جزء من الآية / ٩٥٠

## الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

الله . صلى الله عليه وسلم . للغزو إلا وترك وبعض الناس، وذلك يقتضي كون هذه الوظيفة فرضاً على الكفاية<sup>(١)</sup>.

ووجوبه الكفائي يكون مع والي المسلمين في كل سنة تأتي، والمراد بالوالي من نصبه أهل الحل والربط من المسلمين للنظر في مصالح العامة والخاصة، وكان مستوفياً للشروط التي تتوقف عليها صحة الولاية، وبايعه الناس على الطاعة، فيجب الجهاد معه ولو كان بعد ذلك جائراً في أحكامه ظالماً في رعيته ولا يجوز عزله إذ عزله يؤدي إلى ما هو أكبر من جوره، وأما غيره من نوابه فيعزل وجوباً متى ظهر منه الجور في الأحكام والظلم للرعية<sup>(٢)</sup>.

ومما يدل على أن الجهاد فرض كفاية<sup>(٣)</sup> من السنة النبوية: ما روى عن أبي هريرة . رضي الله عنه . قال: قال النبي . صلى الله عليه وسلم . "من آمن بالله وبرسوله وأقام الصلاة وصام رمضان كان حقاً على الله أن يدخله الجنة، جاهد في سبيل الله،

---

(١) بداية المجتهد: ١ / ٥٠٥، الفواكه الدواني: ١ / ٤٦٣، كفاية الطالب الرباني:

٣ / ٣، الذخيرة: ٣ / ٣٨٥٠

(٢) سراج السالك: ٢ / ٢٤٠

(٣) الفتح الرباني: ٢ / ١٤٠

أو جلس في أرضه التي ولد فيها، فقالوا: يا رسول الله أفلا نبشر الناس؟ قال: إن في الجنة مائة درجة أعدها الله للمجاهدين في سبيل الله، ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض، فإذا سألتم الله فاسألوه الفردوس فإنه أوسط الجنة وأعلى الجنة . أراه قال: وفوقه عرش الرحمن، ومنه تَفَجَّرُ أنهار الجنة" (١).

واعلم أيها القارئ الكريم أن هناك بعض الأشياء تشارك الجهاد في الفريضة الكفائية منها: إقامة الموسم بعرفة والبيت وبقية المشاهد كل سنة، والقيام بعلوم الشريعة وهي فن الكلام والفقه والتفسير، والحديث، لأن في القيام بها صوناً للدين، وكذلك الفتوى والقضاء، والإمامة العظمى، ودفع الضرر عن المسلمين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والشهادة، والحرف المهمة التي بها صلاح الناس كالحياكة والنجارة، وتجهيز الميت والصلاة عليه (٢).

---

(١) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ٦ / ١٢، رقم ٢٧٩٠ باب درجات

المجاهدين في سبيل الله من كتاب الجهاد .

(٢) الشرح الصغير: ١ / ٣٥٥، الشرح الكبير: ٢ / ١٧٤، جواهر الإكليل:

## الفرع الثاني

### متى يتعين الجهاد

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى - : " وَتَعَيَّنَ بِفَجْئِ الْعَدُوِّ وَإِنْ عَلَى امْرَأَةٍ، وَعَلَى قُرْبِهِمْ إِنْ عَجَزُوا، وَبِتَعَيُّنِ الْإِمَامِ، وَسَقَطَ بِمَرَضٍ، وَصَبًى، وَجُنُونٍ، وَعَمًى، وَعَرَجٍ، وَأَنُوثَةٍ، وَعَجَزٍ عَنْ مُحْتَاجٍ لَهُ، وَرِقٍّ، وَدَيْنٍ حَلٌّ "

### الشرح

بعد بيان الحكم الشرعي للجهاد، وتبين لك أيها القارئ الكريم أنه فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقين، ومع ذلك فقد يتعين الجهاد على كل من يصلح له سواء في ذلك كان ذكراً أم أنثى، صغيراً أم كبيراً، ما دام أنه يستطيع حمل السلاح والدفاع عن أمة الإسلام، وذلك في عدة مواضع:

١ . إذا فاجأ . أي هجم . العدو على بعض بلاد المسلمين بغتة، ولهم قدرة على دفعه فإن الجهاد في هذه الحالة يصبح فرض عين على كل قادر على الجهاد، فيلزمه الخروج ومقاتلة العدو، حتى ولو كانت امرأة أو صبي، لأن الجهاد صار واجباً

عليهم (١).

وبذلك يتبين أن الجهاد متعين على كل واحد إن حلّ العدو بدار الإسلام محارباً لهم، فيخرج إليه أهل تلك الدار خفافاً وثقالاً، شباناً وشيوخاً، ولا يتخلف أحد يقدر على الخروج (٢).

وإن عجز أهل تلك البلاد عن مقاومة العدو فإنه يتعين الجهاد على من كان بمكان مقارب لهم أن يقاتلوا معهم، ومحل التعيين هنا على من بقربهم إن لم يخشوا على نساءهم وبيوتهم من عدو يهجمهم، وإلا تركوا معاونتهم، فإن لم يستطع الجميع وجب على سائر المسلمين حتى يندفع العدو، لأن الإسلام كله يد واحدة (٣).

٢ . يتعين الجهاد بتعيين الإمام، فكل من عينه الإمام للجهاد فإنه يتعين عليه، ولو كان صبياً مطيقاً للقتال أو امرأة، أو ولداً أو مديناً، ويخرجون حتى ولو منعهم الولي من الجهاد، ولأن الإمام إذا منعهم من القتال لمصلحة حرمت مخالفته إلا أن

---

(١) جواهر الإكليل: ١ / ٢٥٢، الشرح الصغير: ١ / ٣٥٥، عقد الجواهر الثمينة:

١ / ٤٦٦٠ .

(٢) التاج والإكليل: ٣ / ٣٤٨٠

(٣) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ١٧٤ وما بعدها، القوانين الفقهية:

ص ١٣٨، بلغة السالك: ١ / ٣٥٦٠

يدهمهم العدو<sup>(١)</sup>.

٣ . استنقاذ أسارى المسلمين من أيدي الكفار ، لقوله تعالى : ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾<sup>(٢)</sup>.

ووجه الاستدلال: أن الله تعالى أراد بذلك من في مكة من الأسرى والعجزة، فإن عجزوا عن القتال وجب عليهم الفداء بأموالهم إن كان لهم مال، فإن اجتمع القدرة والمال وجب أحد الأمرين، لأنه يجب على الإمام فك الأسرى من بيت مال المسلمين، فما نقص عن بيت المال تعين في أموال جميع المسلمين على مقاديرها، ويجب على الأسير الغني فداء نفسه بماله، وأكثر العلماء على أن من فدى أسيراً بغير أمره . وله مال . فإنه يرجع عليه بما دفعه له<sup>(٣)</sup>.

---

(١) حاشية الدسوقي: ٢ / ١٧٥، جواهر الإكليل: ١ / ٢٥٢، مواهب الجليل:

٣ / ٣٤٩، شرح الزرقاني على الموطأ: ٢/٣، عقد الجواهر الثمينة:

١ / ٤٦٤٠

(٢) - سورة النساء: جزء من الآية / ٧٥٠

(٣) القوانين الفقهية: ص ١٣٨، الذخيرة: ٣ / ٣٨٩٠



## الباب الرابع

## الطلاق

## الفصل الأول

### تعريف الطلاق وحكمه والسني منه والبدعي

هذا الفصل سوف أقوم بمشيئة الله تعالى بتقسيمه إلى

ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الطلاق لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: حكم الطلاق.

المبحث الثالث: الطلاق السني والطلاق البدعي.

## الباب الرابع

### الطلاق

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى -: "طلاق السنة: واحدةً بَطْهَرٍ لَمْ يَمَسَّ فِيهِ بِلَا عِدَّةٍ وَإِلَّا فَبَدْعِي، وَكُرْهَ فِي غَيْرِ الْحَيْضِ، وَلَمْ يُجْبَرْ عَلَى الرَّجْعَةِ: كَقَبْلِ الْغَسْلِ مِنْهُ أَوْ التَّيْمُمِ الْجَائِزِ، وَمَنْعَ فِيهِ، وَوَقَعَ وَأُجِبَ عَلَى الرَّجْعَةِ وَلَوْ لِمَعْتَادَةِ الدَّمِ لَمَّا يَضَافُ فِي لِلأَوَّلِ عَلَى الْأَرْجَحِ، وَالْأَحْسَنَ عَدَمَهُ لِأَخْرِ الْعِدَّةِ، وَإِنْ أَبَى: هَدَّدَ ثُمَّ سَجَنَ ثُمَّ ضُرِبَ بِمَجْلَسٍ وَإِلَّا ارْتَجَعَ الْحَاكِمُ، وَجَازَ: الْوُطْءُ بِهِ وَالتَّوَارِثُ، وَالْأَحَبُّ: أَنْ يُمَسِكَهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرَ وَفِي مَنْعِهِ فِي الْحَيْضِ لِتَطْوِيلِ الْعِدَّةِ لِأَنَّ فِيهَا جَوَازَ طَلَاقِ الْجَامِلِ وَغَيْرِ الْمَذْخُولِ بِهَا فِيهِ أَوْ لِكَوْنِهِ تَعَبُّدًا لِمَنْعِ الْخُلْعِ وَعَدَمِ الْجَوَازِ وَإِنْ رَضِيَتْ وَجَبَرَهُ عَلَى الرَّجْعَةِ وَإِنْ لَمْ تَقَمْ: خِلَافٌ، وَصَدَقَتْ أَنَّهَا حَائِضٌ وَرَجَحَ: إِدْخَالَ خُرْقَةٍ وَتَنْظَرُهَا النِّسَاءُ إِلَّا أَنْ يَتَرَفَعَا طَاهِرًا فَقَوْلُهُ: وَعَجَلَ فَسَخَ الْفَاسِدَ فِي الْحَيْضِ وَالطَّلَاقِ عَلَى الْمَوْلَى وَأُجِبَ عَلَى الرَّجْعَةِ لَا لِعَيْبٍ، وَمَا لِلْمَوْلَى فَسْخُهُ أَوْ لِعُسْرِهِ بِالنَّفَقَةِ: كَاللَّعَانِ وَنَجَزَتْ الثَّلَاثُ فِي شَرِّ الطَّلَاقِ وَنَحْوِهِ وَفِي: طَالِقٍ ثَلَاثًا لِلْسُنَّةِ إِنْ دَخَلَ بِهَا وَإِلَّا فَوَاحِدَةً: كَخَيْرِهِ أَوْ وَاحِدَةً عَظِيمَةً أَوْ قَبِيحَةً أَوْ كَالْقَصْرِ وَثَلَاثًا لِلْبِدْعَةِ أَوْ بَعْضُهُنَّ لِلْبِدْعَةِ وَبَعْضُهُنَّ لِلْسُنَّةِ فَثَلَاثٌ فِيهِمَا".

## الشرح

### الفصل الأول

#### تعريف الطلاق وحكمه والسني منه والبدعي

هذا الفصل سوف أقوم بمشيئة الله تعالى بتقسيمه إلى

ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الطلاق لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: حكم الطلاق.

المبحث الثالث: الطلاق السني والطلاق البدعي.

## المبحث الأول

### تعريف الطلاق لغة واصطلاحاً

أولاً: الطلاق لغة:

**الطلاق في اللغة معناه:** الترك والمفارقة، تقول طلقت البلاد أي تركتها وفارقتها، وطلق على رأيه في كذا أي تركه وفارقه فلم يعمل به، وقيل الطلاق لغة: حل الوثاق، يقال: أطلق الفرس والأسير فهو من إزالة القيد، ثم استعمل في إرسال العصمة، لأن الزوجة كالموثقة، والمطلق لها كأن أطلقها من وثاقها.

ويقال: ناقة طالق إذا كان مرسله بلا قيد، أي مخلاة، ترعى وحدها، فمعناه الحل والانحلال، وطلقت المرأة طلاقاً إذا تحللت أي أحلها زوجها من قيود النكاح، فتكون مرسله من نكاحها لانحلال عقد النكاح بلفظ الطلاق<sup>(١)</sup>.

ثانياً: الطلاق اصطلاحاً:

عرّف المالكية الطلاق بعدة تعريفات أذكر منها ما يلي:

---

(١) المعجم الوسيط: ٢ / ٥٨٣ مادة ( طلق )، المصباح المنير: ص ٢٢٤، مادة

( ط ل ق )

- أ . الطلاق هو: حل العصمة المنعقدة بين الزوجين <sup>(١)</sup>.
- ب . وقيل هو: خلع العصمة بالطلاق على عوض <sup>(٢)</sup>.
- ج . وقيل هو: صفة حكمية ترفع حلية متعة الزوج بزوجته <sup>(٣)</sup>.
- د . وعرفه ابن عرفة بقوله:
- صفة حكمية ترفع حلية متعة الزوج بزوجته، موجباً تكررها مرتين حرمتها عليه قبل زوج <sup>(٤)</sup>.
- شرح تعريف ابن عرفة:
- قوله " صفة حكمية ": أي يحكم العقل بثبوتها، ومعناها:
- ترتب الأثر الناتج عن لفظ الطلاق وهو حل العصمة.
- وقوله " ترفع حلية ": معنى ذلك أن الطلاق يترتب عليه منع استباحة الزوجة، ومن المعلوم أن رفع الحلية يغيّر الحرمة،

---

(١) المقدمات: ٥ / ٣١٦، كفاية الطالب الرباني: ٢ / ٦٢، أحكام

القرطبي: ٣/١٢٦٠

(٢) - لباب اللباب: ص ١٢٧٠

(٣) معين التلاميذ: ٢ / ٣١٢٠

(٤) شرح حدود ابن عرفة الموسوم الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن

عرفة الوافية: لأبي عبد الله محمد الرصاع . ج ١ / ٢٧١ . دار الغرب

الإسلامي . الطبعة الأولى ١٩٩٣م، حاشية العدوي على الكفاية: ٢ / ٦٢٠

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

لأن التحريم يترتب عليه رفع الحلية والمتعة بالزوجة بصفة مطلقة.

وقوله " موجباً تكررها مرتين حرمتها عليها قبل زوج ": أي أن هذه الصفة إذا تكررت مرتين فإنها توجب تحريم الزوجة على الزوج.

وكان الأولى أن يعبر بلفظ " ثلاث " بدلاً من مرتين، لأن ذلك هو المحرم بصفة نهائية، ولعله أراد بلفظ " مرتين " الطلاق الثاني والثالث، لأن الأول يصدق عليه التكرار، أو لعله أراد بذلك الطلاق الرجعي الذي يمكن للزوج أن يرجع لنزوجه بعده، مصداقاً لقوله تعالى ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ﴾<sup>(١)</sup>.

---

(١) سورة البقرة: جزء من الآية / ٢٢٩.

## المبحث الثاني

### حكم الطلاق

الأصل في الطلاق أنه مباح، والدليل على ذلك: (١).

أ- قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ (٢).

**وجه الدلالة:** يستفاد من هذه الآية أن عدد مرات الطلاق مرتان، لأن ذلك هو الإمساك بالمعروف الوارد في الآية، ويكون بالرجعة الثانية بعد الطلقة الثانية، والتسريح يكون بعد الطلقة الثالثة، وقيل: التسريح بإحسان هو الإمساك حتى تنقضي العدة، وكلاهما ممكن مراد (٣).

ب- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ (٤).

**وجه الدلالة:** يستفاد من هذه الآية أيضاً إباحة الطلاق،

---

(١) أحكام القرطبي: ٣ / ١٢٦، أحكام ابن العربي: ١ / ١٨٩.

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية / ٢٢٩.

(٣) أحكام ابن العربي: ١ / ١٩١.

(٤) سورة الطلاق: جزء من الآية / ١.

### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

لأن فيها خطاب للنبي . صلى الله عليه وسلم . حيث خوطب بلفظ الجماعة تعظيماً وتقديماً له . صلى الله عليه وسلم . ، لأنه ثبت أنه . صلى الله عليه وسلم . طلق السيدة حفصة . رضي الله عنها . ثم راجعها ، فنزلت هذه الآية حيث قيل له . صلى الله عليه وسلم . راجعها فإنها قوامه صوامة ، وهي من أزواجك في الجنة ، وهو خطاب للنبي . صلى الله عليه وسلم . والمراد به أمته أيضاً ، فالخطاب له وحده والمعنى له وللمؤمنين ، لأن الله تعالى إذا أراد بالخطاب المؤمنين ساقه بقوله " يا أيها النبي " ، فإذا كان الخطاب باللفظ والمعنى جميعاً له قال : " يا أيها الرسول " (١).

ج . ما روى عن أبي أسيد . رضي الله عنه . قال : " خرجنا مع النبي . صلى الله عليه وسلم . حتى انطلقنا إلى حائط يقال له الشوط (٢) ، حتى انتهينا إلى حائطين جلسنا بينهما ، فقال النبي . صلى الله عليه وسلم . اجلسوا ها هنا ودخل ، وقد أتى بالجونية ، فأنزلت في بيت في نخل في بيت أميمة بنت النعمان بن شراحيل ، ومعها دايتها حاضنة لها . فلما دخل عليها النبي . صلى الله عليه وسلم . قال : هبي نفسك لي ، قالت : وهل تهب

---

(١) أحكام القرطبي: ١٨ / ١٤٨ .

(٢) - الشوط: بستان في المدينة معروف .

الملكة نفسها للسُّوقَةِ ؟ قال: فأهوى بيده يضع يده عليها لتسكن، فقالت: أعوذ بالله منك، فقال: قد عدت بمعاذ، ثم خرج علينا فقال: يا أبا أسيد اكسها رازقين<sup>(١)</sup> وألحقها بأهلها<sup>(٢)</sup>.

**وجه الدلالة:** يستفاد من الحديث الشريف أن هذا الحديث فيه دلالة واضحة على إباحة الطلاق، ولو لم يكن مباح لما أوقعه النبي . صلى الله عليه وسلم .، أما وقد حدث منه . صلى الله عليه وسلم . فدل ذلك على إباحته.

أما بالنسبة لقول الجونية في الحديث: " وهل تهب الملكة نفسها للسُّوقَةِ "، فالمراد منه أن السوقَ عندهم من ليس بملك كائناً من كان، فكأنها استبعدت أن يتزوج الملكة من ليس بملك، وكان - صلى الله عليه وسلم - قد خير أن يكون ملكاً نبياً فاختار أن يكون عبداً نبياً تواضعاً منه . صلى الله عليه وسلم . لربه، ولم يؤاخذها النبي . صلى الله عليه وسلم . بكلامها معذرة لها

---

(١) الرازقين: الرازقية ثياب من كتان بيض طوال، يكون في داخل بياضها زرقه

فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٩ / ٣١١.

(٢) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ٩ / ٣٠٧ رقم ٥٢٥٥ باب من طلق من

كتاب الطلاق .



لقرب عهدها بجاهليتها (١).

#### د . الإجماع على إباحة الطلاق.

وهنا يثور التساؤل: إذا كان الطلاق الأصل فيه أنه مباح، فما المقصود من قول النبي . صلى الله عليه وسلم . " أبغض الحلال إلى الله الطلاق" (٢)؟

**أقول وبالله التوفيق:**

المباح هو ما استوى طرفاه، وليس منه مبغوض ولا أشد مبغوضية، والحديث يقتضي ذلك، لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه، ويجاب عن ذلك أن معنى الحديث: أقرب الحلال للبغض الطلاق، لأن المباح لا يبغض بالفعل، لكن قد يقرب له إذا خالف الأولى، والطلاق من أشد أفراد خلاف الأولى، فيكون الطلاق حالاً، إلا أنه خلاف الأولى، أي عدم ارتكابه أولى لما فيه من قطع الألفة (٣).

---

(١) فتح الباري: ٩ / ٣١٠.

(٢) سنن أبي داود: ٢ / ٢٦١ رقم ٢١٧٨ باب في كراهية الطلاق من كتاب الطلاق، سنن ابن ماجه: ج ١ / ٦٥٠ رقم ٢٠١٨ باب حدثنا سويد بن سعيد من كتاب الطلاق .

(٣) - حاشية الدسوقي: ٢ / ٣٦١، الشرح الصغير: ١ / ٤٤٧.

واعلم أيها القارئ الكريم أن الطلاق تعتريه الأحكام الأربعة من وجوب وندب، وحرمة وكراهة.

### **الطلاق الواجب:**

يكون الطلاق واجباً لعارض كما لو علم أن بقاءها يوقعه في محرّم إذا كان ينفق عليها من حرام، وغير النفقة كالضرب المبرح أو السبّ المتحقق وقوعه بالفعل، ومحل وجوب طلاقها عند الإنفاق عليها من حرام ما لم يخش بفراقها الزنا، وإلا فلا يجب عليه طلاقها ويقتصد في الإنفاق ما أمكن.

### **الطلاق المندوب:**

يكون الطلاق مندوباً كما لو كانت الزوجة بذئئة اللسان، ويخاف منها الوقوع في الحرام لو استمرت عنده، كأن يضربها ضرباً مبرحاً، أو يسبها ويسب والديها، أو كانت قليلة الحياء تتبرج إلى الرجال، وأكثر الزوجات يسب أم الزوج خاصة إذا كانت تقيم مع ابنها، وذلك حرام عليها.

ويراد بالخوف من الوقوع في الحرام إذا استمرت عنده هنا الشك أو الظن، أما إذا علم أو تيقن من ذلك فإن الطلاق في هذه الحالة يصبح واجباً.

### **الطلاق الحرام:**

يكون الطلاق حراماً كما لو علم أنه إن طلقها وقع في

الحرام كالزنا، وذلك لتعلقه بها، أو لعدم قدرته الزواج بغيرها، ففي هذه الحالة يحرم عليه طلاقها حتى ولو أدى الأمر إلى أن ينفق عليها من حرام كما علمت في الطلاق الواجب.

### الطلاق المكروه:

يكون الطلاق مكروهاً كما لو كان له رغبة في النكاح، أو يرجو به نسلًا، أو إذا طلقها انقطع عن عبادة مندوبة ككونها معينة على طلب العلم المندوب، ولم يخش الوقوع في الزنا إن هو فارقتها (١).

### الحكمة من مشروعية الطلاق:

في مشروعية النكاح مصالح للعباد دينية ودنيوية، وفي الطلاق إكمال لهذه المصالح، إذ قد لا يوافق النكاح فيطلب الخلاص منه عند تباين الأخلاق وظهور البغضاء الموجبة لعدم إقامة حدود الله، فشرعه رحمة منه سبحانه، وفي جعله عدداً حكمة لطيفة، لأن النفس كذوبة ربما تظهر عدم الحاجة إلى المرأة والحاجة إلى مفارقتها، فإذا وقع الطلاق حصل الندم وضاق الصدر وقلَّ الصبر، فشرعه تعالى ثلاثاً ليَجرب نفسه في المرة الأولى، فإذا أثبت له الواقع صحة ما أقدم عليه استمر حتى

---

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٣٦١، الشرح الصغير وبلغة

السالك عليه: ١ / ٤٤٧ وما بعدها، سراج السالك: ٢ / ٧٠.

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

تتقضي العدة، وإلا أمكنه التدارك بالرجعة، ثم إذا عادت النفس لمثل الأول وغلبته حتى عاد إلى طلاقها، نظر أيضاً فيما يحدث له فما يوقع الثالثة إلا وقد جرب أثره في حال نفسه، ثم حرمها عليه بعد انتهاء العدد حتى تنكح زوجاً غيره ليثاب بما فيه غيظه وهو الزوج الثاني على ما عليه من جبلة الفحولية بحكمته ولطفه تعالى بعباده (١).

---

(١) شرح الزرقاني على الموطأ: ٣ / ١٦٦.

### المبحث الثالث

#### الطلاق السني والطلاق البدعي

سوف أتكلم بمشيئة الله تعالى في هذا المبحث عن الطلاق السني والطلاق البدعي بشيء من التفصيل:

#### الفرع الأول

#### الطلاق السني

وجه تسميته بالسني:

يقصد بالطلاق السني: أي الطلاق الذي أذنت السنة في فعله، وليس المراد أن الطلاق سنة، لأن أبغض الحلال إلى الله الطلاق، وقيل: أن أحكام الطلاق وقيوده عُلِّمت من السنة فلذلك أضيف إليها.

إلا أن ذلك يمكن الرد عليه: بأن الإذن في الطلاق قد وقع في القرآن الكريم، حيث قال جل شأنه: " لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ <sup>(١)</sup> .

وقيل أيضاً: أن المراد بالسنة هنا هي الطريقة الشرعية

---

(١) سورة البقرة: جزء من الآية / ٢٣٦.

التي هي في مقابلة البدعة (١).

واعلم أيها القاريء الكريم أن الطلاق السني لا يكون سُنيّاً إلا إذا كان مستوفياً للشروط الآتية:

١ . أن يكون طلبة واحدة لا أكثر: لأن ما زاد على الواحدة فهو بدعة، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ (٢).

وجه الاستدلال: الآية توجب أن يكون الطلاق الواقع من الزوج واجباً لعدة في حال تعدد الزوجة منه، والطلاق الذي يقع ثانياً أو ثالثاً لا يوجب عدة، فكان ممنوعاً لأنه واقع على خلاف المأمور به (٣).

٢ . أن تكون الطلبة كاملة، لا بعض طلبة، كنصف طلبة مثلاً.

٣ . أن يقع الطلاق في طهر، لا في حيض أو نفاس.  
والدليل على ذلك: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ

---

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٣٦١.

(٢) سورة الطلاق: جزء من الآية / ١.

(٣) الإشراف: ٢ / ٧٤٠، المنقّى: ٤ / ٤.

**النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ** ﴿١﴾.

**وجه الاستدلال:** المراد بقوله " لعدتهن " أو في عدتهن، وفي الزمان الذي يصلح لعدتهن، وهو الوقت الذي تعتد به المرأة المطلقة وهو الطهر الذي تطلق فيه (٢).

ويؤيد ذلك ما روى عن عبد الله بن عمر في تفسيره لهذه الآية، حيث روى عن عبد الله بن دينار أنه قال: سمعت عبد الله بن عمر قرأ: " يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لِقُبْلِ عدتهن " (٣) أي أن يطلقها طاهراً فتلك المدة التي تستقبل بها العدة، يريد أن تبدأ فيها، ولا خلاف في أنه لا يجوز الطلاق في حال الحيض فثبت أن الأمر بالطلاق تناول حال الطهر، وثبت بذلك أن زمن الطهر هو الذي يقع الاعتداد به، وهو الذي تستقبل العدة به (٤).

**ومما يدل على حرمة طلاق الحائض من السنة النبوية:**

ما روى عن نافع أن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله . صلى الله عليه وسلم .، فسأل عمر ابن الخطاب رسول الله . صلى الله عليه وسلم . عن ذلك، فقال: "

---

(١) سورة الطلاق: جزء من الآية /١.

(٢) أحكام القرطبي: ١٨ / ١٥٣، المنتقى: ٩٥ / ٤.

(٣) موطأ مالك: ص ٣٥٣ رقم ١٢٣٢ باب جامع الطلاق من كتاب الطلاق .

(٤) المنتقى: ١٢٤ / ٤.

### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

مره فليراجعها، ثم يمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس، فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء " (١).

وفي رواية للإمام مسلم: فتغيظ رسول الله . صلى الله عليه وسلم . (٢).

**وجه الاستدلال:** قول النبي . صلى الله عليه وسلم . فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق له النساء "، فيه دليل على أنه لا يجوز لأحد أن يطلق امرأة في دم حيض ولا دم نفاس، والعدة التي أشار إليها رسول الله . صلى الله عليه وسلم . يقتضي منع الطلاق في غيرها (٣).

أيضاً: تغيظ رسول الله من فعل عبد الله بن عمر، فيه دلالة على أنه أقدم على أمر ليس له أصل في الشرع ومخالف

---

(١) موطأ مالك: ص ٣٤٦ رقم ١٢٠٥ باب ما جاء في الأقراء وعدة الطلاق من كتاب الطلاق، صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ٩ / ٢٩٥ رقم ٥٢٥١ باب قول الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ من كتاب الطلاق، صحيح مسلم بشرح النووي: ٥ / ٢٤٩ رقم ١ / ١٤٧١ باب تحريم طلاق الحائض من كتاب الطلاق .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي: ٥ / ٢٥٠ رقم: ٤ / ١٤٧١ باب تحريم طلاق الحائض من كتاب الطلاق .

(٣) المنتقى: ٤ / ٩٦ .



للشريعة السمحاء.

ومما يدل على ذلك أيضاً: أن الإجماع قد حصل على أن الطلاق في الحيض ممنوع وفي الطهر مأذون فيه <sup>(١)</sup>.  
٤ . يشترط أيضاً ألا يطأ المطلق مطلقته في الطهر الذي طلق فيه.

ودليل ذلك يؤخذ من حديث . عبد الله بن عمر السابق ذكره، حيث جاء فيه قول النبي . صلى الله عليه وسلم . " ثم تطهر، ثم إن شاء أمسكها بعد، وإن شاء طلق قبل أن يمس ."

٥ . أن لا يوقعه عليها في عدتها من طلاق رجعي قبل هذا الطلاق.

٦ . أن يقع الطلاق على جملة المرأة، لا على بعضها، كيدها مثلاً.

فإذا انتفت هذه الشروط أو بعضها، بأن أوقع المطلق أكثر من طلقة واحدة، أو أوقع بعض طلقة، أو أوقعها في حيض أو نفاس، أو في طهر مسها فيه، أو أردف طلقة أخرى في عدة طلاق رجعي، أو أوقع الطلقة على بعض المرأة، فهو طلاق بدعي <sup>(٢)</sup>.

---

(١) أحكام القرطبي: ١٨ / ١٥٣.

(٢) الشرح الصغير: ١ / ٤٤٨، الشرح الكبير: ٢ / ٣٦١.

## الفرع الثاني

### الطلاق البدعي

سبق القول من أنه إذا انتفى شرط من الشروط التي يجب توافرها في الطلاق السني فالطلاق في هذه الحالة هو طلاق بدعي.

أنواع الطلاق البدعي: الطلاق البدعي إما أن يكون مكروه أو محرم.

#### أولاً: الطلاق البدعي المكروه:

هو الطلاق الواقع في غير الحيض والنفاس، كما لو طلقها في طهر مسها فيه، أو طلق أكثر من واحدة في طهر لم يمس فيه، وأولى إذا كان في طهر مسها فيه.

وظاهر كلامهم أن الزائد على الواحدة مكروه، إلا أن الإمام اللخمي - رحمه الله - يرى أن إيقاع اثنتين مكروه، وثلاثة ممنوع أي حرام<sup>(١)</sup>.

#### والعلة في كراهة الطلاق الواقع في الطهر الذي مسها فيه:

إذا فعل الرجل ذلك وأوقع الطلاق في الطهر الذي مسها فيه، فإن ذلك يؤدي إلى أن يحدث التباس على المرأة في عدتها،

---

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٣٦١ وما بعدها.

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

فلا تدري هل تعتد بالإقراء، أو بوضع الحمل، لاحتمال أن تكون قد حملت من ذلك الوطء، فمن أجل ذلك كره له أن يدخل عليها اللبس في العدة، وأمر أن لا يطلقها إلا في موضع تعرف فيه عدتها لكي تستقبلها.

وقيل: إنما نهى عن ذلك كي تكون المرأة مستبرأة: فيكون المطلق على يقين من نفي الحمل إن أتت بولد وأراد هو أن ينفيه<sup>(١)</sup>.

**حكمه:** الطلاق البدعي المكروه يقع ويُحسب طلاقاً، ولا يجبر المطلق على الرجعة إذا كان لا يريد الرجوع، أيضاً لا يجبر على الرجعة إذا طلقها قبل الغسل من الحيض، وبعد أن رأت علامة الطهر من قصة أو جفوف، أو طلقها قبل التيمم الذي يجوز به الوطء بعد رؤية علامة الطهر لأجل مرض أو عدم وجود الماء، فقد أعطيت تلك المرأة التي رأت علامة الطهر ولم تغتسل حكم الحائض من حيث منع الطلاق وحكم الطاهر من حيث عدم الجبر على الرجعة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) المقدمات: ٥ / ٣١٨.

(٢) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٣٦٢.

## ثانياً: الطلاق البدعي المحرم:

هو الطلاق الذي يقع في الحيض أو النفاس بعد الدخول بالمرأة ولم تكن حامل، وكذلك الطلاق الواقع ثلاثة.

العلة من تحريم الطلاق في الحيض أو النفاس: اختلف فقهاء المالكية في ذلك على قولين:

الأول: الطلاق في الحيض والنفاس محرم لأنه معلل بتطويل العدة على المرأة، لأن أولها يبتديء من الطهر بعد الحيض، فأيام الحيض الذي طلق فيه لغو لم تحسب من العدة، فليست هي فيها زوجة ولا معتدة.

واستدل من تمسك بهذا الرأي بأمرين: أولهما: أنه يجوز طلاق الحامل في الحيض.

ثانيهما: يجوز طلاق غير المدخول بها في الحيض، لأنه لا يوجد هنا تطويل عليهما، لأن عدة الأولى بوضعها والثانية لا عدة لها.

فلو كان المنع في الحيض تعبداً لحكم بمنع الطلاق في الحيض حتى ولو كانت المرأة حاملاً أو غير مدخول بها، مع أنه حكم بجواز طلاقهما، وهذا القول شهره ابن الحاجب.

الثاني: أن منع الطلاق في الحيض أو النفاس إنما هو أمر تعبدى غير معلل بعلة معينة، واستدل من تمسك

بهذا الرأي بثلاثة أدلة:

- ١ . لمنع طلاق الخلع في الحيض، فلو كان المنع في الحيض معللاً بتطويل العدة لجاز الخلع في الحيض، لأن الحق لها وقد رضيت بإسقاطه، بل طلبت ذلك وأعطت عليه مالملاً.
- ٢ . لأجل عدم جواز الطلاق في الحيض حتى وإن رضيت المرأة بالطلاق فيه، ولو كان المنع للتطويل لجاز وقوعه إذا رضيت به المرأة، لأن الحق لها وقد أسقطته.
- ٣ . جبره على الرجعة وإن لم تقم بحقها، ولو كان المنع للتطويل لم يجبر إذا لم تقم عليه، وهذا القول قال عنه الإمام اللخمي . رحمه الله . هو ظاهر المذهب (١).

#### الدليل على حرمة الطلاق بلفظ الثلاث:

الجمع بين الطلاق الثلاث في كلمة واحدة بدعة، ويدل على ذلك:

أ . قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ (٢).

فالله سبحانه وتعالى أمر في هذه الآية بالطلاق للعدة،

---

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٣٦٣، الشرح الصغير: ١ / ٤٤٨٠

(٢) سورة الطلاق: جزء من الآية / ١.

### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

وقرنه بما دل على أن المراد به الطلاق الرجعي، لقوله تعالى: ﴿لَا تَذَرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾<sup>(١)</sup>، أي ندماً، فيكون للمطلق طريق إلى تلافي الطلاق بالارتجاع، ثم وصفه بما يقتضي الإثم، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾<sup>(٢)</sup>، فمن طلق ثلاثاً في كلمة واحدة، فقد عصى ربه وتعدى حدوده وظلم نفسه وأطاع الشيطان فلم يجعل له مخرجاً<sup>(٣)</sup>.

ب . ما روى عن محمود بن لبيد قال: أخبر رسول الله . صلى الله عليه وسلم . عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً فقام غضباناً ثم قال: أُلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم، حتى قام رجل وقال: يا رسول الله ألا أقتله " <sup>(٤)</sup>.

وجه الاستدلال: أنه لما بين النبي . صلى الله عليه وسلم . الغضب لهذا الفعل الذي هو الجمع بين الثلاث في كلمة واحدة، فإن ذلك يدل على حرمة، ولأنه سبب يحرم البضع بفعله من

---

(١) سورة الطلاق: جزء من الآية / ١.

(٢) سورة الطلاق: جزء من الآية / ١.

(٣) الإشراف: ٢ / ٧٣٧، المقدمات: ٥ / ٣١٩.

(٤) سنن النسائي: ٦ / ١٤٢ باب الثلاث المجموعة وما فيه من التغليظ من

غير حاجة فوجب كونه ممنوعاً كالظهار (١).

ج . ما روى عن الإمام مالك . رحمه الله .: أنه بلغه أن رجلاً قال لعبد الله بن عباس: إني طلق امرأتي مائة تطليقة، فماذا ترى عليّ ؟ فقال له ابن عباس: طَلَقْتُ مِنْكَ لثَلَاثَ، وَسَبْعَ وَتَسْعُونَ اتخذت بها آيات الله هزواً " (٢).

**ولكن هل يقع الطلاق الثلاث بلفظ واحد ويلزم المطلق أم لا ؟**

أقول وبالله التوفيق: الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع، ونقل ابن عبد البر وغيره الإجماع على لزوم الثلاث إذا أوقعها في لفظ واحد، واشتهر عن ابن تيمية . رحمه الله . أنه يلزمه طليقة واحدة، واعتبر بعض الفقهاء أن ذلك يُعد خرقاً للإجماع (٣).

ومما يدل على لزوم الطلاق الثلاث بلفظ واحد:

أ . قوله تعالى: ﴿لَا تَذَرْنِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثْ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ (٤).

**وجه الاستدلال:** المراد بالأمر في الآية: الندم الذي يمكن

---

(١) الإشراف: ٢ / ٧٣٨.

(٢) موطأ مالك: ص ٣٢٨ رقم ١١٤٨ باب ما جاء في البتة من كتاب الطلاق .

(٣) الشرح الصغير: ١ / ٤٤٨.

(٤) سورة الطلاق: من الآية ١/.

### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

تلافية بالرجعة، فأمرنا سبحانه وتعالى أن نطلق ما نملك معه الرجعة لنلا يلحقنا ندم عليه، فلولا أنه يقع إذا أوقعناه على هذا الوجه لما كان لهذا القول معنى، ولقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾<sup>(١)</sup> وهذا موضوعه الزجر عن الفعل والردع عنه، فلولا أنه واقع لما وصفه سبحانه وتعالى بأنه ظالم نفسه، لأنه يكون لغواً، والملاغي لا يقال له ذلك<sup>(٢)</sup>.

ب . ما روى أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته سُهِيمَةَ ألبتة، فأخبر النبي . صلى الله عليه وسلم . بذلك، وقال: والله ما أردت إلا واحدة، فقال رسول الله . صلى الله عليه وسلم : " والله ما أردت إلا واحدة ؟ فقال ركانة: والله ما أردت إلا واحدة، فردها إليه رسول الله . صلى الله عليه وسلم . فطلقها الثانية في زمان عمر، والثالثة في زمان عثمان " <sup>(٣)</sup>.

**وجه الاستدلال:** يستفاد من هذا الحديث أن الطلاق بأكثر

---

(١) سورة الطلاق: من الآية / ١ .

(٢) الإشراف: ٢ / ٧٣٨ . ٧٣٩ .

(٣) سنن أبي داود: ٢ / ٢٧٠ رقم ٢٢٠٦ باب في البتة من كتاب الطلاق، سنن الترمذي: ٣ / ٣١٢ رقم ١١٧٧ باب ما جاء في الرجل يطلق امرأته البتة من



من واحدة أو بما زاد على الواحدة لو لم يكن واقعاً لما أقدم النبي .  
صلى الله عليه وسلم . على تحليفه بأنه ما أراد إلا واحدة، فدل  
ذلك على أن الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع ويلزم صاحبه.

ج . إجماع الصحابة: لأن هذا مروي عن ابن عمر  
وعمران ابن حصين وعبد الله بن مسعود وابن عباس وأبي هريرة  
وعائشة . رضي الله عنهم . ولا مخالف لهم (١).

### ما الحكم لو حدث النزاع بين الزوجين في الطلاق في الحيض؟

إذا حدث خلاف بين الزوجين في الزمن الذي تم فيه  
الطلاق، فقالت الزوجة طلقني في وقت الحيض، وقال الزوج  
طلقتها في حال طهرها، وترافعا وهي حائض، فإن المرأة تصدق  
بيمين، ولا تكلف بإدخال خرقة في فرجها، ولا ينظرها النساء لأنها  
مؤتمنة على فرجها، خلافاً لمن قال من أن النساء ينظرن لمحل  
الدم من فرجها، وإدخال خرقة في فرجها وينظرها النساء بعد  
إخراجها منه، فإن رأين بها أثر الدم صدقت، وإلا فلا، لأنه لا  
ضرر عليها في الاختبار.

فإن ترافعا الزوجان للحاكم حال كون الزوجة طاهرة،

فالقول قول الزوج ولا يجبر على الرجعة (١).

### الآثار المترتبة على الطلاق في الحيض والنفاس:

لقد علمت أيها القارئ الكريم من أن الطلاق في الحيض أو النفاس ممنوع شرعاً، حتى ولو طابته المرأة، مع أنه من حقها ورضيت بإسقاطه، إلا إذا كانت حاملاً أو كانت غير مدخول بها، لأن محل المنع إنما هو في المرأة المدخول بها غير الحامل، ويترتب على ذلك ما يأتي:

#### أولاً: وقوع الطلاق:

أي أن الطلاق إذا وقع في الحيض فإنه يعتد به، وكان طلاقاً (٢) ومما يدل على ذلك:

أ . قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ (٣).

وجه الاستدلال: أن الآية جاءت عامة، لأن المولى عز وجل لم يفرق بين كون الطلاق في حال الحيض، أو حال الطهر، ولا يخلو أن

---

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٣٦٣ . ٣٦٤، الشرح الصغير

وبلغة السالك عليه: ١ / ٤٤٩، المنتقى: ٤ / ٩٥.

(٢) بداية المجتهد: ٢ / ٧٩، الإشراف: ٢ / ٧٣٦، أحكام القرطبي: ١٨ / ١٥٠.

(٣) سورة البقرة: جزء من الآية / ٢٢٩.

يريد بذلك سبحانه وتعالى أن الزوج يملك إيقاع هذا المقدار من الطلاق، ولم يخص حالاً دون حال فوجب أن يحمل على عمومه (١).

ب . قول النبي . صلى الله عليه وسلم . في حديث ابن عمر السابق ذكره: " مره فليراجعها "

وجه الاستدلال: قول النبي . صلى الله عليه وسلم .  
" مره فليراجعها " هذا لا يستعمل غالباً في النكاح إلا بالطلاق الذي يعتد به (٢).

ج . إيقاع الطلاق وإلزامه تغليظ، ومنعه تخفيف، بدليل أنه لا يلزم المجنون والصبي والنائم والمغمي عليه لأنهم غير عصاة، ويلزم السكران لأنه عاص، فإذا ثبت أنه يلزم من أوقعه على الوجه المأمور به، فبأن يلزم من أوقعه على الوجه الممنوع أولى وأحرى (٣).

#### ثانياً: الإيجابار على الرجعة:

يجبر الزوج على الرجعة إذا لم يكن ذلك الطلاق بالثلاث أو مكماً للثلاث، حتى ولو لم يتعمد إيقاع الطلاق في زمن الحيض أو النفاس، كمن علق طلاقها على دخول دار في غير

---

(١) المنتقى: ٩٨ / ٤ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المنتقى: ٩٩ / ٤ .

زمن الحيض، فدخلتها في زمن الحيض (١).

والدليل على الإجماع:

أ . ما روى عن النبي . صلى الله عليه وسلم . أنه قال:  
" لا ضرر ولا ضرار " (٢).

وجه الاستدلال: أن طلاق المرأة حال حيضها إضرار بها،  
لأنه يطول عليها العدة، فيجب إزالته، ولا طريق إلى ذلك إلا  
بالارتجاع (٣).

ب . قوله . صلى الله عليه وسلم . في حديث ابن عمر  
السابق ذكره: " مره فليراجعها " .

وجه الاستدلال: أن هذا أمر، وهو على الوجوب، ولأن  
الرجعة إذا تعلقت بضرر كانت تابعة له في الثبوت والانتفاء، ألا  
ترى أن المعسر بالنفقة إذا طلق عليه فارتجع فإن مراجعتها معتبرة

---

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٣٦٢.

(٢) موطأ مالك: " ص ٤٥٥ رقم ١٤٢٤ باب القضاء في المرفق من كتاب

الأقضية، سنن ابن ماجه: ٢ / ٧٨٤ رقم ٢٣٤٠ باب من بني في حقه ما

يضر بجاره من كتاب الأحكام .

(٣) الإشراف: ٢ / ٧٣٧.



### صفة الإيجابار:

إذا طلق الزوج زوجته في حال الحيض أو النفاس طلاقاً رجعيّاً، فإنه يحكم عليه بالارتجاع زوجته للعصمة، فإن راجعها باختياره فالأمر واضح، وإذا امتنع من إرجاعها فإنه يجبر على مراجعتها، والذي يأمره بالارتجاع ويجبره عليه إن أبى الحاكم، ولو لم تقم المرأة بحقها في الرجعة، لأن الحق فيه لله، وبذلك يعلم الزوج أن الطلاق الذي وقع منه في تلك الحالة هو طلاق غير جائز، ويأمره الحاكم بالارتجاع وإمسакها حتى تطهر، ثم إن شاء طلقها قبل أن يمسه كي يكون من المأذون فيه، فإن أبى هدهه بالسجن وسجنه بالفعل، فإن أبى هدهه بالضرب وضربه بالفعل إن لم يرجع، فإن أبى ارتجاعها الحاكم بأن يقول له قد ارتجعتها لك، ويجوز له وطؤها، وإن لم ينو ارتجاعها عند الحكم عليه به، لأن نية الحاكم تقوم مقام نيته.

مع ملاحظة أن الأمر بالارتجاع قهراً لا يفهم منه أن الطلاق غير لازم، بل هو لازم على كل حال، وكل من السجن والضرب والارتجاع يكون في مجلس واحد، فإن وقع الطلاق بائناً

كان المطلق آثماً ولا يجبر على الرجعة (١).

**ولكن متى يقع الطلاق بعد الإجماع على الرجعة؟**

إذا طلق الزوج زوجته في الحيض أو النفاس، وراجعها سواء أكان الرجوع طوعاً أو كرهاً، ثم أراد بعد ذلك مفارقتها مرة ثانية، فإنه يجب عليه أن يمسكها حتى تطهر، ثم تحيض ثم تطهر، لأن ذلك هو المنصوص عليه في حديث ابن عمر المتقدم، والمعنى في ذلك لتصح الرجعة بالوطء في الطهر الذي بعد الحيض، لأنه لو طلقها في الطهر الذي بعد الحيضة لم يكن عليها من الطلاق الآخر عدة، لأنه في هذه الحالة يكون كالمطلق قبل الدخول.

ولأن من شرط الرجعة وجود زمان يصح فيه الوطء، وعلى هذا التعليل يكون من شروط طلاق السنة أن يطلقها في طهر لم يطلق في الحيضة التي قبله، وهو أحد الشروط المشتركة عند الإمام مالك . رحمه الله . في طلاق السنة (٢).

وعلة المنع من الطلاق في الطهر الذي يلي الحيض الذي

---

(١) سراج السالك: ٢ / ٧١، الشرح الكبير: ٢ / ٣٦٢ وما بعدها، الشرح

الصغير: ١ / ٤٤٨، المنتقى: ٤ / ٩٧.

(٢) بداية المجتهد: ٢ / ٨٠، الإشراف: ٢ / ٧٤١، أحكام القرطبي: ١٨ / ١٥١.

### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

طلق فيه: لأن الارتجاع جُعِل للصالح، وهو إنما يتم بالوطء بعد الحيض، فقد مسها في ذلك الطهر، فإذا حاضت منع الطلاق، فإذا طهرت فله الطلاق قبل الوطء، ولما في ذلك من تطويل العدة عليها.

وبناء على ذلك لا يجوز له أن يراجع ليطلق، وإنما يجوز له أن يراجع ليوطأ أو يمسه، فإذا وطئ في ذلك الطهر لم يصح له أن يطلق فيه، فالطهر الأول مقصود للوطء فلا يصح فيه الطلاق، والطهر الثاني هو مخير فيه بين الوطء والطلاق<sup>(١)</sup>.

#### **الاستثناءات الواردة على منع الطلاق في الحيض:**

ذكرنا فيما سبق أن الطلاق في الحيض أو النفاس ممنوع، إلا أنه هناك حالات لا بد فيها من التعجيل بالطلاق ولو أثناء الحيض.

١ . النكاح الفاسد: فلا بد من التعجيل في فسخ هذا الفاسد ولو في زمن الحيض، ولا يؤخر حتى تطهر منه، وذلك كالزواج بخامسة، أو الزواج للمتعة فقط، فيجب هنا إيقاع الطلاق في الحيض ولا داعي للانتظار حتى تطهر، لأن التأخير على الفساد أقرب من الفسخ في الحيض.

---

(١) الشرح الصغير: ١ / ٤٤٨، الشرح الكبير: ٢ / ٣٦٣، المقدمات: ٥ / ٣١٨.



ومن باب أولى النكاح الفاسد الذي يفسخ قبل البناء بالمرأة واطلع عليه قبل البناء، فإنه يفسخ أيضاً ولو أثناء الحيض، لأن هذا الفسخ كطلاق غير المدخول بها، وهو جائز في حالة الحيض.

٢ . المولي إذا حل أجل الإيلاء في زمن حيض امرأته، ولم يفيء بأن لم يرجع يمينه ويكفر عنه، فالمشهور كما قال ابن القاسم أنه يطلق عليه ويجبر على الرجعة، لأنه صدق عليه أنه طلق في الحيض والطلاق رجعي<sup>(١)</sup>.

#### الحالات التي لا يعجل فيها الطلاق في زمن الحيض:

١ . العيب: إذا اطلع أحد الزوجين على عيب بالآخر، كالجنون مثلاً، فلا يعجل هنا فسخ النكاح بل يؤخر حتى تطهر، وذلك لاحتمال أن يرضى من له الخيار بعيب صاحبه، فإن عجل فيه وقع بائناً إن أوقعه الحاكم ولا رجعة له، وهو ما قاله ابن رشد وهو المعتمد في المذهب.

وقال اللخمي: يقع رجعيّاً ويجبر على الرجعة، إلا في العنين فإنه بائن، فإن أوقعه الزوج من غير حاكم فرجعي اتفاقاً،

---

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٣٦٤، الشرح الصغير وبلغه

السالك عليه: ١ / ٤٤٩.

ويجبر على الرجعة إلا في العنين فإنه بائن لأنه طلاق قبل الدخول.

٢ . النكاح الذي يكون للولي الحق في فسخه أو عدم فسخه: مثل أن يتزوج الصغير أو السفية بغير إذن وليه، فلا يعجل فسخه في الحيض.

٣ . المعسر بالنفقة: إذا حلَّ أجل التلؤم فلا يطلق عليه في الحيض ولا في النفاس، بل حتى تطهر.

٤ . اللعان: بأن يقذف الزوج زوجته بالزنا أو نفي الحمل، فلا يتلاعنان في الحيض، بل يجب الانتظار حتى تطهر منه، فإن تلاعنا فيه أثم ووقعت الفرقة (١).

---

(١) المصادر السابقة.

## الفصل الثاني

### أركان الطلاق

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى -: "وركنه: أهل وقصد ومحل ولفظ وإنما يصح طلاق المسلم المَكْفُوفُ وَلَوْ سَكِرَ حَرَامًا وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَمِيزَ أَوْ مُطْلَقًا؟ تردد، وطلاق الفضولي: كبيعه ولنزم ولو هزل".

---

### الشرح

الطلاق من حيث هو سواء أكان سُنيًّا أو بدعيًّا، بعوض أو بغير عوض، له أركان أربعة: أهل: والمراد به المطلق، وقصد، ومحل، ولفظ.

وسوف أقوم بمشيئة الله تعالى بتقسيم هذا الفصل إلى

أربعة مباحث:

المبحث الأول: المطلق.

المبحث الثاني: قصد النطق.

المبحث الثالث: المحل.

المبحث الرابع: اللفظ.

## المبحث الأول

### المطلق

المراد به الزوج أو نائبه، وهو الحاكم، والوكيل، ومن الوكيل الزوجة إذا جعله بيدها، أو وليه إن كان صغيراً، ومثله المجنون إذا كان لا يفيق.

وبناء على ذلك فالمطلق هو من كان فيه أهلية الطلاق على الزوجة، وهو الزوج المالك لعصمتها قبل إيقاع الطلاق، أو بعده بالتعليق على أمر معين، كقوله: إن تزوجت فلانة فهي طالق، فإن تزوجها بالفعل فإنها تطلق عليه بمجرد العقد عليها<sup>(١)</sup>.

والمطلق لابد أن تتوافر فيه ثلاثة شروط وهي: الإسلام، والبلوغ والعقل، والمراد بها التكليف:

١ . الإسلام: لابد في المطلق أن يكون مسلماً سواء كانت زوجته مسلمة أو غير مسلمة، وذلك بخلاف الكافر فلا يصح منه الطلاق سواء كانت زوجته كافرة أو مسلمة، فإذا طلق زوجته الكافرة ثم أسلمت وهو في عدتها كان أحق بها، وإذا أسلمت النصرانية وزوجها نصراني ثم طلقها في العدة ولو ثلاثاً، ثم أسلم

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٣٦٥، الشرح الصغير: ١ / ٤٤٩،

سراج السالك: ٢ / ٧١.

في عدتها لم يعد طلاقه طلاقاً وكان على نكاحه، وإن انقضت عدتها فنكحها بعد ذلك كان جائزاً وطلاقه أثناء شركه باطل (١).

٢. التكاليف: يشترط في المطلق أن يكون مكلفاً، أي بالغاً عاقلاً ولو سفيهاً، فلا يصح وقوعه من صبي ولو مراهقاً، ولا من مجنون، إلا إذا كان يفيق أحياناً وأوقع الطلاق حال إفاقته فإنه يلزمه، ولا من مغمي عليه (٢).  
ومما يدل على ذلك:

أ. قول النبي . صلى الله عليه وسلم : " رفع القلم عن ثلاث: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل " (٣).

ب. القياس على النكاح، لأنه لا يصح نكاحه فلم يصح طلاقه اعتباراً لأحد الطرفين بالآخر (٤).

---

(١) حاشية الدسوقي: ٣٦٥/ ٢، بلغة السالك: ١ / ٤٤٩.

(٢) المصادر السابقة .

(٣) سبق تخريج الحديث .

(٤) المعونة على مذهب عالم المدينة للقاضي عبد الوهاب البغدادي: ج ١ / ٥٦٥

. دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ . ١٩٩٨ م .

## حكم طلاق السكران:

**السكران هو:** الذي لا يعرف الأرض من السماء، ولا الرجل من المرأة، فلا خلاف في أنه كالمجنون في جميع أفعاله وأحواله، فيما بينه وبين الناس، وفيما بينه وبين الله تعالى أيضاً، إلا فيما ذهب وقته من الصلوات، ف قيل: إنها لا تسقط عنه، بخلاف المجنون، من أجل أنه بإدخاله السكر على نفسه كالمتعمد لتركها حتى خرج وقتها (١).

إلا أنه بالنسبة لطلاق السكران يجب التفريق بين ما إذا كان قد سكر بحلال أو سكر بحرام.

أولاً: إذا كان السكر بحلال، كمن شرب لبناً أو غيره من الأنبذة وهو متيقن أنه لا يغيب العقل فغاب عقله، فهذا لا يقع طلاقه اتفاقاً، ولا يؤاخذ بإقراره، ولا يصح بيعه، وجناياته على عاقلته كالمجنون والمغمي عليه (٢).

### ثانياً: إذا كان السكر بحرام:

يصح طلاق السكران إذا كان سكره بحرام، وذلك بأن استعمل عمداً ما يغيب عقله، سواء كان جازماً حين الاستعمال

---

(١) عقد الجواهر الثمينة: ٢ / ١٦١.

(٢) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٣٦٥، بلغة السالك: ١ / ٤٥٠.

**الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية**

بتغيب عقله بهذا الشيء، أو شك في ذلك، كان مما يسكر جنسه أو من غيره كلبن حامض، ولو كان ذلك المغيب مرقداً أو مخدراً، فالمراد بالمسكر كل مغيب (١).

**ومما يدل على وقوع طلاق السكران:**

أ. أنه قول عمر بن الخطاب وعلي ابن أبي طالب وأكثر الفقهاء (٢).

ب. لأن أحكام المكلف متعلقة بأفعاله التي توجب أحكاماً عليه بدليل أنه يُحد إذا زنا أو قذف أو شرب، وبناء على ذلك فإن كل من يحد إذا وجد لفظ القذف منه فإن طلاقه واقع كالصاحي، ولأن كل حال لا يمنع حد القذف فلا يمنع نفوذ الطلاق كالصحو (٣).

وبناء على ذلك: فالسكران بحرام يقع طلاقه ويصح إذا كان مميزاً، أما إذا كان لا يميز بأن كان سكره طافحاً وهو الذي لا يميز صاحبه بين السماء والأرض، ولا يبالي من الوقوع في بئر أو في نار، فهذا اختلف فيه فقهاء المالكية، وخلافهم يُنبىء

(١) المصادر السابقة.

(٢) المنتقى: ٤ / ١٢٥.

(٣) الإشراف: ٢ / ٧٤٨، المعونة: ١ / ٥٦٥، المنتقى: ٤ / ١٢٥.

عن وجود رأيين اثنتين:

**الرأي الأول:** وهو المعتمد في المذهب المالكي أن طلاقه صحيح لازم، سواء أكان مميزاً أو غير مميز، لأنه هو المتسبب في إدخال السكر على نفسه.

**الرأي الثاني:** أنه إذا كان لا يميز فلا يلزمه الطلاق، لأنه في هذه الحالة كالمجنون، وهذه طريقة ابن رشد والباجي، وهو رأي ضعيف في المذهب (١).

يقول الإمام الباجي رحمه الله: قال القاضي أبو الوليد . ابن رشد . أيده الله: والذي عندي في هذا أن السكران المذكور لا يذهب عقله جملة، وإنما يتعين مع صحة قصده إلى ما يقصده، ولذلك يقتص منه في القتل ولا خلاف فيه، وأما لو بلغ إلى حد أن يغمى عليه ولا يبقى له عقل جملة فهذا لا يصح منه تطبيق إذا بلغ هذه الحالة، ولا يتهياً منه ضرب ولا قصد إلى قتل ولا غيره، وإنما تكلم الفقهاء على المعتاد من سكر الخمر، لأن سكر الخمر ليس بمنزلة الجنون الذي يذهب العقل جملة، وإنما يتغير العقل تغييراً يجتريء به على معان لا يجتريء عليها صاحباً كالسفيه، ولو علم أنه بلغ حد الإغماء لما اقتص منه ولا لزمه

---

(١) سراج السالك: ٢ / ٧٢، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٣٦٥،

الشرح الصغير: ١ / ٤٥٠.



طلاق ولا غيره كسائر من أغمى عليه (١).

ومن الجدير بالذكر أن السكران بحرام تلزمه جنائياته على النفس أو المال، أما عقوده من بيع وشراء أو إجارة أو نكاح، فلا تلزمه ولا تصح من، وكذلك إقراره بشيء في ذمته أو أنه فعل كذا فلا يلزمه (٢).

والفرق بين السكران والمجنون: أن السكران يصح طلاقه لأنه أدخل الفساد على عقله بإرادته، فالإلزامه بالطلاق من باب التغليظ عليه، أما المجنون فهو خلاف ذلك (٣).

### حكم طلاق الفضولي:

الفضولي هو: الشخص الذي يتصرف في أمر من الأمور نيابة عن أحد الأشخاص دون الحصول على إذنه.

فهو هنا يوقع الطلاق عن غيره بغير إذنه، فطلاقه هنا كبيع، فإنه يتوقف على الإجازة، فإن أجاز الزوج لزمه الطلاق، حتى ولو كان الفضولي كافراً أو صبيّاً، فهو صحيح غير أنه متوقف على إجازة من له الحق في ذلك.

أما إذا لم يجزه الزوج فإنه لا يقع ولا يلزمه، والعدة تكون

---

(١) المنتقى: ٤ / ١٢٥.

(٢) الشرح الصغير: ١ / ٤٥٠، الشرح الكبير: ٢ / ٣٦٦، سراج السالك: ٧٢/٢.

(٣) بداية المجتهد: ٢ / ٩٩.

### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

من يوم إجازة الزوج لطلاق الفضولي لا من يوم إيقاع الفضولي للطلاق، فلو أوقعه الفضولي وهي حامل، وأجازه الزوج بعد الوضع استأنفت العدة.

ولا يجبر الزوج على الرجعة إن أجاز طلاق الفضولي بعد انقطاع دم الحيض وقبل الغسل منه، أما لو أجازه حال الحيض فإنه يجبر على الرجعة.

ويجب ملاحظة أن التشبيه بالبيع هنا من ناحية توقف كل منهما على إجازة المالك، لا في أصل القدوم على هذا التصرف، لأنه اتفق على عدم جواز قدوم الفضولي على الطلاق بخلاف البيع، فقليل بالحرمة، وقيل بالجواز، والفرق بينه وبين الطلاق أن الناس شأنهم يطلبون الأرباح في سلعهم بالبيع بخلاف النساء<sup>(١)</sup>.

### **حكم طلاق الهازل:**

الطلاق يلزم المسلم المكلف إذا كان غير هازل، بأن قصد حل العصمة اتفاقاً، ويلزمه أيضاً ولو كان هازلاً، بأن لم يقصد حل العصمة على المشهور من المذهب، وذلك كالنكاح والرجعة فإنها تلزم بالهزل والمزاح وإن لم يقصد إيقاعها. وهذا إنما يتأتى في اللفظ الصريح أو الكناية الظاهرة، كأن

---

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٣٦٦، الشرح الصغير وبلغة

السالك عليه: ١ / ٤٥٠.

يخاطبها به على سبيل المزاح والملاعبة، مثل أن يقول لها: أنت طالق أو خلية أو برية أو بائن.

أما الكناية الخفية فلا يقع بها الطلاق إلا إذا قصد بها حل العصمة (١).

ومقابل المشهور في المذهب: هو ما ذهب إليه اللخمي وابن القاسم من أن هزل الطلاق لازم، وأما إن قام دليل الهزل فلا يلزمه طلاق، وهو رأي ضعيف (٢).

ومما يدل على وقوع طلاق الهازل ما يأتي:

أ. قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا﴾ (٣).

وجه الاستدلال: أن معنى الآية: لا تأخذوا أحكام الله تعالى في

---

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٣٦٦، الشرح الصغير: ١ / ٤٥٠،

رسالة في الطلاق على مذهب نجم الأعلام مالك بن أنس . رضي الله عنه .

للعلامة / عبدالله محمد السيوطي الجرجاوي . تقديم وتحقيق / أستاذنا الدكتور /

سيد إبراهيم درويش . رحمه الله . ص ٣٥ . مطبعة الأمانة . الطبعة الأولى

١٤٠٩ هـ . ١٩٨٨ م .

(٢) جواهر الإكليل: ١ / ٣٣٩ .

(٣) سورة البقرة: جزء من الآية / ٢٣١ .

طريق الهزو، فإنها جد كلها، فمن هزل فيها لزمته<sup>(١)</sup>.

قال أبو الدرداء . رحمه الله .: كان الرجل يطلق في الجاهلية ويقول: إنما طلقت وأنا لاعب، وكان يعتق وينكح ويقول: كنت لاعباً، فنزلت هذه الآية<sup>(٢)</sup>.

ب . ما روى عن أبي هريرة أن رسول الله . صلى الله عليه وسلم . قال: " ثلاث جدهن جد وهزلهن جد: النكاح، والطلاق، والرجعة "<sup>(٣)</sup>.  
**وجه الاستدلال:** يستفاد من الحديث الشريف أن الشخص الذي يتلفظ هازلاً بلفظ النكاح، أو الطلاق أو الرجعة، فإنه يلزمه ما تلفظ به، لكون هذه الأمور لا هزل فيها.

ج . ما روى عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وأبي الدرداء . رضي الله عنهم . أنهم قالوا: ثلاث لا لعب فيهن، واللاعب فيهن جاد، النكاح والطلاق والعتاق<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أحكام القرطبي: ٣ / ١٥٦، أحكام ابن العربي: ١ / ٢٠٠.

(٢) أحكام القرطبي: ٣ / ١٥٦.

(٣) سنن أبي داود: ٢ / ٢٦٥ رقم ٢١٩٤، باب في الطلاق على الهزل من

كتاب الطلاق، سنن الترمذي: ٣ / ٣١٩ رقم ١١٨٤ باب ما جاء في الجد

والهزل في الطلاق من كتاب الطلاق واللعان .

(٤) أحكام القرطبي: ٣ / ١٥٧.

## المبحث الثاني

### قصد النطق

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى -: "لا إن سبق لسانه في الفتوى أو لقن بلا فهم أو هذى لمرض أو قال لمن اسمها طالق: يا طالق وقبل منه في طارق: التفات لسانه أو قال: يا حفصة فأجابته عمره فطلقها فالمدعوة وطلقتا مع البينة أو أكره ولو بكتقويم جزء العبد أو في فعل إلا أن يترك التورية مع معرفتها بخوف مؤلم: من قتل أو ضرب أو سجن أو قيد أو صفع لذي مروءة بملاء أو قتل ولده أو لماله وهل إن كثر؟ تردد لا أجني وأمر بالحلف ليسلم وكذا العتق والنكاح والإقرار واليمين ونحوه وأما الكفر وسبه عليه السلام وقذف المسلم: فإنما يجوز للقتل: كالمراة لا تجد ما يسد رمقها إلا لمن يزني بها وصبره أجمل لا قتل المسلم وقطعه وأن يزني وفي لزوم طاعة أكره عليها: قولان: كإجازته كالطلاق طائعا والأحسن المضي".

### الشرح

الركن الثاني من أركان الطلاق هو القصد، والقصد يختلف باختلاف الألفاظ الصريحة والكناية الظاهرة، والكناية الخفية.

فالنطق بالطلاق باللفظ الصريح أو الكناية الظاهرة، يلزم فيه الطلاق حتى ولو لم يقصد حل العصمة، بل ولو كان هازلاً أو مازحاً، فمن يقول لزوجته أنت طالق، ثم يدعي بعد ذلك أنه لم يرد حل العصمة، فلا يقبل منه ذلك، لأن النية لا عبرة بها مع اللفظ الصريح.

أما إذا تلفظ بالكناية الخفية، وكان يقصد حل العصمة مثل: اذهبني، وانصرفني، بل ولو قال: اسقني ماء، أو أعطني غداء أو عشاء، فمن قصد طلاقها بأحد هذه الألفاظ لزمه الطلاق، أما إذا ادعى أنه لم يقصد الطلاق فيقبل قوله في هذه الحالة (١).

### حكم طلاق المخطئ:

المخطئ هو الشخص الذي قصد النطق بلفظ غير الطلاق فزلّ لسانه فنطق بالطلاق.

مثال ذلك: من كان اسم زوجته طارق فناداها وقال لها: يا طارق، حيث أبدل الراء لام، وادعى أنه أراد أن يقول: يا طارق فالتقت لسانه والفتوى عن مقصوده وقال يا طارق.

فحكمه أنه لا يلزمه في الفتوى، أي فيما بينه وبين الله عز وجل، سواء أثبت سبق لسانه أم لا، ويلزمه الطلاق في القضاء إذا لم يثبت سبق لسانه بالبينة، أما إذا أثبت بالبينة أن لسانه زلّ وسبق بلفظ الطلاق وهو لم يقصده، فلا يلزمه الطلاق لا في الفتوى ولا في القضاء (٢).

---

(١) سراج السالك: ٢ / ٧٢، الشرح الصغير: ١ / ٤٤٩، جواهر الإكليل: ١ / ٣٣٩.

(٢) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٣٦٦، بلغة السالك: ١ / ٤٥٠.

والدليل على وقوع طلاق المخطيء قضاء: أن الخطأ أمر باطني لا يُعرف إلا من جهة صاحبه، وقد يتخذ ادعاءه وسيلة إلى تضييع الحقوق فوجب ألا يصدق فيه، ويعتبر بلوغه وكمال عقله دليل على قصده وعدم خطئه فيعامل على هذا الأساس، فإذا نطق الزوج بالطلاق وكان عاقلاً وقع طلاقه كما يقع طلاق الهازل رغم هزله (١).

### **حكم تلقين الأعجمي لفظ الطلاق:**

إذا قام إنسان عربي بتلقين شخص أعجمي لفظ الطلاق، وكان الأعجمي لا يفهم معناه، فلا يلزمه الطلاق لا في الفتوى ولا في القضاء، لعدم قصد النطق باللفظ الدال على حل العصمة الذي هو ركن في الطلاق.

ويقاس على ذلك ما إذا لقن الأعجمي بلغته شخص عربي لفظ الطلاق، والحال أن العربي لا يفهم معنى اللفظ الأعجمي، فلا يلزمه الطلاق لا في الفتوى ولا في القضاء (٢).

### **حكم الهذيان بلفظ الطلاق:**

**الهذيان:** هو الكلام الذي لا فائدة فيه ولا معنى له، فإذا كان الزوج مريضاً وهذي في مرضه وطلق زوجته في حال

---

(١) د / فرحات عبد العاطي سعد: محاضرات في الفقه المالكي . ص ١٩٠.

(٢) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٣٦٦.

هذيانه، فلما أفاق قال: لم أشعر بشيء وقع مني، فلا يلزمه الطلاق لا في الفتوى ولا في القضاء.

أما إذا شهد العدول بصحة عقله لقرينة، لزمه الطلاق ولا يقبل قوله.

وقال ابن ناجي: وكذلك يلزمه الطلاق إذا قال: وقع مني شيء ولم أعقله، لأن شعوره بوقوع شيء منه دليل على أنه كان يعقله.

واعترض شيخنا الدردير . رحمه الله . على قول ابن ناجي، بقوله: وفيه نظر، إذ كثيراً ما يتخيل للمريض خيالات فيتكلم على مقتضاها بكلام خارج عن قانون العقل، فإذا أفاق استشعر أصله . أي أصل ما حصل منه من الكلام . وأخبر عن الخيالات الوهمية كالنائم . فإنه إذا أفاق من نومه فإنه يخبر عما خيل له في نومه.(١)

### حكم الإكراه على الطلاق:

إذا أكره الزوج على إيقاع الطلاق فلا يلزمه الطلاق لا في الفتوى ولا في القضاء (٢).

---

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٣٦٦، الشرح الصغير وبلغة

السالك عليه: ١ / ٤٥٠، المعونة: ١ / ٥٦٦.

(٢) الشرح الكبير: ٢ / ٣٦٧، الشرح الصغير: ١ / ٤٥٠، جواهر الإكليل:



وتجدر الإشارة أن هناك أدلة كثيرة وردت تفيد عدم لزوم طلاق المكره أذكر منها ما يلي:

أ- قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ﴾<sup>(١)</sup>.

**وجه الاستدلال:** يستفاد من هذه الآية أن الله سبحانه وتعالى أباح للمؤمن في حال الإكراه على الكفر والعياذ بالله أن يتلفظ بكلمة الكفر ما دام أن قلبه مطمئن بالإيمان، فلأن لا يقع طلاقه في حال الإكراه من باب أولى.

ب . ما روى عن النبي . صلى الله عليه وسلم . أنه قال: " إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه"<sup>(٢)</sup>.

**وجه الاستدلال:** يستفاد من الحديث السابق أن الله سبحانه وتعالى عفى وتجاوز لأمة محمد . صلى الله عليه وسلم . عن ما يستكرهوا عليه، وذلك يشمل الطلاق الواقع حال الإكراه.

ج . ما روى عن السيدة عائشة . رضي الله عنها . قالت: سمعت رسول الله . صلى الله عليه وسلم . يقول: " لا طلاق ولا

---

(١) سورة النحل: من الآية / ١٠٦ .

(٢) سبق تخريج الحديث .

عتاق في إغلاق " (١).

وجه الاستدلال: قال أبو عبيد . رحمه الله :: الإغلاق في الحديث هو الإكراه. ولأنه لفظ حُمِلَ عليه بغير حق فلم يلزم به طلاق.

يقول القاضي عبد الوهاب البغدادي . رحمه الله: لأنه لفظ لو عرى من الإكراه للزم به الطلاق، فإذا وجد مع الإكراه لم يلزم به (٢).

د . لأن كل حال لم يثبت معها حكم الإقرار بالطلاق لم يثبت معها حكم الإيقاع كالجنون والصغر (٣).

وبناء على ذلك فإن الزوج المكروه على لفظ الطلاق لا يقع طلاقه، ولكن بشرط أن لا يقصد إيقاع الطلاق باطنياً عند تلفظه به، أما إذا تلفظ به وقصد إيقاعه فإن طلاقه يقع ولا يطلب من المكروه التورية في الكلام: أي الإتيان بلفظ فيه إيهام على السامع،

---

(١) سنن أبي داود: ٢ / ٢٦٥ رقم ٢١٩٣ باب في الطلاق على غلط من كتاب

الطلاق، سنن ابن ماجه: ١ / ٦٥٩ وما بعدها رقم ٢٠٤٦ باب طلاق المكروه

والناسي من كتاب الطلاق .

(٢) الإشراف: ٢ / ٧٤٧، المعونة: ١ / ٥٦٥.

(٣) المصادر السابقة .

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

كأن يقول: هي طالق، ويريد من وثاق، أو وجعة بالطلق . قرب وضع الحمل .، فلا يلزمه الطلاق حتى ولو كان يعرف التورية في الكلام، بل ولو قيل له: طلقها، فقال: هي طالق بالثلاث، لم يلزمه شيء، لأن المكره لا يملك نفسه حال الإكراه كالمجنون، وهذا هو المعتمد في المذهب (١).

ويرى بعض المتأخرين: أنه لا يلزمه الطلاق إذا كان لا يعرف التورية في الكلام، أما إذا كان عنده علم بها، واعترف أن الإكراه لم يدهشه عن معرفته فإن الطلاق يلزمه، وهو رأي ضعيف في المذهب (٢).

هذا بالنسبة للإكراه على قول يقع به الطلاق.

**الإكراه على فعل يقع به الطلاق:**

والمراد به الإكراه على فعل ما علق عليه الطلاق، وذلك مثل: أن يحلف شخص بالطلاق لا يدخل دار فلان، فإذا أكره على دخولها، أو حمل كرهاً ودخلها، فلا يقع طلاقه ولا يلزمه

---

(١) الشرح الصغير: ١ / ٤٥٠، جواهر الإكليل: ١ / ٣٤٠، حاشية الدسوقي: ٣٦٨/٢.

(٢) عقد الجواهر الثمينة: ٢ / ١٧٥، حاشية الدسوقي: ٢ / ٣٦٨، جواهر الإكليل: ١ / ٣٤٠.

شيء على المعتمد في المذهب.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه هي صيغة البرّ، وعدم وقوع الطلاق في هذه الحالة مقيد بعدة قيود:

١. أن لا يأمر الحالف غيره أن يكرهه، فإن فعل ذلك لزمه الطلاق.

٢. إذا لم يعلم أثناء الحلف بالطلاق أنه سيكره بعد الحلف، فإن علم أنه سيكره وأكره فإن الطلاق يلزمه.

٣. أن لا يقل في يمينه: لا أدخلها طوعاً ولا كرهاً، أما إذا قال ذلك وأكره لزمه الطلاق.

٤. أن لا يفعل الشيء المحلوف عليه بعد زوال الإكراه، فإن فعله بعد زوال الإكراه لزمه الطلاق، هذا إذا كانت يمينه غير مقيدة بأجل، أما إذا كانت مقيدة بأجل وانتهى الأجل، ثم فعل المحلوف عليه طائعاً غير مكره فلا يقع طلاقه.

٥. أن لا يكون الإكراه شرعياً: الإكراه الشرعي هو ما يتعلق به حق المخلوق، فإن كان الإكراه شرعياً فإنه يحنث به لأن الإكراه الشرعي كالطوع يقع به الطلاق.

مثال ذلك: لو حلف بالطلاق على زوجته على أن لا تخرج من البيت، فأخرجها القاضي لتحلف عند المنبر، أيضاً: كما لو حلف بالطلاق على أن لا ينفق على زوجته أو لا يطيع

### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

والديه، أو لا يقضي فلاناً دينه الذي عليه، فإذا أكرهه القاضي على الإنفاق عليها أو على طاعة أبويه، أو على قضاء الدين، لزمه الطلاق على الرجح من المذهب خلافاً لما يراه المغيرة: حيث يرى عدم لزوم الطلاق في الإكراه الشرعي، وهو رأي ضعيف في المذهب.

**وخلاصة القول:** أن صيغة البر لا يحنث فيها بالإكراه إذا وجدت القيود الخمسة المتقدمة وأكرهه على الفعل، أما إذا تخلف قيد منها فإن الطلاق يقع ويلزمه.

أما صيغة الحنث: نحو إن لم أدخل الدار فهي طالق، فأكرهه على عدم الدخول، فإنه يحنث، كما لو عزم على عدم الدخول<sup>(١)</sup>.

### **وسائل الإكراه:**

الإكراه الذي يكون به الشخص معذوراً شرعاً، ولا يترتب عليه أثره من عدم وقوع الطلاق لا بد أن يكون بسبب مؤلم يحدث للمكره إن هو لم يطلق زوجته، ولا يشترط أن يحدث ما يؤذيه بالفعل، بل ولو كان حصوله أمراً متوقعاً: أي متيقناً وقوعه، إذا هو لم يطلق، بل يكفي فيه

---

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٣٦٧، الشرح الصغير وبلغة السالك عليه: ١ / ٤٥٠ . ٤٥١، جواهر الإكليل: ١ / ٣٤٠، رسالة الجرجاوي في الطلاق: ص ٣٧.

غلبة الظن أن هذا الشيء المؤلم يحصل له حالاً أو في المستقبل، وأنواع  
الخوف المؤلم هي:

١ . الخوف من الفعل والضرب المؤلم إن لم يطلق.

أي أن الرجل الذي له زوجة فأكثر إذا كان مسلماً عاقلاً بالغاً،  
وأمره ظالم أو جماعة بطلاق من يملك عصمتها فامتنع، فهددوه بأنه إذا  
لم يطلقها قتلوه، أو ضربوه ضرباً مؤلماً، وتيقن ذلك منهم أو غلب على  
ظنه، فطلقها خوفاً من حدوث شيء مما ذكر فلا شيء عليه، ولا تطلق  
زوجته.

ويشترط في الضرب أن يكون مؤلماً، لأنه لو طلق زوجته لخوف  
ضرب غير مؤلم، وهو الذي لا يهشم لحماً ولا يكسر عظماً، لزمه  
الطلاق، لأن المدار في الإكراه على خوف الضرر وشدة الألم.  
والقول بأن المكروه لا بد فيه أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً، يخرج  
الكافر والصبي والمجنون، وذلك لعدم نفوذ طلاقهم ولو في حالة  
الاختيار.

٢ . الخوف من السجن أو القيد، ولو لم يطل كل من السجن أو  
القيد، هذا إذا كان ذلك المكروه من ذوى الجاه والقدر، أما إذا كان من  
رعاع الناس فلا يعد إكراهاً إلا إذا هدد بطول الإقامة في السجن أو القيد.  
ومما يدل على ذلك ما رواه الإمام مالك . رحمه الله . عن ثابت بن  
الأحنف: أنه تزوج أم ولد لعبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، قال: فدعاني

عبد الله بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، فجئته فدخلت عليه، فإذا سياط موضوعة، وإذا قيدان من حديد وعبدان له قد أجلسهما فقال: طلقها وإلا والذي يُحلف به فعلت بك كذا وكذا. قال: فقلت: هي الطلاق ألفاً. قال: فخرجت من عنده فأدركت عبد الله بن عمر بطريق مكة، فأخبرته بالذي كان من شأني، فتغيظ عبد الله وقال: ليس ذلك بطلاق وإنما لم تحرم عليك فارجع إلى أهلك... قال: فقال لي عبد الله بن الزبير: لم تحرم عليك فارجع إلى أهلك...<sup>(١)</sup>.

وجه الاستدلال: يستفاد من ذلك أن عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير كانا يريا أن الخوف من الضرب هو من الإكراه الذي يمنع وقوع الطلاق<sup>(٢)</sup>.

### ٣ . الخوف من الصفع بالقفا ونحوه:

إذا كان الرجل من ذوي المروءات، وأمر بطلاق زوجته فامتنع، وهُدد إن لم يطلقها يصفع بكف على قفاه بين جمع من الناس، وتيقن فعل ذلك به، فطلقها خوفاً منه، فلا يلزمه الطلاق، لأنه وإن كان غير مؤلم فإنه فظيع عند أهل المروءات.

أما لو هُدد بالصفع فقط بخلوة إن لم يطلق زوجته، فطلقها خوفاً

---

(١) موطأ مالك: ص ٣٥٣ رقم ١٢٣١ باب جامع الطلاق من كتاب الطلاق .

(٢) المنتقى: ٤ / ١٢٤.

من ذلك فإنه يلزمه الطلاق، إذ الصفع من غير أن يطلع عليه أحد لا يُعد إكراهاً يعذر به.

**وبناء على ذلك:** إذا كان الشخص من غير أهل المروءة بحيث لو صفع مثله بحضرة الناس لا يراه فظيماً هو ولا غيره، فطلق زوجته خوفاً من الصفع بحضرتهم فإن زوجته تطلق منه، لأن ذلك لا يُعد إكراهاً بالنسبة له.

#### ٤ . الخوف من قتل ولد له:

من طلق زوجته خوفاً من قتل ولده، أي أولاده ذكوراً وإناثاً ولو نزلوا، فلا يلزمه طلاق، لأن قتل الأولاد بعد قتل النفس أشد حالاً من أحوال الإكراه.

#### ٥ . الخوف من قتل الوالدين:

أي ومثل الأولاد الوالدان وأصولهما وإن علوا، فإن قيل له: إن لم تطلق زوجتك قتلنا أباك أو جدك أو جد أبيك، أو أمك، أو جدتك، أو جدة أمك، فطلق زوجته خوفاً من قتل أحدهم فلا شيء عليه لعذره. أما إذا قيل له: إن لم تطلق زوجتك قتلنا أخاك أو ابن أخيك أو عمك أو ابن عمك، فطلقها لسلامتهم من القتل، فإنها تطلق، لأنهم ليسوا كالأصول والفروع، لكن يندب له طلاقها لسلامتهم من القتل، وإن حنث هو، وقيل بالوجوب.

قال ابن رشد: إن لم يحلف لم يكن عليه حرج، أي لا إثم عليه ولا



ضمان، ويُردّ عليه بأن ارتكاب أخف الضررين واجب.

## ٦ . الخوف من أخذ مال له:

إذا طلق زوجته خوفاً من أخذ ماله ظلماً أو غصباً، قل المال أو  
كثر فلا يلزمه الطلاق.

وقال بعض المالكية: إن كان المال تافهاً بالنسبة لمالكه يلزمه  
الطلاق إن أوقعه خوفاً من أخذ التافه، فإن لم يكن تافهاً فلا شيء عليه  
لإكراهه.

وحقيقة الأمر أن الناظر في كتب المالكية يجد أنهم اختلفوا في  
هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: للإمام مالك: أن التهديد بأخذ المال يعتبر إكراه  
مطلقاً قل المال أو كثر.

القول الثاني: لأصبغ: أن التهديد بأخذ المال ليس إكراهاً.

القول الثالث: لابن الماجشون: التهديد بأخذ المال يُعد إكراهاً إن

كثر المال، أما إذا كان قليلاً تافهاً فلا يُعد إكراهاً ويلزمه الطلاق<sup>(١)</sup>.

---

(١) سراج السالك: ٢ / ٧٣ وما بعدها، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ /

٣٦٨ وما بعدها، الشرح الصغير وبلغة السالك عليه: ١ / ٤٥١، رسالة

الجرجاي في الطلاق: ص ٣٦.

## المبحث الثالث

### المحل

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى -: "وَمَحَلُّهُ مَا مَلَكَ قَبْلَهُ وَإِنْ تَعْلِيْقًا: كَقَوْلِهِ لِأَجْنَبِيَّةٍ: هِيَ طَالِقٌ عِنْدَ خِطْبَتِهَا أَوْ إِنْ دَخَلَتْ وَنَوَى بَعْدَ نِكَاحِهَا وَتَطَلَّقَ عَقِبَهُ وَعَلَيْهِ النِّصْفُ إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثٍ عَلَى الْأَصُوبِ وَلَوْ دَخَلَ فَالْمَسْمُومُ فَقَطْ كَوَاطِئٍ بَعْدَ حَنْثِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ: كَأَنْ أَبْقَى كَثِيرًا بِذِكْرِ جِنْسٍ أَوْ بَلَدٍ أَوْ زَمَانٍ يَبْلُغُهُ عَمْرُهُ ظَاهِرًا لَا فَيَمْنٍ تَحْتَهُ إِلَّا إِذَا تَزَوَّجَهَا .

وله نكاحها ونكاح الإماء في كل حرة وَلَزِمَ فِي الْمِصْرِيَّةِ فَيَمْنُ أَبُوهَا كَذَلِكَ وَالطَّارِئَةُ إِنْ تَخَلَّقَتْ بِخَلْقِهِنَّ وَفِي مِصْرَ يَلْزَمُ فِي عَمَلِهَا إِنْ نَوَى وَإِلَّا فَلَمَحِلُّ لَزُومِ الْجُمُعَةِ وَلَهُ الْمَوَاعِدَةُ بِهَا لَا إِنْ عَمَّ النِّسَاءُ أَوْ أَبْقَى قَلِيلًا: كَكُلِّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجَهَا إِلَّا تَفْوِيضًا أَوْ مِنْ قَرْيَةٍ صَغِيرَةٍ أَوْ حَتَّى أَنْظَرَهَا فَعَمِي أَوْ الْأَبْكَارَ بَعْدَ كُلِّ ثِيْبٍ أَوْ بِالْعَكْسِ أَوْ حَشِيٍّ فِي الْمُؤَجَّلِ الْعَنَتِ وَتَعَذَّرَ التَّسْرِي أَوْ آخِرُ امْرَأَةٍ وَصَوَّبَ وَقُوفُهُ عَنْ الْأَوَّلَى حَتَّى يَنْكِحَ ثَانِيَةً ثُمَّ كَذَلِكَ وَهُوَ فِي الْمَوْقُوفَةِ كَالْمَوْلَى وَاخْتَارَهُ إِلَّا الْأَوَّلَى وَإِنْ قَالَ: إِنْ لَمْ أَتَزَوَّجْ مِنَ الْمَدِينَةِ فَهِيَ طَالِقٌ فَتَزَوَّجْ مِنْ غَيْرِهَا: نَجَزَ طَلَاقُهَا وَتَوَوَّلَتْ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَلْزَمُهُ الطَّلَاقُ إِذَا تَزَوَّجَ مِنْ غَيْرِهَا قَبْلَهَا، وَاعْتَبِرَ فِي وِلَايَتِهِ عَلَيْهِ حَالُ النِّفَاقِ فَلَوْ فَعَلَتْ الْمَخْلُوفَةُ عَلَيْهِ حَالَ بَيْنُونَتِهَا: لَمْ يَلْزَمْ وَلَوْ نَكَحَهَا فَفَعَلَتْهُ: حَنْثٌ إِنْ بَقِيَ مِنَ الْعِصْمَةِ الْمُعْلَقِ فِيهَا شَيْءٌ: كَالظَّهَارِ لَا مَخْلُوفَ لَهَا فِيهَا وَغَيْرَهَا وَلَوْ طَلَّقَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا: طَلَّقَتْ الْأَجْنَبِيَّةُ وَلَا حُجَّةَ لَهُ أَنَّهُ لَمْ يَتَزَوَّجْ عَلَيْهَا وَإِنْ ادَّعَى نِيَّةً لِأَنَّ

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية  
قَصْدُهُ أَنْ لَا يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا وَهَلْ لَانَ الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمَحْلُوفِ لَهَا أَوْ  
قَامَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ؟ تَأْوِيلَانِ وَفِي مَا عَاشَتْ مُدَّةَ حَيَاتِهَا إِلَّا لِنِيَّةِ كَوْنِهَا تَحْتَهُ  
وَلَوْ عُلِّقَ عَبْدُ الثَّلَاثِ عَلَى الدُّخُولِ فَعَتَّقَ وَدَخَلَتْ: لَزِمَتْ وَاثْنَتَيْنِ بَقِيَتْ  
وَاحِدَةً كَمَا لَوْ طَلَّقَ وَاحِدَةً ثُمَّ عَتَّقَ وَلَوْ عُلِّقَ طَلَّاقَ زَوْجَتِهِ الْمَمْلُوكَةِ  
لَأَبِيهِ عَلَى مَوْتِهِ: لَمْ يَنْفَذْ".

### الشرح

يقصد بمحل الطلاق: الزوجة، أو بعبارة أخرى هو: ما يملكه الزوج من العصمة، سواء كانت مملوكة حقيقة أي حاصلة بالفعل، أو مملوكة تعليقاً، أي مقدر حصول التعليق.

وبناء على ذلك: لو حلف شخص بالطلاق على أن لا يكلم زيداً، أو لا يأكل طعامه، وهو خلى أي لا زوجة له، ثم كلمه أو أكل طعامه، فلا يلزمه الطلاق، لأن طلاقه لم يصادف محلاً، أما إذا كان ذا زوجة وفعل المحلوف عليه لزمه الطلاق، لأنه مالك للعصمة حقيقة.

أما إذا كانت العصمة مملوكة تعليقاً، أي مقدر حصول التعليق، كأن يحلف بالطلاق إن تزوج فلانة فهي طالق، فيلزمه الطلاق بمجرد العقد عليها.

واعلم أيها القارئ الكريم أن التعليق في الطلاق إما أن يكون صريحاً أو غير صريح:

١ . الصريح: كقوله لأجنبية . أي غير زوجة :: إن تزوجتك، أو إن تزوجتها فهي طالق، فمتى تزوجها وقع عليه الطلاق.

٢ . غير الصريح وهو قسمان:

أ . أن يكون بنية: كأن يقول لامرأة أجنبية: إن دخلت الدار فأنت طالق، وكان قد نوى إن دخلته بعد نكاحها، فتزوجها، فدخلت الدار لزمه الطلاق لنية التعليق.

ب . أن يكون بساطاً: كأن يقول لأجنبية عند خطبتها، عندما شدد ولي المرأة عليه في متطلبات الزواج: هي طالق، ولم يستحضر نية إن تزوجها، لزمه الطلاق، لأن بساط اليمين . أي قرينة الحال . تدل على أن المراد إن تزوجها.

ففي الصريح والقسم الثاني من غير الصريح: يلزمه الطلاق بعد العقد مباشرة، أما في القسم الأول من غير الصريح . النية. فيلزمه الطلاق عقب الفعل المعلق عليه.

**ولكن هل يجب عليه صداق في حالة وقوع الطلاق المعلق؟**

أقول وبالله التوفيق:

يجب على المطلق في حالة وقوع الطلاق في الملك المعلق أن يلتزم بنصف الصداق في حالة التعليق الصريح، كأن يقول: إن تزوجتك فأنت طالق، وكذلك في حالة التعليق عن

طريق البساط، كأن يقول عند خطبتها: هي طالق، لأنه في الحالتين لم يدخل بواحدة منهما، أما إذا دخل بواحدة منهما، فيجب عليه الصداق المسمى.

أما بالنسبة لمن قال لها: إن دخلت الدار فأنت طالق، فإن دخلت الدار بعد العقد عليها وقبل الدخول بها فلها نصف الصداق، أما لو دخلت الدار بعد الدخول بها فلها الصداق المسمى، وإلا فلها صداق المثل.

**ولكن هل يتكرر الطلاق ولزوم نصف الصداق في الملك المعلق؟**

أقول وبالله التوفيق: يتكرر وقوع الطلاق ولزوم نصف الصداق إذا أتى بصيغة تقتضي التكرار، كقوله: كلما تزوجتها فهي طالق، إلا إذا تزوجها بعد ثلاث مرات، فإن عقد عليها في المرة الرابعة وقبل أن تنكح زوجاً غيره لم يلزمه شيء من الصداق، لأنه نكاح متفق على فسادهِ ويجب فسخه، إذ لا تحل له إلا بعد أن تنكح زوجاً غيره، وعقده عليها في المرة الرابعة لم يصادف محلاً، أما إذا تزوجت غيره بعد الطلاق الثلاث فإن الحنث في اليمين يعود ولزوم النصف في الصداق إلى أن تنتهي العصمة، وهكذا، لأن العصمة لما لم تكن مملوكة بالفعل وإنما حلف على عصمة مستقبلة، وهي عامة، لزمه النصف في كل

عصمة، بخلاف ما لو كان متزوجاً بها وحلف بأداة تكرار فيختص بالعصمة المملوكة فقط.

ومن الجدير بالذكر: أن الحكم السابق متوقف على ما إذا أتى المطلق بصيغة تقتضي التكرار، أما إذا كانت الصيغة لا تقتضي التكرار، بأن قال: إن دخلت الدار فأنت طالق، فإن اليمين تتحل بالدخول الأول، فإذا عقد عليها ثانياً فلا يقع عليه طلاق، سواء تزوجها بعد زوج آخر أم لا (١).

#### مسائل لا يقع فيها الطلاق المعلق:

١. إذا عمّ النساء في تعليقه، كأن يقول: كل امرأة أتزوجها، أو إن دخلت الدار فكل امرأة أتزوجها فهي طالق، ثم دخل الدار، فلا يلزمه شيء للحرج والمشقة بالتضييق، والأمر إذا ضاق اتسع.

٢. أن يبقى قليلاً من النساء في تعليقه: كقوله: كل امرأة أتزوجها طالق إلا من قرية كذا، وهذه القرية صغيرة شأنها لا يجد فيها ما يتزوج بها لصغرها، بخلاف الكبيرة كالقاهرة مثلاً.

---

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٣٧٠ وما بعدها، الشرح الصغير

وبلغة السالك عليه: ١ / ٤٥٢ وما بعدها، سراج السالك: ٢ / ٧٥، جواهر

الإكليل: ١ / ٣٤١.

٣ . إذا ذكر في تعليقه زمناً لا يصل إليه غالباً: فلا يلزمه الطلاق، كأن يقول: كل امرأة أتزوجها مدة أربعين سنة فهي طالق، وكان ما مضى من عمره أربعين أو خمسين سنة، إذ الغالب لا يعيش الثمانين، بناء على أن التعمير بخمس وسبعين، فهو كمن عمّ النساء جميعاً.

ومما يدل على هذا الاستثناء:

أ . قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ (١).

**وجه الاستدلال:** يستفاد من هذه الآية أن الذي يحلف بهذه اليمين يكون قد حرّم على نفسه طيبات ما أحل الله له، وهذا لا يصح في الشريعة الإسلامية، لأنه سدّ على نفسه طريق استباحة البضع فلم يلزمه الطلاق، ولأن ذلك من شأنه أن يعرّض نفسه للزنا، وما يؤدي إلى ذلك فهو ممنوع (٢).

ب . ما رواه الإمام مالك . رحمه الله .: أنه بلغه أن عبد الله بن مسعود كان يقول فيمن قال: كل امرأة انكحها فهي طالق، إنه إذا لم يُسمّ قبيلة أو امرأة بعينها فلا شيء عليه. قال

---

(١) سورة المائدة: جزء من الآية / ٨٧.

(٢) الإشراف: ٢ / ٧٢٩، المعونة: ١ / ٥٦٧.

مالك: وهذا أحسن ما سمعت (١).

ولأن الإمام مالك رحمه الله . كان يقول: إذا سد على نفسه باب الاستمتاع لم يلزمه شيء، وإذا لم يسد على نفسه باب الاستمتاع لزمه ذلك (٢).

وخلاصة القول: أنه يفهم مما تقدم بأن الحالف لو أبقى كثيراً من النساء، ولو كان بالنسبة لغيره قليلاً، لزمه الطلاق، كما لو قال: كل امرأة أتزوجها من مصر أو من المغرب أو من العجم أو من قبيلة كذا فهي طالق، فتزوج من الجنس الذي حلف عليه. وكذلك إذا قال: كل امرأة أتزوجها تفويضاً فهي طالق، أو كل امرأة أتزوجها مدة أربعين سنة فهي طالق، وكان الماضي من عمره عشرين أو ثلاثين، فإنه يلزمه الطلاق في كل من تزوجها في مدة الأربعين، لأن السبعين يبلغها الشخص في الغالب، وكذلك إذا أبقى لنفسه قرية كبيرة، كالقاهرة، فيلزمه الطلاق فيما عداها.

٤ . إذا علق الطلاق على التزوج من غير رؤية فأصابه

---

(١) موطأ مالك: ص ٣٥١ رقم ١٢٢٦ باب ما جاء في يمين الرجل بطلاق ما لم

ينكح من كتاب الطلاق .

(٢) المنتقى: ٤ / ١١٥ .



العمى: كأن يقول: كل امرأة أتزوجها طالق حتى أنظرها، فعمى، فلا يلزمه الطلاق، لأن بساط يمينه ما دُمت بصيراً، وله بعد العمى تزوج من شاء.

ومثاله أيضاً: لو قال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق حتى ينظرها فلان، فعمى فلان أو مات، فله أن يتزوج ما شاء حتى ولو لم يخشى العنت، خلافاً لابن المواز حيث يرى: أنه لا يتزوج حتى يخشى على نفسه من الزنا.

وأما لو قال: كل امرأة أتزوجها من بلد كذا أو من قبيلة كذا فهي طالق حتى أنظرها، أو ينظرها فلان، فعمى، فإن اليمين لازمة، ومتى تزوج من تلك البلد أو من تلك القبيلة بعد العمى طلقت عليه.

٥ . الجمع في التعليق بين البكر والثيب: كأن يقول: كل ثيب أتزوجها فهي طالق، ثم يقول كل بكر أتزوجها فهي طالق، فيلزمه الطلاق في زواجه بالثيبات فقط، ولا طلاق عليه في زواج الأبكار لحصول الحرج والضيق بذكرهن.

وكذلك العكس: فإن قال: كل بكر أتزوجها فهي طالق، ثم قال: وكل ثيب أتزوجها فهي طالق، فيلزمه الطلاق في البكر دون الثيب، لأن البكر هي المتقدمة في هذه الحالة.

٦ . لا يلزمه الطلاق إن خشى على نفسه العنت في مؤجل

### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

بأجل يبلغه الحالف غالباً كقوله: كل امرأة أتزوجها في السنة المستقبلية أو مدة عشرة أعوام وهو ابن ثلاثين مثلاً، فإن لم يخش العنت حنث في يمينه، أي فإن كان الزمن يبلغه الحالف عادة حنث إلا إذا خشي العنت.

٧ . أن يقع التعليق على آخر امرأة يتزوجها: كقوله: آخر امرأة أتزوجها طالق، لم يلزمه شيء فيمن يتزوجها على الراجح من المذهب، وذلك لأن الآخر لا يتحقق إلا بالموت، ولا يطلق على ميت، ولأنه ما من واحدة إلا ويحتمل أنها الأخيرة، فكان كمن عمّ النساء.

فإن قال ذلك، فإنه لا يوقف عن وطء الزوجة الأولى حتى يتزوج بثانية، فإن تزوج بثانية حلّ وطء الأولى، وإنما يوقف عن الثانية حتى يتزوج ثالثة، فإن تزوج وقف عن الثالثة حتى يتزوج برابعة، وهكذا.

#### **ولكن متى يكون الحالف في التعليق مالكا للعصمة ؟**

الزوج الحالف يعتبر ولياً على المحل الذي هو العصمة، حال النفوذ، أي وقت وقوع الفعل المعلق عليه الطلاق، كدخول الدار مثلاً، فالمعتبر شرعاً في ملك العصمة هو وقت وقوع الفعل الذي علق الطلاق عليه، لا حال التعليق.

فلو فعلت الزوجة التي حلف بطلاقها إن دخلت الدار، المحلوف عليه، بأن دخلت الدار حال بينونتها، ولو بطلقة واحدة

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

كخلع، أو بانقضاء عدة طلاق رجعي، لم يلزم الطلاق، إذ لا ولاية له على المحل وهو العصمة حال النفوذ، أي حال وقوع المحلوف عليه، من الدخول المعلق عليه الطلاق، إذ المحل معدوم حال النفوذ، وإن كان له عليه الولاية حال التعليق (١).

---

(١) الشرح الصغير وبلغة السالك عليه: ١ / ٤٥٣ وما بعدها، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٣٧٢ وما بعدها، سراج السالك: ٢ / ٧٥، المنتقى: ٤ / ١١٥ وما بعدها، جواهر الإكليل: ١ / ٣٤٣ وما بعدها.

## المبحث الرابع

### اللفظ

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى - : " وَلَفْظُهُ طَلَّقْتُ وَأَنَا طَالِقٌ أَوْ أَنْتِ أَوْ مُطَلَّقةٌ أَوْ الطَّلَاقُ لِي لَا زِمَ لَا مُنْطَلِقةٌ وتلزم واحدة إلا لنية أكثر: كاعتدي وصدق في نفيه إن دل البساط على العد أو كانت موثقة فقالت: أطلقني وإن لم تسأله: فتأويلان والثلاث في: بته وحبلك على غاربك أو واحدة باننة أو نواها: خليت سبيلك أو ادخلي والثلاث إلا أن ينوي أقل إن لم يدخل بها في: كالميتة والدم وهبتك ورددتك لأهلك أو أنت أو ما أنقلب إليه من أهلي: حرام أو خلية أو باننة أو أنا وحلف عند إرادة النكاح ودّين في نفيه إن دل بساط عليه وثلاث في: لا عصمة لي عليك أو اشترتها منه إلا لفداء وثلاث إلا أن ينوي أقل مطلقاً في خليت سبيلك ٢ وواحدة في فارتك ونوي فيه وفي عده في اذهبي وأنصرفي أو لم أتزوجك أو قال له رجل: ألك امرأة؟ فقال: لا أو أنت حرة أو معتقة أو الحقي بأهلك أو لست لي بامرأة إلا أن يعلق في الأخير وإن قال: لا نكاح بيني وبينك أو لا ملك عليك أو لا سبيل لي عليك فلا شيء عليه إن كان عتاً وإلا فبتت وهل تحرم بوجهي من وجهك حرام أو على وجهك أو ما أعيش فيه حرام أو لا شيء عليه كقوله لها: يا حرام أو الحلال حرام أو حرام علي أو جميع ما أملك حرام ولم يرد إدخالها؟ قولان وإن قال: سائبة مني أو عتيقة أو ليس بيني وبينك حلال ولا حرام حلف على نفيه فإن نكل نوي في عده وعوقب ولا ينوي في العدد إن أنكر قصد الطلاق بعد قوله: أنت بائن أو بريئة أو خلية أو بته جواباً لقولها: أود لو فرج الله لي من صحبتك وإن قصده بكاسقتي الماء أو بكل كلام: لزم لا إن قصد التلّفظ بالطلاق فلفظ بهذا غلطاً أو أراد أن ينجز الثلاث فقال: أنت طالق وسكت وسفه قائل: يا أمي ويا أختي ولزم بالإشارة المفهمة وبمجرد إرساله به مع رسول وبالكتاب عازماً أو لا إن وصل لها وفي

لزومه بكلامه النفسي: خلاف وإن كرّر الطلاق بعطفٍ بواوٍ أو فاءٍ أو ثم فتلاث إن دخل: كمع طلقتين مطلقاً وبلا عطفٍ: ثلاثٌ في المدخولِ بها كغيرها إن نسقه إلا لنية تأكيد فيهما في غير معلق بمتعدد ولو طلقَ فقيلَ له: ما فعلت؟ فقال: هي طالقٌ فإن لم ينوِ إخباره ففي لزوم طلاقة أو اثنتين: قولان ونصف طلاقة أو طلقتين أو نصفين طلاقة أو نصف وثلاث طلاقة أو واحدة في واحدة أو متى ما فعلت وكرّر أو طالق أبداً طلاقة واثنان في ربع طلاقة ونصف طلاقة وواحدة في اثنتين والطلاق كله إلا نصفه وأنت طالقٌ إن تزوجتك ثم قال: كلٌّ من أتزوجها من هذه القرية فهي طالقٌ وثلاث في: إلا نصف طلاقة أو اثنتين في اثنتين أو كلما حضت أو كلما أو متى ما أو إذا ما طلقتك أو وقع عليك طلاقٍ فأنت طالقٌ وطلقها واحدة أو إن طلقتك فأنت طالقٌ قبله ثلاثاً وطلقة في أربع قال لهن: بينكن طلاقة ما لم يزد العدد على الرابعة: سحنون وإن شرك طلقن ثلاثاً ثلاثاً وإن قال: أنت شريكة مطلقاً ثلاثاً ولثالثة وأنت شريكتهما: طلقت اثنتين والطرفان ثلاثاً وأدب المجزىء كمطلقٍ جزءٍ وإن كيدٍ ولزم: بشعرك طالق أو كلامك على الأحسن، لا بسعال وبصاق ودمع وصح استثناءً بالآ إن اتصل ولم يستغرق ففي ثلاثٍ إلا ثلاثاً إلا واحدة أو ثلاثاً أو ألبة إلا اثنتين إلا واحدة: اثنتان وواحدة واثنان إلا اثنتين إن كان من الجميع: فواحدة وإلا: فتلاث وفي إلغاء ما زاد على الثلاث واعتباره: قولان".

### الشرح

اللفظ: هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية.

وألفاظ الطلاق تنقسم إلى ثلاثة أقسام: صريح، وكناية

ظاهرة، وكناية خفية، وسوف أتكلم عن كل قسم بشيء من

القسم الأول: الصريح: وهو اللفظ الذي تتحل به العصمة ولو لم ينوي حلها متى قصد اللفظ.

وبذلك يتبين أن اللفظ الصريح إنما وضع لحل العصمة، فمتى قصد النطق به لزمه الطلاق ولا يحتاج إلى نية، حتى ولو بالمزح أو بالهزل، فيقع به الطلاق سواء قصد به حل العصمة أم لا.

واللفظ الصريح له ألفاظ، حصرها بعض المالكية في أربعة ألفاظ، والبعض الآخر في ستة ألفاظ.

١ . الطلاق: بالتعريف بالألف واللام، كما لو قال: الطلاق يلزمني، أو عليّ الطلاق، أو أنت الطلاق، ونحو ذلك.

٢ . طلاق: بالتكثير: أي يلزمني، أو عليك، أو أنت طلاق، أو عليّ طلاق، وسواء نطق بالمبتدأ كأنت، أو بالخبر كعليّ أم لا، لأنه مقدر والمقدر كالثابت.

٣ . طَلَّقت: بالفعل الماضي، والتاء مضمومة.

٤ . تَطَلَّقت: بتشديد اللام المفتوحة وكسر التاء، أي متى، أو أنت تطلّقت.

٥ . طالق: اسم فاعل، أي أنت طالق.

٦ . مطلقة: اسم مفعول، نحو: أنت مطلقة.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الألفاظ وردت صريحة ومستعملة في القرآن الكريم في أكثر من موضع: كقوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّوهُنَّ﴾<sup>(٢)</sup>.

يقول ابن العربي . رحمه الله :. لم يذكر الله تعالى هذه الألفاظ . أي الصريحة . ليبين بها عدد الصريح، وإنما دخلت لبيان أحكام عُلقَت على الطلاق، فلا تستفاد منه، لم يذكر لأجله ولا في موضعه<sup>(٣)</sup>.

**وخلاصة القول:** أن الصريح ما دلّ على معناه بنفسه، ولم يحسن أن يستفسر عنه بلفظه<sup>(٤)</sup>، وأنه لفظ وضع لهذا المعنى دون غيره، أو يستعمل فيه دون غيره<sup>(٥)</sup>.

أما ألفاظ: مطلوقة، ومنطلقة، وانطلي، فهي ليست من الألفاظ الصريحة، لعدم استعمال هذه الألفاظ في حل العصمة

---

(١) سورة البقرة: من الآية / ٢٢٩.

(٢) سورة الطلاق: من الآية / ١.

(٣) أحكام ابن العربي: ١ / ١٩٩.

(٤) الإشراف: ٢ / ٧٤٤.

(٥) المنتقى: ٤ / ٦.

عرفاً، فلا يقع بها طلاق إلا إذا نواه حال التلفظ بها فهي من الكنايات الخفية.

### ما يلزم الحالف باللفظ الصريح:

يلزم باللفظ الصريح طلقة واحدة، إلا إذا نوى أكثر من ذلك فيلزمه ما نواه، فإن نوى اثنين أو ثلاثاً لزمه ما نواه ولو انفرد اللفظ، ويصدق بيمين في القضاء على أنه لم يرد إلا واحدة، وأما في الفتوى فلا يحتاج إلى يمين.

ولكن ما الحكم لو وجدت قرينة تدل على أنه لم يرد

### الطلاق باللفظ الصريح ؟

سبق القول بأن الطلاق يقع بأي لفظ من الألفاظ الصريحة المتقدمة، حتى لو ادعى الحالف أنه لم يرد حل العصمة فلا يقبل قوله، لأن الصريح لا يتوقف على النية.

ولكن إن دل بساط . أي قرينة . الكلام على أنه لم يرد بلفظه الطلاق الذي هو حل العصمة، فإن ذلك يقبل منه بيمين في القضاء، وبغير يمين في الفتوى.

مثال ذلك: كأن تكون زوجته موثقة بقيد ونحوه، وسألته أن يحلها من ذلك القيد، بقولها له: أطلقني، فقال: أنت طالق، وادعى أنه لم يرد الطلاق وإنما أراد حلها من الوثاق، فيصدق ولو في القضاء بيمين، وفي الفتوى بلا يمين.

### القسم الثاني: الكناية الظاهرة:



المراد بالكناية الظاهرة: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له والكناية الظاهرة تنقسم باعتبار عدد الطلقات التي تقع بها إلى سبعة أقسام:

١ . ما يلزم فيه طقة واحدة، إلا إذا نوى أكثر فإنه يلزمه ما نواه، وهو لفظ: " اعتدى "، فلو قال لها هذا اللفظ لزمه طقة واحدة، إلا إذا نوى أكثر من ذلك. وأما لو قال لها: أنت طالق اعتدي، فيلزمه واحدة إن نوى إخبارها بأن عليها العدة، فإن لم ينو إخبارها بأن نوى الطلاق بقوله اعتدى، أو لم ينو شيئاً فتلزمه طلقتان.

ويصدق في دعوى نفي الطلاق من أصله في قوله: اعتدى، إن دلّ بساط على نفيه، كما لو كان الخطاب في مقام ذكر الاعتداد بشيء أو عد الدراهم، فيصدق بيمين في القضاء، ولا يحتاج إلى يمين في الفتوى.

٢ . ما يلزم فيه الثلاث في المدخول بها وغيرها، وهما لفظاً: " البتة، وحبك على غاربك ".

لفظ " البتة ": البت معناه: القطع، وقطع العصمة شامل للثلاث، فكأن الزوج قطع العصمة التي بينه وبينها، ودليل لزوم الثلاث في البتة في المدخول بها.

أ . ما روى عن السيدة عائشة . رضي الله عنها : أن امرأة

### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

رفاعة القرظي جاءت إلى رسول الله . صلى الله عليه وسلم . فقالت: يا رسول الله: إن رفاعة طلقني فبِتّ طلاقي، وإنني نكحت بعده عبد الرحمن بن الزبير القرظي، وإنما معه مثلُ الهُدْبَةِ، قال رسول الله . صلى الله عليه وسلم : لعلك تريدان أن ترجعي إلى رفاعة ؟ لا، حتى يذوق عسيلتك وتذوقي عسيلته " (١).

**وجه الاستدلال:** يستفاد من هذا الحديث أن لفظ البتة تبين به المرأة ولا تحل لزوجها حتى تنكح زوجاً غيره، فهو بذلك يقع به الطلاق ثلاثاً.

ب . ما روى عن أبي بكر بن حزم: أن عمر بن عبد العزيز قال له: البتة ما يقول الناس فيها ؟ قال أبو بكر: فقلت له: كان ابان بن عثمان يجعلها واحدة، فقال عمر بن عبد العزيز: لو كان الطلاق ألفاً ما أبقت البتة منها شيئاً، من قال البتة فقد رمى الغاية القصوى " (٢).

---

(١) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ٩ / ٣١٣ رقم ٥٢٦٠ باب من جوز

الطلاق الثلاث من كتاب الطلاق، صحيح مسلم بشرح النووي: ٥ / ١٩٨ رقم

١٤٣٣ باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره من كتاب

الرضاع .

(٢) موطأ مالك: ص ٣٢٨ رقم ١١٥٠ باب ما جاء في البتة من كتاب الطلاق .

ومعنى ذلك: أن من قال البتة في طلاقه فقد بلغ أقصى الغايات في الطلاق (١).

أما بالنسبة لغير المدخول بها: فلفظ البتة يقع ثلاثة أيضاً، لأنه مبني على أن البتة لا تتبعض، ولا يصح الاستثناء منها (٢).

لفظ "حبلك على غاربك": الحبل عبارة عن العصمة، والغارب عبارة عن الكتف، وحبلك على غاربك: أي عصمتك على كتفك، كناية عن كونه لم يكن له عليها عصمة، كالممسك بزمام دابة يرميه على كتفها.

يقول الإمام الباجي . رحمه الله :. ووجه ذلك أن الحبل هو الذي كان بيد الزوج منها، وذلك كناية عن عصمة الزوجة وملكه لها، فإذا قال لها، حبلك على غاربك، فقد أقر بخروجه عن يده وكونه بيدها، وذلك يقتضي أن يكون طلاقه لا رجعة فيه، لأنه إن كان له فيها رجعة فليس حبلاً على غاربها، بل هو بيده ويرتجعها متى شاء، وخروج الملك من يد الزوج حين إيقاعه لا يكون إلا بالثلاثة وبآخر الطلاق (٣).

---

(١) المنتقى: ٧ / ٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المنتقى: ٨ / ٤.

ويدل على ذلك: ما أخرجه الإمام مالك . رحمه الله : أنه بلغه أنه كتب إلى عمر بن الخطاب من العراق أن رجلاً قال لامرأته: حبلك على غاربك، فكتب عمر بن الخطاب إلى عامله: أن مره يوافيني بمكة في الموسم، فبينما عمر يطوف بالبيت... فقال له عمر: أسألك برب هذه البنية ما أردت بقولك حبلك على غاربك ؟ فقال له الرجل: لو استحلفتني في غير هذا المكان ما صدقتك، أردت بذلك الفراق، فقال عمر بن الخطاب: هو ما أردت" (١).

ويدخل في هذا القسم: ما إذا اشترت الزوجة من زوجها العصمة، بأن قالت له: بعني عصمتك بمائة، فباعها لها بها، فإنها تطلق ثلاثاً، دخل بها أو لم يدخل (٢).

٣ . ما يلزم فيه الثلاث في المدخول بها، وواحدة في غير المدخول بها إلا أن ينوي أكثر، وهو قول الرجل لزوجته: أنت طالق واحدة بائة، فإذا كان ذلك بعد الدخول فيلزمه الثلاث، لأن

---

(١) موطأ مالك: ص ٣٢٩ رقم ١١٥٢ باب ما جاء في الخلية والبرية من كتاب الطلاق.

(٢) الشرح الصغير وبلغة السالك عليه: ١ / ٤٥٦، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٣٧٨ وما بعدها.

البيونة بعد الدخول بغير عوض إنما تكون ثلاثاً فالزم بها الثلاث.

ولم ينظروا إلى قوله " واحدة "، ولكن نظروا إلى قوله: " بئنة "، إما لكون واحدة صفة لمرة محذوفاً، أي مرة واحدة، أو دفعة أو طلبة، وإما لأنه يحتاط في الفروج ما لا يحتاط في غيرها، فاعتبر لفظ بئنة وألغى لفظ واحدة.

٤ . ما يلزم فيه الثلاث في المدخول بها وفي غير المدخول بها، إلا إذا نوى أقل من الثلاث في غير المدخول بها فيصدق بيمينه، ولا يصدق إن ادعى أنه نوى أقل في المدخول بها ولزمته الثلاث، لأن هذه الألفاظ من الكنايات الظاهرة، وهذه الألفاظ هي:

أ . إذا قال لزوجته: أنت علي كالميتة أو الدم أو لحم الخنزير.

ب . أن يقول لزوجته: وهبتك لأهلك، أو لنفسك، أو رددتك لأهلك، أو لا عصمة لي عليك.

ج . أن يقول لزوجته: أنت حرام، سواء قال علي أو لم يقل، ومثله: أنا منك حرام.

د . أن يقول لزوجته: أنت خلية . أي من الزوج، أو بريّة، أو خالصة، أي منّي لا عصمة لي عليك.

هـ . أن يقول الرجل لزوجته: أنت بئنة، أو أنا منك خلي أو بري

أو بآئن.

يقول شيخنا الدردير رحمه الله: بعض هذه الألفاظ كخلية وبرية وحبك على غاربك، وكالدم والميتة، إنما يلزم بها ما ذكر إذا جرى بها العرف، وأما إذا تنوسي استعمالها في الطلاق بحيث لم تجر بين الناس كما هو الآن، فيكون من الكنايات الخفية، إن قصد بها الطلاق لزم، وإن لم يقصد بها الطلاق لم يلزم (١).

٥. ما يلزم فيه الثلاث مطلقاً، أي في المدخول بها وغير المدخول بها، ما لم ينوي أقل من الثلاث، وهو: " خليت سبيلك " فإن نوى الأقل لزمه ما نواه، ووجه ذلك أن تخلية السبيل إنما تستعمل على معنى إطراح العصمة وترك الإمساك بشيء منها فافتضى الثلاث (٢).

٦. ما يلزم فيه الثلاث في المدخول بها فقط، وينوي في غير المدخول بها:

أ. أن يقول لزوجته: " وجهي من وجهك حرام "، أو " وجهي على وجهك حرام " فلا فرق بين " من " و " على " .

ب. أن يقول: " لا نكاح بيني وبينك " أو " لا ملك لي عليك " أو " لا سبيل لي عليك " فيلزمه الثلاث في المدخول بها

---

(١) الشرح الكبير: ٢ / ٣٨٠.

(٢) المنتقى: ٤ / ١٣.

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

فقط، إلا إذا قال هذه الألفاظ في معرض العتاب فلا شيء عليه، كما لو كانت الزوجة تفعل أموراً لا توافق غرضه بلا إذن منه، فقال لها ذلك، فالعتاب قرينة وبساط دال على عدم إرادته الطلاق.

وكذلك لا شيء عليه في قوله: يا حرام، أو الحلال حرام بدون لفظ " على "، أو قال: الحلال حرام عليّ "، أو الحلال عليّ حرام، أو جميع ما أملك حرام.

هذا إذا كان لم يرد إدخال الزوجة في لفظ من هذه الألفاظ فلا شيء عليه، فإن قصد إدخالها فيلزمه الثلاث في المدخول بها، وفي غيرها إلا لنية أقل.

**ولكن ما الحكم لو قال لها: عليّ الحرام ؟**

لو قال: عليّ الحرام، بالتعريف لا بالتكثير، وحنث فإنه يلزمه الثلاث في المدخول بها، ولا ينوي فيها، ويلزمه في غير المدخول بها لكنه ينوي في العدد.

والفرق بين: قوله " على حرام " وقوله " عليّ الحرام " أن " عليّ الحرام " استعمل في العرف في حل العصمة بخلاف " عليّ حرام "، فمن قاس " عليّ حرام " على " عليّ الحرام " فقد أخطأ في القياس لوجود الفارق.

ومما يدل على ذلك: ما روى عن الإمام مالك . رحمه الله .

أنه بلغه أن علي بن أبي طالب كان يقول في الرجل يقول لامرأته: أنت علي حرام. إنها ثلاث تطليقات.

يقول الإمام مالك: وذلك أحسن ما سمعت في ذلك (١).

وقد روى أن علي بن أبي طالب . رضي الله عنه .: قضى بها في عدي بن قيس الكلابي وقال له: والذي نفسي بيده لئن مسستها قبل أن تتزوج غيرك لأرجمنك (٢).

٧ . ما يلزم فيه واحدة إلا لنية أكثر ، بصفة مطلقة سواء دخل بها أم لا ، وهو قوله: " فارقتك " ، وهي رجعية في المدخول بها.

والدليل على أن هذا اللفظ من الكنايات الظاهرة ويلزم فيها طلقة واحدة:

قوله تعالى: ﴿ أَوْ فَاَرْقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ (٣)، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ ﴾ (٤).

وجه الاستدلال: أنه إنما أراد المفارقة بالواحدة بهذا اللفظ،

---

(١) موطأ مالك: ص ٣٢٩ رقم ١١٥٣ باب ما جاء في الخلية والبرية من كتاب الطلاق .

(٢) المنتقى: ٩ / ٤ .

(٣) سورة الطلاق: من الآية / ٢ .

(٤) سورة النساء: من الآية / ١٣٠ .



بل لا يجوز أن يريد الثلاث، لأنها ليست من المفارقة بالمعروف<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا لو قال الرجل: أنت طالق، لما حسن أن يقال له أي شيء أردت بقولك ذلك، ولو قال: قد فارقتك، لحسن أن يقال له: أي فرقة أردت، هل من فرقة، الطلاق، أو فرقة عن شركة بينهما، أو فرقة المحاسبة، أو غير ذلك<sup>(٢)</sup>.

ولكن ما الحكم لو قال لها: أنت سائبة، أو ليس بيني وبينك حلال ولا حرام؟

إذا قال لها ذلك وادعى عدم قصده للطلاق فإنه يحلف على نفي الطلاق، فإن نكل لزمه الطلاق، ونوى في عده، وقبل قوله فيما دون الثلاث بيمينه.

**وخلاصة القول في الكنايات الظاهرة:** أنه يجب مراعاة البساط والقرائن في كل الأقسام السبعة السابق ذكرها، فيجب ويلزم ما ذكر فيها، ما لم يدل البساط والقرائن على عدم إرادة الطلاق، والزوج يُصدق في نفي الطلاق إن دل بساط على النفي في جميع الكنايات الظاهرة، وذلك كاللفظ الصريح فإنه يصدق في

---

(١) المنتقى: ٤ / ١٢.

(٢) الإشراف: ٢ / ٧٤٤.

### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

نفيه عند قيام القرائن، كما لو أخذها الطلق عند ولادتها، فقال: أنت طالق، إعلماً أو استعلاماً، أو كانت مربوطة فقالت له هي أو غيرها: أطلقني، فقال: أنت طالق، ونحو ذلك مما يقتضيه الحال (١).

#### القسم الثالث: الكناية الخفية:

المراد بالكناية الخفية: هي التي تحتل الطلاق وغير الطلاق، وبناءً على ذلك فهي متوقفة على نية الحالف.

فيجب على الحالف في كل كناية خفية توهم قصد الطلاق أن ينوي في أصل الطلاق وفي عدده، كأن يقول الزوج لزوجته: اذهبي وانصرفي وانطلقني، أو أنا لم أتزوج، أو قيل له: ألك امرأة، فقال: لا، أو قال لها: أنت حرة، أو معتقة، أو الحقي بأهلك. فإن ادعى عدم إرادة الطلاق صدق، وإن ادعى عدداً أو واحدة أو أكثر صدق، فإن ادعى أنه نوى الطلاق ولم ينو عدداً لزمه الثلاث في المدخول بها وغيرها.

ويعاقب الشخص الذي يأتي بهذه الألفاظ الموجبة للتأليس

---

(١) الشرح الصغير وبلغة السالك عليه: ١ / ٤٥٧ وما بعدها، الشرح الكبير

وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٣٧٩ وما بعدها، جواهر الإكليل: ١ / ٣٤٦ وما

بعدها.

والإيهام على نفسه وعلى الناس.

إذا قصد التلفظ بالطلاق فسبقه لسانه إلى غيره:

إذا قصد التلفظ بالطلاق، فعدل لسانه لغيره غلطاً، كما لو أراد أن يقول: أنت طالق، فسبقه لسانه وقال: أنت قائمة فلا يلزم شيء.

يقول الإمام مالك . رحمه الله .: من أراد أن يقول أنت طالق، فقال: كلي أو اشربي فلا يلزمه شيء، أي لعدم وجود ركن الطلاق، وهو اللفظ الدال عليه أو غيره مع نيته، بل أراد إيقاعه بلفظ فوق في غيره.

وكذلك أيضاً: لو أراد أن ينطق بالثلاث، فقال: أنت طالق وسكت عن التلفظ بالثلاث، فلا يلزمه ما زاد على الواحدة، لأنه لم يقصد الثلاث بقوله: أنت طالق، وإنما أراد أن ينطق بالثلاث فبدا له عدم الثلاث فسكت عن النطق به.

**ما يقوم مقام اللفظ في إيقاع الطلاق:**

لما كان الركن الرابع من أركان الطلاق وهو اللفظ قد يقوم مقامه شيء آخر، لأنه ليس المراد خصوص اللفظ، بل المراد اللفظ وما يقوم مقامه من إشارة وكتابة وغير ذلك. وإليك بيان ذلك:

**أولاً: الإشارة:**

الإشارة قد تكون مفهومة، وقد تكون غير مفهومة.

فالإشارة المفهومة: هي التي يلزمها من القرائن ما يقطع عند معاينتها على دلالتها على الطلاق، فيلزم بها الطلاق، كالإشارة باليد أو الرأس، سواء وقعت من أخرس أو متكلم، حتى ولو لم تفهم المرأة ذلك لبلادتها.

وأما الإشارة غير المفهومة: وهي التي لا قرينة معها أو معها قرينة، لكن لا يقطع من عاين تلك الإشارة بدلالاتها على الطلاق، فلا يقع بها الطلاق، ولو قصده لأنها من الأفعال لا من الكنايات الخفية.

**ثانياً: إرسال الرسول:**

أي إذا أرسل الزوج الطلاق مع رسول له بأن يقول له: بلغ زوجتي أنني طلقته، أو أخبرها بطلاقها، فإنه يقع عليه ويلزمه الطلاق بمجرد قوله للرسول، ولو لم يصل الرسول إلى الزوجة.

**ثالثاً: الكتابة:**

يلزم الطلاق بمجرد كتابته، عازماً وناوياً طلاقها لا متردداً فيه حتى يبدو له، فيلزمه الطلاق بمجرد فراغه من كتابة " هي طالق"، أو "إذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق".

**يقول القاضي عبد الوهاب البغدادي رحمه الله:**

إذا كتب الطلاق بيده وأراد به الطلاق، كان طلاقاً: ودليلاً

أن الكتابة مواضعة يعبر بها عما في القلب، فجاز أن يقع بها الطلاق كاللفظ، ولأنها حروف تنبيء على المراد، ولأنه عمل جارحة يفهم منه الطلاق كالنطق، ولأن الكتابة تسمى كلاماً في حق الغائب، لأنه لو حلف: لا أكلمه، فكتب إليه حنث (١).

وأما إذا لم يكن عازماً على الطلاق حال الكتابة، بل كان متردداً أو مستشيراً، فيلزمه الطلاق بمجرد إخراج الكتاب إن أخرجه عازماً وأعطاه لمن يوصله، حتى ولو لم يصل.

فإن أخرجه غير عازم ووصل الكتاب لها أو لوليها لزمه الطلاق، أما إذا أخرجه غير عازم على الطلاق ولم يصل الكتاب، ففيه قولان عند المالكية أقواهما عدم اللزوم.

قال ابن رشد الجد . رحمه الله .: وتحصيل القول في هذه المسألة: أن الرجل إذا كتب طلاق امرأته لا يخلو من ثلاثة أحوال:

**أحدها:** أن يكون كتبه مجمعاً على الطلاق.

**الثاني:** أن يكون كتبه على أن يستخير فيه، فإن رأى أن ينفذه نفذه، وإن رأى أن لا ينفذه لم ينفذه.

**الثالث:** أن لا يكون له نية.

---

(١) الإشراف: ٢ / ٧٤٥ . ٧٤٦، المعونة: ١ / ٥٧٣.

فأما إذا كتبه مجمعاً على الطلاق، أو لم يكن له نية فقد وجب عليه الطلاق، وأما إذا كتبه على أن يستخير فيه، ويرى رأيه في إنفاذه، فذلك له ما لم يخرج الكتاب من يده، فإن أخرجه من يده على أن يرده إن بدا له، فقليل: إن خروج الكتاب من يده كالإشهاد، وليس له أن يرده، وهو رواية أشهب، وقيل: له أن يرده، وهو قوله في المدونة، فإن كتب إليها: إن وصلك كتابي هذا فأنت طالق، فلا اختلاف في أنه لا يقع عليه الطلاق إلا بوصول الكتاب إليها، فإن وصل إليها طلقت مكانها، وأجبر على رجعتها إن كانت حائضاً. فتحصل أن اللزوم إما في الكتابة عازماً، أو بإخراجه من يده عازماً على الطلاق، وإما بالوصول إليها، وفي قوله الثالث أن لا يكون له نية، نظر، لأن المراد بالنية العزم، والإنسان إما عازم على الشيء، وإما غير عازم، ولا واسطة بينهما، إلا أن يحمل على العبث أو السهو.

#### رابعاً: الطلاق بالكلام النفسي:

لا يقع الطلاق ولا يلزم بالكلام النفسي في القلب، مثل أن يقول لها بقلبه: أنت طالق، وذلك أرجح الأقوال عند المالكية وهو المعتمد، وأما لو عزم على أن يطلق زوجته، ثم بدا له عدمه فلا يلزمه اتفاقاً، وكذلك من اعتقد أنها طلقت منه، ثم تبين له عدمه فلا يلزمه إجماعاً.

### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

ومما يدل على ذلك: ما روى عن أبي هريرة . رضي الله عنه . قال: قال رسول الله . صلى الله عليه وسلم .: " تجاوز الله لأمتي ما حدثت به أنفسها، ما لم تكلم به أو تعمل به " (١).

يقول الإمام الترمذي: والعمل على هذا عند أهل العلم، أن الرجل إذا حدث نفسه بالطلاق لم يكن شيء حتى يتكلم به.

#### **خامساً: الفعل:**

**المراد بالفعل:** الضرب أو فتق الثوب، أو تمزيقه، أو قطع حبل، فلا يلزم به الطلاق ولو قصده به، إلا إذا كان ذلك الفعل هو عادة أهل البلد في وقوع الطلاق، فيلزم به الطلاق.

#### **حكم تجزئة الطلقة الواحدة:**

إذا تلفظ الزوج بجزء طلقة كربع أو ثمن طلقة، أو ثلثي أو ثلث أو سدس طلقة، فإنه يلزمه طلقة واحدة، قل أو كثر، سواء أتى بلفظ الجزئية أم لا.

#### **ولكن ما الحكم لو أوقع الطلاق على جزء المرأة ؟**

أقول وبالله التوفيق: إذا أوقع الرجل الطلاق على جزء من

---

(١) سنن الترمذي: ٣ / ٣١٨ رقم ١١٨٣ باب ما جاء فيمن يحدث نفسه بطلاق

امراته من كتاب الطلاق، سنن أبي داود: ٢ / ٢٧١ رقم ٢٢٠٩ باب في

الوسوسة بالطلاق من كتاب الطلاق.

المرأة، كاليد والرجل والأصبع والأنملة والشعر، فإنه يلزمه الطلاق.

وكذلك يقع الطلاق إذا أوقعه على ما يعد من محاسن المرأة، مثل الشعر أو الكلام أو الريق، ولا يلزم بما لا يعد من المحاسن، مثل البصاق والدمع والسعال.

**والفرق بين الريق والبصاق:** أن الريق هو ماء الفم ما دام فيه، فإن انفصل عنه فهو بصاق، والأول يلتذ به بخلاف الثاني.

وإنما قلنا بوقوع الطلاق إذا أوقعه على جزء المرأة، لأن هذا الجزء متصل بها اتصال خلقته فوجب وقوع الطلاق عليه كوقوعه على الجملة (١).

**يقول في ذلك القاضي عبد الوهاب البغدادي رحمه الله:**

الطلاق لما لم يصح تبغيضه لم يكن بد من أحد ثلاثة أمور: إما أن يقتصر بالتحريم على قدر ما يتناول اللفظ وذلك ممتنع، أو أن يسقط فلا يكون له حكم، وذلك غير جائز لأنه يسقط التغليظ الذي هو موضوع الطلاق، أو أن يعلم الكل ويسري فيه، وذلك ما قلناه، ولأنه لفظ تحريم في الزوجة فلم يسقط حكمه

---

(١) المنتقى: ٤ / ٥، الإشراف: ٢ / ٧٤٨.



كما لو عمّ، وإذا بطل ذلك لم تبق إلا السراية، ولأنه إذا اجتمع الحظر والإباحة في شخص غلب عليه حكم الحظر (١).

### حكم الاستثناء في عدد الطلاق:

يصح الاستثناء في الطلاق بإلا وأخواتها. وهي سوى وخلا وعدا وحاشا، ويشترط لصحة الاستثناء ثلاثة شروط:

١. أن يتصل المستثنى بالمستثنى منه ولو حكماً، فلا يضر فصل بعطاس أو سعال، فإن انفصل اختياراً لم يصح.
٢. أن لا يستغرق المستثنى المستثنى منه، فإن استغرقه نحو: أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً بطل الاستثناء، ويلزمه الثلاث، ومثال غير المستغرق: نحو أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين، فيلزمه واحدة.

٣. أن يقصد الاستثناء والإخراج، وأن ينطق به ولو سراً، إلا إذا كان الحلف متوثقاً به في حق فلا ينفع الاستثناء إذا كان سراً، لأن اليمين على نية المحلف.

ويعتبر في صحة الاستثناء ما زاد على الثلاث لفظاً، وإن كان لا حقيقة له شرعاً، وذلك على أرجح القولين، فمن قال أنت

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

طالق أربعاً إلا اثنتين لزمه اثنتان، وإن قال: إلا ثلاثاً لزمه واحدة،  
ومن قال: خمسة إلا ثلاثاً لزمه اثنتان، وقيل: لا يعتبر الزائد على  
الثلاث، لأنه معدوم شرعاً، فهو كالمعدوم حساً<sup>(١)</sup>.

---

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٣٨١ وما بعدها، الشرح الصغير  
وبلغة السالك عليه: ١ / ٤٥٨ وما بعدها، جواهر الإكليل: ١ / ٣٤٦ وما  
بعدها.

### الفصل الثالث

#### أقسام الطلاق

ينقسم الطلاق إلى طلاق رجعي، وطلاق بائن، وسوف أتكلم بمشيئة الله تعالى عن كل قسم في مبحث مستقل.

#### المبحث الأول

##### الطلاق الرجعي

**تعريفه:** هو إعادة الزوجة المطلقة من نكاح صحيح، وطئت فيه وطئاً صحيحاً لعصمة زوجها، بلفظ صريح أو كناية ظاهرة أو فعل.

شرح التعريف:

قوله " من نكاح صحيح ": يخرج النكاح الفاسد، فإذا كان النكاح فاسداً، كنكاح خامسة أو أخت على أختها أو عمتها أو خالتها، ففسخ لفساده فلا رجعة فيه.

قوله: " وطئاً صحيحاً ": أنه إن وطئها بعد العقد في حيض أو صوم واجب أو اعتكاف ثم طلقها فلا تصح الرجعة، لأنها بمنزلة غير المدخول بها التي يقع طلاقها بائناً.

قوله: " بلفظ صريح ": كقوله: راجعتها أو ارتجعتها.

قوله: أو كناية ظاهرة ": كقوله: رددتها لعصمتي، وما

أشبه ذلك.

قوله: " أو فعل ": كوطء أو مباشرة بنية ارتجاعها (١).

### **شروط صحة الطلاق الرجعي:**

- ١ . أن يكون الزوج عاقلاً بالغاً، لأن المجنون والصبي لا تصح رجعتهم، لعدم انعقاد طلاقهما من أصله، وأما السفیه فتصح رجعته ولو بغير إذن وليه إذا كان عاقلاً بالغاً.
- ٢ . أن ينقص الطلاق عن الثلاث، كطلقة أو طلقتين، فإن طلقها ثلاثاً فلا رجعة.
- ٣ . أن لا يكون في نظير عوض مالي تدفعه الزوجة، أو بلفظ الخلع.

### **حكم الطلاق الرجعي:**

الطلاق الرجعي يُبقى للمطلّق كل حقوق الزوجية، فله الحق في مراجعتها وإعادتها لعصمته متى شاء، ما لم تنقض عدتها، فإن انقضت فلا رجعة له بعد ذلك، لأنها تبين منه بانقضائها، وهو مضي الزمن المقرر لها شرعاً.

ولا يحتاج الزوج في إعادة من طلقها طلاقاً رجعياً لعصمته إلى إذن أو رضا منها أو من وليها، بل له ذلك بغير إذنهما، رضا أو لم يرضيا، لكن يستحب له الإشهاد على الرجعة، كي

---

(١) سراج السالك: ٢ / ٧٨.

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

تكون رجعة ظاهراً وباطناً، فإن لم يشهد على الرجعة بأن نواها أو راجعها في نفسه واجتنبها ثم مات بعد انقضاء العدة فإنها لا ترثه لاعتبارها مطلقة بحسب الظاهر، وإن كانت زوجة فيما بينه وبين الله تعالى، ويكون آثماً لحرمانها ما كانت تستحقه لو أشهد على الرجعة، وإن ماتت هي بعد مضي العدة فلا يرثها، ولا تنفعه دعواه أنه راجعها قبل انقضاء العدة، لأنه لم يشهد على الرجعة<sup>(١)</sup>.

---

(١) سراج السالك: ٢ / ٧٨ . ٧٩، كفاية الطالب الرباني: ٢ / ٦٤، معين

التلاميذ: ٢ / ٣١٣.

## المبحث الثاني

### الطلاق البائن

**الطلاق البائن:** هو الذي لا يملك الزوج بعده مراجعة مطلقة إليه، إذ به تخرج العصمة من ملك الزوج، فلا تباح له بالرجعة، ولا يباح له وطؤها ولا مباشرتها ولا الاختلاء بها، بل يحرم عليه ذلك، إلا بعقد ومهر جديدين بعد رضائها، أو بعقد جديد ومهر إذا رضيت بعد أن تنكح زوجاً غيره، نكاحاً صحيحاً ويدخل بها دخولاً حقيقياً.

#### أنواع الطلاق البائن:

يتضح من التعريف السابق للطلاق البائن أنه يتنوع إلى نوعين: طلاق بائن بينونة صغرى، وطلاق بائن بينونة كبرى، وإليك البيان:

#### أولاً: الطلاق البائن بينونة صغرى:

البائن ضد الرجعي، إذ به تخرج العصمة من ملك الزوج، والطلاق البائن بينونة صغرى يمنع الزوج من الاقتراب من الزوجة، فلا يباح له وطؤها ولا مباشرتها، ولا الاختلاء بها، ولا تحل له إلا بعقد جديد عليها يكون مستوفياً للشروط، بدفع المهر والرضا منها أو من وليها.

## **أحوال الطلاق البائن بينونة صغرى:**

١ . إيقاع الطلاق على الزوجة قبل البناء بها . أي الدخول بها . مطلقاً كان في نظير شيء أو غيره، ولو واحدة فقط، وإنما بانّت بالواحدة بغير عوض أو بعوض لعدم العدة عليها.

٢ . الطلاق على خلع: أي عوض يأخذه الزوج من زوجته أو وليها أو غيرهما ولو أجنبياً ليخلعها من عصمتها، إذ الزوجان كل منهما لباس لصاحبه: أي ستر معنوي من وقوع أحدهما في الفاحشة، قال تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾<sup>(١)</sup>، فإذا خالع الرجل زوجته فكأنه كشف الساتر الذي عليه وعليها مع .

٣ . إذا كان الطلاق الذي أوقعه الزوج على زوجته رجعيّاً لا بائناً، لكنه لم يراجعها حتى انقضت عدتها، فليس له الحق في ارتجاعها، لأنها تبين منه بمضي العدة.

٤ . إذا نص الزوج على البينونة حال تلفظه بالطلاق، بأن قال لها: طلقك طلبة بائنة، فإنها تبين منه ولا رجعة له عليها.

ومما هو جدير بالذكر أن من لوازم البينونة الصغرى: سقوط النفقة عن الزوج زمن العدة، وسقوط التوارث بينهما، فلا يرثها إن ماتت في العدة، ولا ترثه هي إن مات قبل انقضاء العدة

---

(١) سورة البقرة: من الآية / ١٨٢.

إذا كان قد أوقع الطلاق عليها وهو صحيح، أما إذا أوقعه على الزوجة وهو مريض، وقد مات من مرضه ذلك فإنها ترثه.

٥ . ومن الطلاق الذي يقع بائناً لا رجعيّاً الطلاق الذي حكم به الحاكم على الزوج حكماً صحيحاً حاضراً كان أو غائباً.

**ثانياً: الطلاق البائن بينونة كبرى:**

يقصد به انقطاع العصمة المنعقدة بين الزوجين ونهايتها، بحيث لا يبقى سبب منها أصلاً، وتبين العصمة بثلاث تطليقات متفرقات، فمن فعل ذلك فقد حرمت عليه زوجته، وكذلك تبين العصمة حتى ولو جمع الثلاث تطليقات في لفظ . كما علمت من قبل . وعلى المشهور في مذهب الإمام مالك وغيره من المذاهب الأخرى، فلا تحل له إلا بعد أن تتكح زوجاً غيره.

**يدل على ذلك:** ما روى أن رسول الله . صلى الله عليه وسلم . أخبر عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً، فقام غضبان ثم قال: أتلعبون بكتاب الله وأنا بين أظهركم " (١).

وإذا تزوجت الزوجة بزواج آخر ثم طلقت، فلها تعود إلى الزوج الأول، لأبد من توافر شروط:

أن يكون العقد صحيحاً، وأن يكون العاقد عليها بالغاً، وأن

---

(١) سبق تخريج الحديث .



### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

يغيب حشفته في قبلها، ويكون الوطء مباحاً بعلمها مع الانتشار،  
وإذا لم يكن قاصداً تحليلها للأول.

فإذا استوفت هذه الشروط، وطلقها باختياره أو مات عنها،  
فإنها تحل للأول.

وفيه من ذلك: أنه لو كان العقد فاسداً يتعين فسخه، أو  
كان الزوج صبيّاً لم يبلغ الحلم، أو وطئها في حيض أو نفاس أو  
في دبرها، أو في نهار رمضان، أو كانت محرمة بحج أو عمرة  
ولم يطأها ثانياً بعد زوال المانع، أو غيب حشفته بغير انتشار، أو  
كانت نائمة لم تشعر، أو مغمي عليها أو مجنونة، ثم طلقها أو  
مات عنها فإنها لا تحل للأول.

واشترط الإمام مالك . رحمه الله .: في الزوج الثاني أن  
يكون بالغاً، وكذلك اشترطه علم الزوجة بذلك، لأن الصبي لا  
عسيلة معه، كما أن التي فقدت التمييز لا تذوق عسيلة: أي لذة  
الوطء، فالتحليل للأول متوقف على أن تذوق عسيلة الثاني (١).

ويشهد لذلك: قول النبي . صلى الله عليه وسلم . في حديث  
من كانت متزوجة برفاعة القرظي . السابق ذكره . " لا حتى يذوق  
عسيلتك وتذوقي عسيلته " والله أعلم.

---

(١) سراج السالك: ٢ / ٨٢، معين التلاميذ: ٢ / ٣١٤.

## الباب الخامس

### الرضاء

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى - : "حصول لبن امرأة وإن ميتة وصغيرة بوجور أو سعوط أو حقنة تكون غذاء أو خلط لا غلب ولا كماء أصفر وبهيمة واكتحال به".

### الشرح

#### تعريف الرضاع:

الرضاع لغة: من باب رضع . رضاعة: أي امتص ثديها أو ضرعها، ويقال: أرضعت الأم: إذا كان لها ولد ترضعه، والولد جعلته يرضع، فهي مرضع ومرضعة<sup>(١)</sup> ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ﴾<sup>(٢)</sup>.

الرضاع شرعاً: عرفه ابن عرفة بقوله: " وصول لبن آدمي لمحل فطنة غذاء " <sup>(٣)</sup>.

وقيل هو: وصول لبن امرأة، وإن ميتة أو صغيرة لم تطق، لجوف رضيع، وإن بسعوط أو حقنة تغذي أو خلط بغيره، إلا أن

---

(١) المعجم الوسيط: ١ / ٣٦٣ مادة ( رضع )، المصباح المنير: ص ١٣٩ مادة

( رضاع ) .

(٢) سورة القصص: جزء من الآية / ١٢ .

(٣) شرح حدود ابن عرفة: ١ / ٣١٦ .

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

يغلب عليه، في الحولين أو بزيادة شهرين إلا أن يستغني ولو  
فيهما (١).

---

(١) الشرح الصغير: ١ / ٥١٤ - ٥١٥.

## حكم الرضاع:

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى -: " محرم إن حصل في الحولين أو بزيادة الشهرين إلا: أن يستغني ولو فيهما ما حرمه النسب".

## الشرح

الرضاع يحرم ما حرمه النسب، يدل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع.

١- من الكتاب قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ (١).

٢. من السنة: ما روى عن السيدة عائشة . رضي الله عنها . أن رسول الله . صلى الله عليه وسلم . قال: " يحرم من

(١) سورة النساء: جزء من الآية / ٢٣.

الرضاعة ما يحرم من الولادة " (١).

وقوله . صلى الله عليه وسلم : " إنما الرضاعة من  
المجاعة " (٢).

٣ . الإجماع: أجمعت الأمة سلفاً وخلفاً على أن الرضاع  
يحرم ما يحرمه النسب.

يقول ابن قدامة . رحمه الله : أجمع علماء الأمة على  
التحريم بالرضاع (٣).

**الشروط التي يجب توافرها في الرضاع المحرم:**

يمكن استنباط شروط الرضاع المحرم من التعريف الثاني  
للرضاع السابق ذكره، والشروط هي:

---

(١) موطأ مالك: ص ٣٦٦ رقم ١٢٧٩ باب جامع ما جاء في الرضاعة من

كتاب الرضاع، صحيح مسلم بشرح النووي: ج ٥ / ٢١٣ رقم ١٤٤٤/٢ باب

يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة من كتاب الرضاع.

(٢) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ٩ / ٥٤ رقم ٥١٠٢ باب من قال لا

رضاع بعد حولين من كتاب النكاح، صحيح مسلم بشرح النووي: ٥ / ٢٢٦

برقم ١٤٥٥ باب إنما الرضاعة من المجاعة من كتاب الرضاع.

(٣) المغني: للعلامة / عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي . ج ٩ / ١٩٢ . دار

الفكر . بيروت . الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.

١ . أن يكون اللبن لامرأة آدمية:

والنص على المرأة هنا يخرج الذكر، لأن لبن الذكر لا يحرم حتى ولو كثر، أما لبن الخنثى المشكل فالظاهر أنه ينشر الحرمة، والنص على أن تكون المرأة آدمية، لأن ذلك يخرج لبن البهيمة أو لبن الجنية، فلو ارتضع صبيان على بهيمة أو جنية فلا يحرم أحدهما على الآخر، ولا فرق في المرأة بين أن تكون بكرًا أو ثيبًا، صغيرة أو كبيرة، تلد أم لا.

ولبن الأدمية ينشر الحرمة إذا كانت هذه الأدمية حية، أيضاً ينشر الحرمة حتى ولو كانت ميتة ورضعها الطفل، أو حُلب له منها، وعُلم أن الذي بثديها لبن، أو شك هل هو لبن أو غيره، وأما لو شك هل كان فيها لبن أم لا فلا يحرم لأن الأصل عدم<sup>(١)</sup>.

والدليل على أن لبن المرأة الميتة ينشر الحرمة:

أ . قول النبي . صلى الله عليه وسلم . " إنما الرضاعة من المجاعة " <sup>(٢)</sup>.

---

(١) حاشية الدسوقي: ٢ / ٥٠٢، حاشية العدوي على الكفاية: ٢ / ٩١، بلغة

السالك: ١ / ٥١٤.

(٢) سبق تخريجه .

ب . قوله . صلى الله عليه وسلم : " لا رضاع إلا ما فتق الأمعاء "(١).

**وجه الاستدلال:** أن لبن الميتة كلبن الحية في أن يغذي الطفل، ولأنه مؤثر في التحريم وصل إلى جوف الموضع في مدة الرضاع وحاجته إلى الاغتذاء به، فوجب أن ينشر الحرمة (٢).  
ج . لأنه لبن آدمية وصل إلى جوف من رضعه في مدة الحولين، فيقاس على اللبن المأخوذ منها حال الحياة (٣).

ومن الجدير بالذكر أن لبن المرأة يحرم حتى ولو كانت صغيرة لم تطق الوطء إن قدر أن بها لبناً، أما المرأة المطيقة للوطء فلا خلاف في أنها تنشر الحرمة، وكذلك العجوز التي لم تعد تلد بعد ذلك فلبنها محرم، وهذا هو المعتمد في المذهب.

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ ابن ماجة في سننه: ١ / ٦٢٦ رقم ١٩٤٦ باب لا رضاع بعد فصال من كتاب النكاح، سنن الترمذي: ٣ / ٢٩٩ رقم ١١٥٢ باب ما جاء أن = الرضاعة لا تحرم إلا في الصغر من كتاب الرضاع، بلفظ: " لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتق الأمعاء في الثدي، وكان قبل الفطام، وقال عنه: حديث حسن صحيح.

(٢) الذخيرة: ٤ / ٢٧٠، المعونة: ١ / ٦٤٩، المنتقى: ٤ / ١٥٠.

(٣) الإشراف: ٢ / ٨٠٤٠

وبناء على ذلك فالشيء المحرّم هو اللبن الذي ينزل من ثدي المرأة، أما إذا كان ماءً أصفر فلا يحرم، لأن الرضاع مختص باللبن، فوجب أن يختص حكمه به دون سائر المائعات<sup>(١)</sup>.

٢. لا بد أن يصل اللبن للجوف: سواء أكان ذلك بالوجور، وهو: الصب في وسط الفم وتحت اللسان، أو كان بالسعوط وهو: ما صب في الأنف ووصل إلى الجوف، وكذلك يحرم أيضاً ما وصل إلى الجوف بسبب حقنة، ويشترط في الحقنة أن تكون غذاء، أي تغذي، والحقنة دواء يصب في الدبر، أما ما وصل من منفذ عال كأنف فلا يشترط فيه الغذاء بل مجرد وصوله للجوف كاف في التحريم<sup>(٢)</sup>.

ومما يدل على ذلك: قول النبي . صلى الله عليه وسلم: " لا رضاع إلا ما فتق الأمعاء"<sup>(٣)</sup>.

---

(١) حاشية الدسوقي: ٢ / ٥٠٢، بلغة السالك: ١ / ٥١٤، المنقّى: ٤ / ١٥٠،

سراج السالك: ٢ / ١٠٨.

(٢) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٥٠٣، كفاية الطالب الرباني:

٢ / ٩٢.

(٣) سبق تخريج الحديث .



**وجه الاستدلال:** يستفاد من الحديث المتقدم أن المعتبر هو وصول اللبن إلى الجوف، فكل ما يفتق الأمعاء ينشر الحرمة، سواء كان الوصول إلى الجوف عن طريق الصب في الحلق، أو عن طريق التقام الثدي، لأن أحوال الأطفال تختلف، فمنهم من يلتقم الثدي، ومنهم من يصب له في حلقه، فالعبرة بوصول اللبن إلى الجوف لا بكيفية الوصول (١).

أما إذا وصل اللبن إلى المعدة من منفذ ضيق كالاكتحال بلبن المرأة، أو صبه في أذن الرضيع، أو وصل من مسام الرأس، فإنه لا يضر ولا ينشر الحرمة إلا إذا وصل لجوفه بواسطة فم أو أنف ولو لم يغذ، فهو ليس كالصوم، لأن المنفذ العالي في الصيام مفطر ولو ضيقاً ولو وصل للحلق فقط إن كان الواصل مائعاً، وأما في تحريم الرضاع فليس كذلك (٢).

٣ . أن يصل اللبن إلى جوف الرضيع في الحولين، أو بزيادة شهرين عليهما، أما إذا وصل إلى جوف الكبير فإنه لا يحرم.

---

(١) بداية المجتهد: ٢ / ٤٦، المعونة: ١ / ٦٤٧.

(٢) سراج السالك: ٢ / ١٠٨، الشرح الصغير: ١ / ٥١٥.

ومما يدل على اشتراط أن يكون الرضاع في الحولين:

قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ﴾<sup>(١)</sup> يقتضي بمطلقه تحريم الرضاع في أي وقت وجد من صغر أو كبر، إلا أن الله سبحانه وتعالى بيّن وقته بقوله: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾<sup>(٢)</sup>، فبين زمانه الكامل، فوجب ألا يعتبر ما زاد عليه<sup>(٣)</sup>.

أيضاً ما روى عن السيدة عائشة . رضي الله عنها . قالت: دخل عليّ النبي . صلى الله عليه وسلم . وعندي رجل .

قال: " يا عائشة من هذا ؟ " قلت: أخي من الرضاعة .  
قال: " يا عائشة انظرني من إخوانكن . فإنما الرضاعة من المجاعة " <sup>(٤)</sup>.

**وجه الاستدلال:** قول النبي . صلى الله عليه وسلم . " إنما الرضاعة من المجاعة " فيه نفي لثبوت حكم الرضاعة في وقت

---

(١) سورة النساء: جزء من الآية / ٢٣ .

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية / ٢٣٣ .

(٣) أحكام ابن العربي: ١ / ٣٧٥ .

(٤) سبق تخريج الحديث .

لا يقع به الاغتذاء على عمومه، فيجب أن يحمل على عمومه<sup>(١)</sup>.

### حكم إرضاع الكبير:

ابتليت الأمة الإسلامية وبخاصة في عصرنا الحاضر ببعض الأشخاص الذين لا همّ لهم في المقام الأول إلا حُب الشهرة والظهور على الفضائيات وشاشات التلفزيون، وإطلاق الفتاوى من هنا وهناك، ومما زاد الطين بلة أنهم من غير أهل الاختصاص، ومن ذلك ما أفتى به البعض في الآونة الأخيرة: من أنه يجوز للمرأة أن ترضع الرجل الكبير الذي يكون متواجداً معها في العمل، وذلك كي تحرم عليه، لأن من وجهة نظره أن إرضاع الكبير يحرم مثل إرضاع الصغير.

ولعل صاحب هذه الفتوى استدل بما روى أنه عندما تم إبطال نظام التبني، جاءت سهلة بنت سهيل وهي امرأة أبي حذيفة إلى رسول الله . صلى الله عليه وسلم . وقالت: يا رسول الله، كنا

---

(١) المنتقى: ٤ / ١٥٤.

نرى سالماً ولداً، وكان يدخل عليّ وأنا فُضِّلُ<sup>(١)</sup>، وليس لنا إلا بيت واحد فماذا ترى في شأنه ؟ فقال لها رسول الله . صلى الله عليه وسلم : " أرضعيه خمس رضعات فيحرم بلبنها "، وكانت تراه ابناً من الرضاعة<sup>(٢)</sup>.

ونحن نقول أن هذه الفتوى باطلة، ويحرم الأخذ بها، وأما الرواية سالفة الذكر فهي رخصة خاصة بسالم وسهلة، فلا يجوز القياس عليها، ويدل على ذلك ما يأتي:

أ . روى أن سائر أزواج النبي . صلى الله عليه وسلم . لم يأخذن بما أخذت به السيدة عائشة، من أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحد من الناس، وقلن: لا والله ما نرى الذي أمر به رسول الله . صلى الله عليه وسلم . سهلة بنت سهيل إلا رخصة من رسول الله . صلى الله عليه وسلم . في رضاعة سالم وحده، والله لا

---

(١) فُضِّلُ: المرأة إذا لبست ثياب مهنّتها وكانت في ثوب واحد، ويقال: امرأة

فُضِّلُ: أي مختالة تُفْضِلُ من ذيل ثيابها . المعجم الوسيط: ٢ / ٧١٩ مادة

( فضل ) .

(٢) موطأ مالك: ص ٣٦٥ رقم ١٢٧٦ باب ما جاء في الرضاعة بعد الكبر من

كتاب الرضاع، صحيح مسلم بشرح النووي: ٥ / ٢٢٤ رقم ١٤٥٣ باب

رضاعة الكبير من كتاب الرضاع .

يدخل علينا بهذه الرضاعة أحد، فعلى هذا كان أزواج النبي .  
صلى الله عليه وسلم . في رضاعة الكبير (١).

ب . ما روى عن عبد الله بن دينار أنه قال: جاء رجل إلى  
عبد الله بن عمر وأنا معه عند دار القضاء يسأله عن رضاعة  
الكبير، فقال عبد الله بن عمر: جاء رجل إلى عمر بن الخطاب  
فقال: إني كنت لي وليدة وكنت أطؤها، فعمدت امرأتي إليها  
فأرضعتها، فدخلت عليها فقالت: دونك فقد والله أرضعتها، فقال  
عمر: أوجعها، وأت جاريتك، فإنما الرضاعة رضاعة  
الصغير (٢).

ج . هناك إجماع من الصحابة . رضوان الله عليهم . على  
أن رضاعة الكبير لا تحرم، وممن قال بذلك: عمر بن الخطاب،  
وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر،  
وأبو هريرة وابن عباس، وسائر أزواج النبي . صلى الله عليه وسلم

---

(١) موطأ مالك: ص ٣٦٦ باب ما جاء في الرضاعة بعد الكبر، المنتقى:

١٥٤/٤، أحكام ابن العربي: ١ / ٣٧٥.

(٢) موطأ مالك: ص ٣٦٦ رقم ١٢٧٧ باب ما جاء في الرضاعة بعد الكبر من

كتاب الرضاع.

. غير عائشة، وجمهور التابعين وفقهاء الأمصار <sup>(١)</sup>، وحجتهم في ذلك قول النبي . صلى الله عليه وسلم . في الحديث السابق ذكره " إنما الرضاعة من المجاعة ."

د . قصة سهلة بنت سهيل ما جاء فيها كان على وجه الرخصة لها إذ كان حكم إرجاع المتبنين إلى الحقيقة في اعتبارهم أجنب من جهة النسب حكماً قد فاجأهم، في حين كان التبنّي فاشياً بينهم، وكانوا يجعلون للمتبنين مثل ما للأبناء، فشق ذلك عليهم وامتلأوا أمر الله تعالى في إبطاله، وكانت سهلة زوج أبي حذيفة بحال احتياج إلى خدمة سالم واختلاطه بهم، إذ لم يكن لها إلا بيت واحد، فعذرها رسول الله . صلى الله عليه وسلم . ورخص لها أن يدخل عليها وهي فضل، وجعل تلك الرخصة معضدة بعمل يشبه ما يبيح الدخول أصالة، محافظة على حكم إبطال التبنّي بقدر ما تمكن المحافظة في مقام الرخصة ومقام ابتداء التشريع، فإن للتدرج في أوائل التشريع أحوالاً مختلفة <sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

أما بالنسبة لزيادة الشهرين على الحولين، فوجه التحريم فيهما:

---

(١) المقدمات الممهّدات: ٥ / ٣١٣، بداية المجتهد: ٢ / ٤٥.

(٢) الفقه المالكي وأدلته: ٤ / ٢٤٠.

قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ (١).

وجه الاستدلال: أن ما زاد على الحولين في حكم الحولين، لأنه لا يستغني عن الرضاع بانقضاء الحولين بل يحتاج إلى تدريج، فكان ما قاربهما وتمم حكمهما في معناهما (٢).  
ومن المعلوم أن الطفل لا يستغني بالطعام بعد يوم أو يومين من فطامه، فكان ذلك كرضاعه في الحولين، ولأنه إرضاع مع المجاعة إليه كالحولين (٣).

أما إذا زادت الرضاعة على الشهرين بعد الحولين فلا يعتد بهذه الزيادة في الحرمة، لأن النص تناول حولين، وأنهما تمام الرضاع، فإنما يجب أن يكون تبعا لهما المدة اليسيرة التي ينقضي في مثلها حكم الفطام، دون المدة الطويلة التي لها حكم نفسها، فلا يحتاج الحولان إليها في تمام حكمها (٤).  
ومما هو جدير بالذكر أن الصبي إذا استغنى بالطعام عن

---

(١) سورة البقرة: من الآية / ٢٣٣.

(٢) المنتقى: ٤ / ١٥٢، الذخيرة: ٤ / ٢٧٢، المعونة: ١ / ٦٤٩.

(٣) الإشراف: ٢ / ٨٠٤، المقدمات: ٥ / ٣١٢.

(٤) المنتقى: ٤ / ١٥٢.

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

اللبن استغناءً بيناً، ولو في الحولين، بأن فطم أو لم يوجد له  
مرضع في الحولين، فاستغنى بالطعام أكثر من يومين وما  
أشبههما، فأرضعته امرأة فلا يحرم يدل على ذلك:

أ . قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ  
لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾<sup>(١)</sup>.

وجه الاستدلال: أن الحولين مدة لنهاية الرضاع، لأن الله  
تعالى علق ذلك بإرادة الإتمام، ولو لم يصح فطام قبل ذلك لما  
علق ذلك بإرادة من يريد إتمام الرضاعة<sup>(٢)</sup>.

ب . ما روى عن عبد الله بن مسعود عن النبي . صلى الله  
عليه وسلم . أنه قال: " الرضاع ما أنبت اللحم وأنشز العظم"<sup>(٣)</sup>.

وجه الاستدلال: هذا الحديث يدل على أن الرضاع المحرم  
إنما يكون عند الحاجة إليه، ولأنه رضاع لمستغن عنه بالطعام،  
فكأنه حصل بعد انقضاء مدة الحولين<sup>(٤)</sup>.

---

(١) سورة البقرة: من الآية / ٢٣٣.

(٢) المنتقى: ٤ / ١٥١.

(٣) سنن أبي داود: ٢ / ٢٢٩ رقم ٢٠٦٠ باب في رضاعة الكبير من كتاب  
النكاح

(٤) الإشراف: ٢ / ٨٠٥.



وخلاصة القول في ذلك: أنه إذا حصل الرضاع في الحولين، وكان الرضيع لم يستغني لأنه لم يفطم أصلاً، أو فطم ولكن أرضعته بعد فطامه بيوم أو يومين، فإن ذلك ينشر الحرمة بالاتفاق.

وإن استغني الصبي عن الرضاع، فإما أن يحصل الرضاع بعد الاستغناء بمدة قريبة أو بعيدة، فإن كان بمدة بعيدة لم يعتبر، وكذلك إن كان بمدة قريبة على المشهور من المذهب.

ومقابل المشهور: ما ذهب إليه مطرف وابن الماجشون وأصبخ: من أنه يحرم إلى تمام الحولين، ولو حصل بعد الاستغناء بمدة قريبة أو بعيدة <sup>(١)</sup>.

### **ما الحكم لو خلط لبن المرأة بغيره ؟**

إذا خلط لبن المرأة بغيره من طعام أو شراب أو دواء، وكان لبن المرأة غالباً أو مساوياً لغيره، فإنه يحرم إذا وصل إلى الجوف، أما إذا غلب الغير على اللبن بأن لم يبق له طعم ولا أثر مع الطعام ونحوه فلا يحرم.

ففي الحالة الأولى: كان اللبن هو الغالب: فالحكم له، لأن الغذاء يحصل به، وعلى ذلك فإنه ينشر الحرمة.

أما وجه عدم التحريم في حالة ما إذا غلب الطعام أو

---

(١) حاشية الدسوقي: ٢ / ٥٠٣ وما بعدها.

### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

الشراب على اللبن: لأن استهلاكه في الماء يبطل حكمه، ويجعل الحكم للماء، ولأنه لا يقع عليه اسم اللبن، ولأن تعلق تحريم المناكحة باللبن كتعلق وجوب الحد بشرب الخمر، لأنه ثبت أن النقطة من الخمر إذا استهلكت في الماء فإنه لا يتعلق بشربه حد، وكذلك اللبن.

وإذا خلط لبن امرأة مع لبن امرأة أخرى صار الصبي ابناً لهما مطلقاً، أي سواء تساويا أو غلب أحدهما على الآخر. ولبن المرأة يحرم حتى ولو صار جبناً أو سمناً، واستعمله الرضيع (١).

#### **أقل الرضاع المحرم:**

إذا وصل لبن الأنثى الأدمية إلى جوف الطفل فإنه ينشر الحرمة حتى ولو كان مصة واحدة، أي أن قليله وكثيره سواء عند المالكية، ويمكن الاستدلال على ذلك بما يأتي: .  
أ . قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنْ

---

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٥٠٣، الشرح الصغير: ١ / ٥١٥،

المعونة: ١ / ٦٥٠، الذخيرة: ٤ / ٢٧٦، الإشراف: ٢ / ٨٠٥، المنقذ:

وجه الاستدلال: أن الآية جاءت مطلقة لم تفرق بين القليل والكثير، وهذا يقتضي أن كل ما يطلق عليه اسم الإرضاع فإنه ينشر الحرمة، ولأن كل معنى أوجب حرمة يقتضي تحريماً مؤبداً، فإنه يعتبر وجود تحريمه من غير عدد (٢).

ب . قول النبي . صلى الله عليه وسلم : " إنما الرضاع ما أنبت اللحم وأنشز العظم " .

وجه الاستدلال: أن إنبات اللحم يحصل بالشيء القليل من الرضاع كما يحصل بالكثير (٣).

وبناء على ذلك فالقليل من الرضاع له تأثير على جسم الرضيع في إنبات اللحم، وكل ما كان كذلك فإنه ينشر الحرمة.

ج . ذكر ابن رشد الحفيد . رحمه الله . أن هذا القول هو مذهب مالك وأصحابه، وروى عن علي، وابن مسعود، وهو قول ابن عمر، وابن عباس، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري

---

(١) سورة النساء: من الآية / ٢٣ .

(٢) المنتقى: ٤ / ١٥٢، بداية المجتهد: ٢ / ٤٤، الإشراف: ٢ / ٨٠٣ .

(٣) المعونة: ١ / ٦٤٧ .

والأوزاعي (١).

وذكر الإمام القرطبي . رحمه الله . عن الليث بن سعد أنه قال: وأجمع المسلمون على أن قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهد ما يفطر الصائم (٢).

د . ذكر الإمام ابن العربي . رحمه الله : أن ذلك من باب التحريم في الأبضاع والحوطة في الفروج (٣).  
اعتراض:

قد يعترض البعض على رأي المالكية، بأن هذا الرأي مخالف لما ورد من أحاديث عن السيدة عائشة رضي الله عنها، ومن هذه الأحاديث:

١ . ما روى عن السيدة عائشة . رضي الله عنها . أنها قالت: كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم، ثم نسخ بخمس معلومات، فتوفى رسول الله . صلى الله عليه

---

(١) بداية المجتهد: ٢ / ٤٣ .

(٢) أحكام القرطبي: ٥ / ١١٠ .

(٣) أحكام ابن العربي: ١ / ٣٧٤ .

وسلم .، وهو مما يقرأ من القرآن " (١).

٢ . ما روى عن السيدة عائشة . رضي الله عنها . قالت: قال

رسول الله . صلى الله عليه وسلم : " لا تحرم المصّة والمصتان " (٢).

### مناقشة هذا الاعتراض:

أولاً: بالنسبة للحديث الأول فلا يصح الاحتجاج به لما يأتي:

أ . أن السيدة عائشة . رضي الله عنها . أحالت على القرآن في الخمس رضعات، فلم يوجد فيه، ولذلك قال الإمام مالك . رحمه الله . وليس العمل على هذا، وذلك لأن نسخ القرآن لا يكون إلا بأمر الله تعالى، ولا يصح إلا في حياة النبي . صلى الله عليه وسلم .، وأما بعد موته فلا يجوز أن يذهب من صدور الناس، لأن الله سبحانه وتعالى تكفل بحفظ كتابه (٣).

يقول ابن العربي . رحمه الله :. أما حديث عائشة فهو أضعف

---

(١) موطأ مالك: ص ٣٦٧ رقم ١٢٨١ باب جامع ما جاء في الرضاعة من

كتاب الرضاع، صحيح مسلم بشرح النووي: ٥ / ٢٢٢ رقم ١٤٥٢ باب

التحريم بخمس رضعات من كتاب الرضاع .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي: ٥ / ٢٢١ رقم ١٤٥٠ باب في المصّة والمصتان

من كتاب الرضاع .

(٣) المقدمات: ٥ / ٣١٤، الذخيرة: ٤ / ٢٧٤.

الأدلة، لأنها قالت: كان مما نزل من القرآن ولم يثبت أصله فكيف يثبت  
فرعه (١).

ب . خبر السيدة عائشة لا يثبت قرآناً، لأن القرآن لا يثبت إلا  
بالخبر المتواتر، وأما خبر الآحاد فلا يثبت به قرآن، وهذا من أخبار  
الآحاد الداخلة في جملة الغرائب فلا يثبت بمثله قرآن (٢).

ج . يقول الإمام الباجي . رحمه الله :: ولو سلمنا أنه من جملة ما  
يصح التعلق به لما كانت فيه حجة، لأنها قالت أنه كانت فيه عشر  
رضعات معلومات يحرم، ولا يدل أن ما دون العشرة لا يحرم إلا من  
جهة دليل الخطاب، وقد قررنا أنا لا نقول به، ولو كنا نقول به  
لخصصناه وعدلنا عنه بما تقدم من أدلتنا (٣).

**ثانياً: أما بالنسبة للحديث الثاني فلم يصح به الاحتجاج عند  
المالكية أيضاً لما يأتي:**

أ . حديث المصة والمصتان والمجة والمجتان خرجه النسائي  
وغيره من رواية أبي الفضل بألفاظ متقاربة، بعضها لا تحرم المصة  
والمصتان، وفي بعضها لا تحرم المجة والمجتان، وفي بعضها المصة

---

(١) أحكام ابن العربي: ١ / ٣٧٤.

(٢) المنتقى: ٤ / ١٥٦.

(٣) المنتقى: ٤ / ١٥٦.

### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

والمصتان والمجة والمجتان، ورواه ابن وهب تحرم المصة والمصتان على ما وقع في المدونة، فوجب أن يسقط الاستدلال بهذا الحديث لما فيه من الاختلاف.

ب . هذا الحديث اضطرب فيه ابن الزبير، فرواه مرة عن النبي . صلى الله عليه وسلم .، ومرة عن أبيه عن النبي . عليه السلام .، ومرة عن عائشة عن النبي عليه السلام، فلم يصح الاحتجاج بهذا الحديث من أجل هذا الاختلاف (١).

ج . يقول الإمام الباجي رحمه الله: وأما الحديث الذي ورد عن النبي . صلى الله عليه وسلم . أنه قال: " لا تحرم المصة ولا المصتان " فمعناه عند شيوخنا: أن المصة والمصتان لا تحرم لأنه لا يحصل بها اجتذاب شيء من اللبن حتى يتكرر ذلك، ودليلنا من جهة المعنى أن هذا معنى ينشر الحرمة (٢).

#### **المحرمات من الرضاع:**

- ١ . يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، والمحرمات من الرضاع:
  - أ . الأصول وإن علت.
  - ب . الفروع وإن نزلت.

---

(١) المقدمات: ٥ / ٣١٣، الذخيرة: ٤ / ٢٧٤.

(٢) المنتقى: ٤ / ١٥٢، أحكام ابن العربي: ٤ / ٣٧٤.

ج . أول فصل من كل أصل، لأنه أخ أو أخت، أو عم أو خال، أو عمة أو خالة.

د . كل فرع لأخ أو أخت (١).

يدل على ذلك ما روى عن السيدة عائشة . رضي الله عنها :. أن عمها من الرضاعة يسمى أفلح، استأذن عليها فحجبتها، فأخبرت رسول الله . صلى الله عليه وسلم . فقال لها: " لا تحتجبي منه، فإنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب" (٢).

فأمك من الرضاع من أرضعتك أو أرضعت من له عليك ولادة، وأمهااتها، وأختك من رضعت معك على امرأة، وكل بنت ولدتها مرضعتك أو فحلها المنسوب له ذلك اللبن، وبنتك كل من أرضعته زوجتك بلبنك أو أرضعتها بنتك من نسب أو رضاع، وأخوات الفحل عماتك، وأخوات المرضع خالاتك، وبناات الأخ من أرضعته زوجة أخيط بلبنه، وبناات الأخت من أرضعته أختك (٣).

٢ . يحرم الرضاع ما حرّمته المصاهرة: فيحرم عليك أم زوجتك

---

(١) الشرح الصغير: ١ / ٥١٥.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي: ٥ / ٢١٦ رقم ١٤٤٥ باب تحريم الرضاعة من

ماء الفحل من كتاب الرضاع.

(٣) الشرح الكبير: ٢ / ٥٠٤.



### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

من الرضاعة، وبناتها من الرضاعة، وأخت الزوجة من الرضاعة، وخالة الزوجة وعمتها، وبنات أخيها وبنات أختها، وكذلك حلائل الأبناء لدخولهم فيما حرّمته الآية بالمصاهرة <sup>(١)</sup>.

يقول ابن رشد الجد . رحمه الله :: ولا يحل للرجل أن يتزوج زوجة ابنه، لقوله عز وجل: " وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم "، وليس في قوله عز وجل من أصلابكم دليل على أن حلائل الأبناء من الرضاع حلال، لأن ذلك إنما جاء تحليلاً لحلائل الأبناء الأدياء، لا لحلال الأبناء من الرضاعة، وذلك لأن النبي . صلى الله عليه وسلم . لما تزوج زينب بنت جحش . وقد كانت زوجة لزيد بن حارثة، الذي كان تبناه النبي . صلى الله عليه وسلم .، قال المنافقون: كان محمد ينهي عن ذلك، فأنزل الله عز وجل ما يفيد جواز ذلك الفعل، بقوله: " وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ " <sup>(٢)</sup>، وأنزل أيضاً: " فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا " <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>.

---

(١) حاشية الدسوقي: ٢ / ٥٠٤، الشرح الصغير: ١ / ٥١٥.

(٢) سورة النساء: من الآية / ٢٣.

(٣) سورة الأحزاب: من الآية / ٣٧.

(٤) البيان والتحصيل: لأبي الوليد ابن رشد . ج ٥ / ١٥٧ . دار الغرب الإسلامي .

الطبعة الثانية . ١٤٠٨ هـ . ١٩٨٨ م .

### الحالات المستثناة من التحريم بالرضاع:

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى -: "إلا أم أخيك وأختك وأم ولد ولدك وجدة ولدك وأخت ولدك وأم عمك وعمتك وأم خالك وخالتك فقد لا يحرم من الرضاع وقدر الطفل خاصة ولدا لصاحبة اللبن ولصاحبه من وطنه لانقطاعه ولو بعد سنين واشترك مع القديم ولو بحرام لا يلحق به الولد وحرمته عليه إن أرضعت من كان زوجها لها لأنها زوجة ابنه: كمرضعة مبانته أو مرتضع منها وإن أرضعت زوجته اختار وإن الأخيرة وإن كان قد بنى بها حرم الجميع وأدبت المتعمدة للإفساد".

### الشرح

استثنى العلماء ست حالات يحرم من النسب، ولكن لا

### يحرم من الرضاع:

١ . أم الأخ من الرضاع وأم الأخت من الرضاع: فإنها تحرم من النسب، لأنها إما أمك أو امرأة أبيك، فلو أرضعت أجنبية أخاك أو أختك لم تحرم عليك.

٢ . أم ولد ولدك من الرضاع: وهي من النسب إما بنتك أو زوجة ابنك، وكلتاها حرام عليك، ولو أرضعت امرأة ولد ولدك لم تحرم عليك.

٣ . جدة ولدك من الرضاع: وهي من النسب أمك أو أم زوجتك، فلو أرضعت أجنبية ولدك لم تحرم عليك أمها.

٤ . أخت ولدك من الرضاع: وهي من النسب إما بنتك أو

**الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية**

بنت زوجتك، فلو رضع ولدك على امرأة لها بنت فلا تحرم عليك البنت، أي يجوز لك نكاح أخته من الرضاع.

٥ . أم عمك أو عمتك من الرضاع: وهي من النسب إما جدتك أو زوجة جدك، فلو أرضعت أجنبية عمك أو عمتك لم تحرم عليك.

٦ . أم خالك أو خالتك من الرضاع: فقد لا تحرم عليك، وهي من النسب إما جدتك أم أمك، وإما زوجة جدك أبي أمك.

فهؤلاء قد لا يحرم، وقد يحرم لعارض، كما لو رضعت بنت مع ولدك على زوجتك أو على أمك فصارت بنتك أو أختك، وككون أم ولد ولدك وجدة ولدك أختك أو جدتك من الرضاع أيضاً<sup>(١)</sup>.

**ولكن هل تثبت الحرمة بين الرضيع وزوج المرضعة ؟**

أقول وبالله التوفيق: إذا رضع الصبي من ثدي امرأة ووصل اللبن إلى جوفه، فإنه يصير بذلك ولداً لصاحبة اللبن، سواء كانت مسلمة أو كتابية، كما يصحح الصبي ولداً لزوج المرضعة، وهو المعبر عنه بصاحب اللبن، أو لبن الفحل.

---

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٥٠٤، الشرح الصغير وبلغه

السالك عليه: ١ / ٥١٥.

وبناء على ذلك: فإنه يحرم على ذلك الطفل مرضعته وأصولها وفصولها وعماتها وخالاتها، ويحرم أيضاً عليه أصول الرجل وفصوله وعماته وخالاته، ويحرم ذلك الطفل إن كانت بنتاً وفصولها على ذلك الرجل دون أصولها (١).

يدل على ذلك قول النبي . صلى الله عليه وسلم : " يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب " (٢).

**وجه الاستدلال:** هذا يقتضي أن كل ما يتعلق به التحريم بسبب الولادة يتعلق به بسبب الرضاعة، فكما أن الولادة تحرم الأعمام والأخوة والأجداد، فكذلك سبب الرضاع، ولا يمنع من ذلك أن يوجد اللبن بالمرأة دون الرجل، كاللبن يوجد بالبكر، لأن غالب أحواله أنه لا يكون إلا عن ولادة، ولكن يحمل ما يوجد من ذلك على عموم سببه أو خصوصه، وقد وجد عيسى صلى الله على نبينا وعليه بغير أب، ولم يمنع ذلك من أن يتعلق التحريم بجنبه الأب بسبب الولادة بجنبه الأم (٣).

ويعتبر الطفل ولداً لصاحب اللبن . أي زوج المرضعة . من

---

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٥١٤.

(٢) سبق تخريج الحديث .

(٣) المنتقى: ٤ / ١٥٠.

حين وطئه لزوجته المرضعة، وهو الوطء الذي أنزل فيه، لا من حين عقده عليها، ولا من حين وطئه لها بغير إنزال فيه، فإذا رضع ولد على امرأة ثم عقد عليها رجل أو رضعها بعد عقده عليها وقبل وطئه لها، أو رضعها بعد أن وطئها ولم ينزل، لم يكن ذلك الرضيع ابناً لذلك الرجل<sup>(١)</sup>.

ويستمر اعتبار الرضيع ولداً لصاحب اللبن إلى حين ينقطع اللبن، ولو بعد سنين كثيرة، ويفهم من ذلك أن اعتبار الولدية يستمر لانقطاع اللبن بعد مفارقة الرجل لزوجته، هذا إذا انقطع عقب المفارقة، بل وإن استمر اللبن بعد المفارقة سنين، فإذا طلقها وتمادى اللبن بها لخمس سنين أو أكثر وأرضعت ولداً، كان ذلك الرضيع ابناً لذلك الرجل، فأولاد ذلك الرجل من تلك المرأة أو من غيرها ما تقدم على الرضاع أو تأخر عنه إخوة لذلك الرضيع<sup>(٢)</sup>.

وكذلك يستمر اعتبار الرضيع ولداً لصاحب اللبن إذا طلقها زوجها وكان في ثديها لبن، وتزوجت بآخر وهي ذات لبن من الأول، بل ولو تزوجت بأكثر من واحد، ويشترك الزوج الثاني

---

(١) حاشية الدسوقي: ٢ / ٥٤.

(٢) حاشية الدسوقي: ٢ / ٥٠٥.

### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

مع الزوج الأول في الولد الذي أرضعته بعد وطء الثاني لها، ولو كثرت الأزواج، فالولد يكون ابناً للجميع، ما دام لبن الأول في ثديها، وثبتت الحرمة بين الرضيع وصاحب اللبن، لأن وطء كل واحد منهم له تأثير في ذلك اللبن، فوجب أن ينشر الحرمة (١).

وكذلك تثبت الحرمة بين الرضيع وصاحب اللبن، حتى ولو كان ذلك اللبن بسبب وطء حرام لا يلحق به الولد، كما لو زنى بامرأة ذات لبن، أو حدث من وطئه لبن، فكل رضيع شرب من هذا اللبن يكون ابناً لصاحبه، أو تزوج بمحرمة أو بخامسة وهو يعلم، وأولى في نشر الحرمة لو كان الزواج حراماً ويلحق به الولد كما لو تزوج بمحرمة أو خامسة وهو جاهل لا يعلم.

**وبناء على ذلك:** فلو فرض أن امرأة ذات لبن من حلال أو حرام زنى بها ألف رجل وأرضعت ولداً لكان ولداً للجميع من الرضاع (٢).

**والدليل على ذلك:** عموم ظواهر الأدلة والأخبار على تحريم لبن الفحل، ولأن الاعتبار بوقوع الغذاء به وذلك يستويان فيه (٣).

---

(١) الشرح الكبير: ٢ / ٥٠٤، الشرح الصغير: ١ / ٥١٦، المنتقى: ٤ / ١٥٠.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) المعونة: ١ / ٦٤٩.

## فسخ النكاح بالرضاع:

قال الشيخ خليل - رحمه الله تعالى -: "وفسخ نكاح المتصادقين عليه: كَقِيَامِ بَيِّنَةٍ عَلَى إِقْرَارِ أَحَدِهِمَا قَبْلَ الْعَقْدِ وَلَهَا الْمُسَمَّى بِالِدُّخُولِ إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ فَقَطُّ فَالْكَفَّارَةُ وَإِنْ ادَّعَاهُ فَأَنْكَرَتْ أَخَذَ بِإِقْرَارِهِ: وَلَهَا النَّصْفُ وَإِنْ ادَّعَتْهَ فَأَنْكَرَ: لَمْ يَنْدَفِعْ وَلَا تَقْدِرُ عَلَى طَلَبِ الْمَهْرِ قَبْلَهُ وَإِقْرَارُ الْأَبْوَيْنِ: مَقْبُولٌ قَبْلَ النِّكَاحِ لَا بَعْدَهُ كَقَوْلِ أَبِي أَحَدِهِمَا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ أَنَّهُ أَرَادَ الْإِعْذَارَ بِخِلَافِ أَمِ أَحَدِهِمَا فَالْتَنَزَهُ وَيُثْبِتُ بِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَبِامْرَأَتَيْنِ إِنْ فَشَا قَبْلَ الْعَقْدِ وَهَلْ تَشْجُرُطُ الْعَدَالَةُ مَعَ الْفُشُو؟ تَرُدُّ وَبِرَجُلَيْنِ لَا بِامْرَأَةٍ وَلَوْ فَشَا وَنَدَبُ التَّنَزُّهِ مَطْلَقًا وَرِضَاعُ الْكُفْرِ: مُعْتَبَرٌ وَالْغِيلَةُ: وَطْعُ الْمَرْضَعِ وَتَجُوزُ".

## الشرح

النكاح يفسخ وجوباً بين الزوجين المكلفين وبدون طلاق، قبل الدخول وبعد، وذلك إذا ثبت الرضاع بينهما، والرضاع يثبت بسببين:

**السبب الأول:** ثبوت الرضاع بالإقرار، والإقرار إما أن يكون من الزوجين معاً، أو من أحدهما دون الآخر.

١ . إقرار الزوجين معاً بالرضاع: وذلك بأن يتصادقا معاً على الرضاع بأخوة أو أمومة ونحوهما، ولو كانا سفيهين، لأن السفيه مكلف والمكلف يؤخذ بإقراره، سواء قبل الدخول أو بعده.

٢ . إقرار أحد الزوجين بالرضاع قبل العقد، ولم يطلع على

ذلك إلا بعد العقد بقيام البينة التي تثبت الإقرار، وهي رجلان، أو رجل وامرأة أو امرأتان.

فإذا فسخ النكاح بهذه الأسباب، أي بإقرار الزوجين معاً، أو إقرار أحدهما بالرضاع قبل العقد مع قيام البينة على ذلك، فيكون للزوجة الصداق المسمى إن وجد، وإلا فصداق المثل بالدخول، سواء كانا عالمين بالرضاع حين العقد، أو كانا جاهلين به حين العقد وتصادقا عليه بعد العقد، أو كان الزوج فقط عالماً به.

أما إذا علمت الزوجة بالرضاع وأنكر الزوج العلم، فالمرأة هنا تأخذ حكم الغارة بالعيب بأن كتمت عيبها، فعقد عليها، فلها ربع دينار بالدخول، ولا شيء لها قبله، وذلك لئلا يخلو البضع عن صداق.

وإذا ادعى الزوج الرضاع بعد العقد وقبل البناء، وأنكرت الزوجة، فيؤخذ بإقراره ويفسخ النكاح، ولها النصف، لأنه يتهم على أنه إنما أقر بالرضاع ليفسخ النكاح دون مقابل.

أما إن أقر الزوج بالرضاع قبل العقد وأنكرت الزوجة فلا شيء لها في فسخه بعد العقد وقبل البناء، لأن نكاحه وقع فاسداً على دعواه، أما إذا ادعاه بعد البناء فإنه يفسخ ويلزمه كل الصداق لدخوله عالماً به.

فإن أقرت الزوجة بالرضاع بعد العقد وقبل البناء أو بعده،



### الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

وأنكر الزوج ذلك، فلا يفسخ النكاح، لاتهامها على قصد فراقه، لأنها لا مخلص لها من الزوج إلا بالفداء منه أو يطلق باختياره، فإن طلق باختياره قبل البناء فلا شيء لها.

ويقبل إقرار أحد الأبوين بالرضاع للولد الصغير والبنات المجبرة ولو كبيرة، وذلك إذا كان الإقرار بالرضاع قبل العقد، ولا يصح العقد بعد الإقرار، ولا يقبل اعتذاره بعد العقد بأن يقول: إنما أقررت بالرضاع قبل العقد لعدم قصد النكاح، ويفسخ العقد. أما إذا كان الإقرار بعد العقد فلا يقبل ولو كانا عدلين، وحينئذ فالنكاح ثابت لا يفسخ <sup>(١)</sup>.

**السبب الثاني: ثبوت الرضاع بغير الإقرار، ويكون بما يأتي:**

- ١ . شهادة رجلين.
  - ٢ . شهادة رجل مع امرأة: إن فشا منهما أو من غيرهما، قبل العقد، لا إن لم يحصل فشو قبل ذلك.
  - ٣ . شهادة امرأتين: إن فشا ذلك منهما، وأولى من غيرهما، وهو المشهور عند ابن القاسم.
- ومقابل المشهور ما يراه سحنون: بأن الرضاع يثبت

---

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٥٠٦، الشرح الصغير وبلغه

السالك عليه: ١ / ٥١٦، البيان والتحصيل: ٤ / ٤٥٠.

بشهادة امرأتين مع عدم الفشو إذا كانتا عدلتين.

ويكون ذلك قبل العقد، لا إن لم يفش، أو فشا بعده، فلا يثبت بما ذكر.

### واختلف فقهاء المالكية في اشتراط العدالة مع الفشو:

فذهب ابن رشد: إلى أنه لا تشترط العدالة مع الفشو، وعزاه لابن القاسم في روايته عن مالك وهو الراجح في المذهب. وذهب الإمام اللخمي إلى اشتراط العدالة مع الفشو، وعزاه لابن القاسم أيضاً.

وشهادة رجل مع امرأة، أو امرأتين تشمل الأب مع الأم في البالغين، والأم مع امرأة أخرى، وأمّي الزوجين في البالغين.

٤ . شهادة رجلين عدلين، سواء كانا الزوجان صغيرين أو كبيرين شهدا قبل العقد أو بعده، فشا أم لا، وغير العدلين لا يقبلان إلا مع فشو قبله.

ولا يثبت الرضاع بشهادة امرأة واحدة، ولو فشا منها أو من غيرها قبل العقد، إلا أمّ صغير مع الفشو.

والعلة في ذلك: أن الإجماع منعقد على أنه لا يقضي بشهادة واحدة، ولا يقبل من الرجال أقل من اثنين، وحال النساء في ذلك إما أن يكون أضعف من حال الرجال، وإما أن تكون أحوالهم في ذلك مساوية للرجال، وبناء على ذلك فلا تقبل شهادة

النساء إلا إذا كن أربع نسوة أو امرأتين على الأقل (١).

أما بالنسبة لحديث عقبة بن الحارث والذي جاء فيه:  
" تزوجت امرأة، فجاءتنا امرأة سوداء فقالت: أرضعتكما، فأتيت  
النبي . صلى الله عليه وسلم . فقلت تزوجت فلانة بنت فلان  
فجاءتنا امرأة سوداء، فقالت لي: إني قد أرضعتكما وهي كاذبة،  
فأعرض عني، فأتيته من قبل وجهه قلت: إنها كاذبة، قال: كيف  
بها وقد زعمت أنها قد أرضعتكما، دعها عنك " (٢).

ومعناه: كيف تباشرها وتقضي إليها وقد قيل إنك أخوها  
من الرضاع فإنه بعيد من المروءة والورع.

إلا أن الحديث يحمل على أن النبي . صلى الله عليه وسلم  
. لم يأمره بذلك من طريق الحكم، بل على سبيل الورع، لأن  
شهادة المرضعة على فعل نفسها لا تقبل عند الجمهور (٣).

**وقيل:** إن الحديث يحمل على النذب جمعاً بينه وبين

---

(١) بداية المجتهد: ٢ / ٤٨ . ٤٩ .

(٢) صحيح البخاري بشرح فتح الباري: ٩ / ٦٢ رقم ٥١٠٤ باب شهادة المرضعة

من كتاب النكاح، سنن أبي داود: ٣ / ٣٠٥ رقم ٣٦٠٣ باب الشهادة في

الرضاع من كتاب الأقضية .

(٣) بلغة السالك: ١ / ٥١٧ .

الأصول، وهو أشبه، وهي رواية مالك <sup>(١)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أنه يندب التنزه مطلقاً في كل شهادة لا توجب فراقاً، كشهادة امرأة واحدة، سواء كانت أمّاً أو أجنبية، أو شهادة رجل واحد ولو عدلاً، ومعنى التنزه عدم الإقدام على النكاح والطلاق إن حصل النكاح، لأن بشهادة الواحد صار الأمر من الشبهات التي من اتقاها فقد استبرأ لدينه وعرضه <sup>(٢)</sup>.

الغيلة:

اختلف الفقهاء في المراد بالغيلة، ف قيل هي: أن يمس الرجل امرأته وهي ترضع، وهو قول الإمام مالك، وقيل: هي إرضاع الحامل <sup>(٣)</sup>.

والأصل في ذلك: ما روته السيدة عائشة . رضي الله عنها . عن جدامة بنت وهب الأسدية، أنها قالت: سمعت رسول الله . صلى الله عليه وسلم . يقول: " لقد هممت أن أنهي عن الغيلة،

---

(١) بداية المجتهد: ٢ / ٤٩ .

(٢) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه: ٢ / ٥٠٧، الشرح الصغير وبلغة السالك عليه: ١ / ٥١٧ .

(٣) المنتقى: ٤ / ١٥٥، الذخيرة: ٤ / ٢٧٥، شرح حدود ابن عرفة: ١ / ٣٢ .

حتى ذكرت أن الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضر أولادهم" (١).

**وجه الاستدلال:** قوله . صلى الله عليه وسلم . لقد هممت أن أنهي عن الغيلة يدل على أنه قد كان يقضي ويأمر وينهي بما يؤديه إليه اجتهاده، دون أن ينزل عليه شيء، ولذلك همّ أن ينهي عن الغيلة لما خاف من فساد أجساد أمّته وضعف قوتهم من أجلها، حتى ذكر أن فارس والروم تفعل ذلك فلا يضر أولادهم، ويحتمل أن يريد صلى الله عليه وسلم أنه لا يضر ضرراً عاماً وإنما يضر في النادر، فلذلك لم ينه عنه ولم يحرمه رفقاً بالناس، لما في ذلك من المشقة على من له زوجة واحدة فيمتنع من وطئها مدة فتلقه بذلك المشقة، وهذه مشقة عامة فكانت مراعاتها أرفق بأمته من المشقة الخاصة التي لا تلحق إلا اليسير من الأطفال (٢).

وبناء على ما تقدم فالغيلة جائزة، وجوازها بمعنى خلاف الأولى، فإن تحقق ضرر الولد من الوطء أثناء مدة الرضاع فإنه

---

(١) موطأ مالك: ص ٣٦٧ رقم ١٢٨٠ باب جامع ما جاء في الرضاعة من

كتاب الرضاع، صحيح مسلم بشرح النووي: ٥ / ٢١٠ رقم ١٤٤٢ باب جواز

الغيلة من كتاب النكاح.

(٢) المنتقى: ٤ / ١٥٦.

يمنع، وأما إن شك في حدوث الضرر فإنه يكره (١).

والله سبحانه وتعالى أعلم

تم بحمد الله وتوفيقه

دكتور

عبد الفتاح بهيج عبد الدايم العواري

أستاذ الفقه وعميد كلية الشريعة والقانون

جامعة الأزهر بأسسيوط

---

(١) الشرح الكبير: ٢ / ٥٠٨، بلغة السالك: ١ / ٥١٧.

فهرس الموضوعات

\*\*\*\*\*

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
٤	الباب الأول: الزكاة وما يتعلق بها من أحكام
٤	مقدمة في التعريف الزكاة وحكمها وشروطها
٤	أولاً: تعريف الزكاة
٦	ثانياً: حكم الزكاة
١٠	ثالثاً: شروط الزكاة
١٠	أ- شروط وجوب الزكاة
١٩	ب- شروط صحة الزكاة
٢٥	الفصل الأول: الأموال التي تجب فيها الزكاة
٢٦	المبحث الأول: زكاة النعم
٣١	نصاب الإبل وما يجب فيها
٣٦	نصاب البقر وما يجب فيه
٣٨	نصاب الغنم
٤١	مسائل تتعلق بزكاة الأنعام
٤١	أولاً: ما يؤخذ من الأنعام

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

الصفحة	الموضوع
٤٢	ثانياً: حكم الفائدة في الماشية
٤٣	ثالثاً: الضم في الماشية
٤٧	رابعاً: الإبدال فراراً من الزكاة
٤٨	خامساً: حكم من باع ماشيته ثم ردت إليه
٤٩	سادساً: الخلطة في زكاة الماشية
٥٥	المبحث الثاني: زكاة الحرث " الزروع والثمار "
٥٩	الأصناف التي تجب فيها الزكاة
٦٢	مقدار نصاب الزروع والثمار
٦٣	المقدار الواجب إخراجه من الزروع والثمار
٦٦	وقت وجوب إخراج الزكاة في الزروع والثمار
٦٧	مدى مشروعية ضم الأصناف بعضها إلى بعض لكمال النصاب
٧٠	التخريس في التمر والعنب
٧٦	المبحث الثالث: زكاة العين
٧٩	مقدار النصاب في الذهب والفضة
٨٠	المقدار الواجب إخراجه



	الموضوع
٨٢	زكاة الأوراق النقدية
٨٣	زكاة الحلي
٨٨	المبحث الرابع: زكاة الدين
٩٣	المبحث الخامس: زكاة عروض التجارة
٩٤	المقدار الواجب إخراجه من عروض التجارة
١٠١	حكم زكاة القراض
١٠٣	هل الدين يسقط الزكاة
١٠٥	المبحث السادس: زكاة المعدن والركاز
١١٢	الفصل الثالث: مصارف الزكاة
١١٩	الفصل الرابع: زكاة الفطر
١٢٨	الباب الثاني: الحج والعمرة
١٢٨	الفصل الأول: الحج
١٢٨	المبحث الأول: التعريف بالحج وحكمه وشروطه وحكم النيابة في الحج
١٢٨	الفرع الأول: التعريف بالحج وحكمه

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

الموضوع	
هل الحج واجب على الفور أم على التراخي	١٣٠
الفرع الثاني: شروط الحج	١٣٧
أولاً: شروط وجوب الحج	١٣٧
ثانياً: شروط صحة الحج	١٤٤
الفرع الثالث: النيابة في الحج	١٤٥
المبحث الثاني: أركان الحج	١٤٨
الفرع الأول: الإحرام	١٥٠
الفرع الثاني: السعي بين الصفا والمروة	١٧٢
الفرع الثالث: الحضور بعرفة ليلة النحر	١٧٧
الفرع الرابع: طواف الإفاضة	١٨٢
المبحث الثالث: واجبات الحج	١٨٩
أولاً: طواف القدوم	١٨٩
ثانياً: النزول بمزدلفة	١٩٠
ثالثاً: رمي جمرة العقبة يوم النحر	١٩٤
رابعاً: الحلق أو التقصير	١٩٩
خامساً: المبيت بمنى	٢٠٣

**الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية**

٢٠٦	سادساً: رمي الجمرات الثلاث أيام منى
٢٠٩	المبحث الرابع: دماء الحج
٢٠٩	الفرع الأول: الفدية
٢١٣	الفرع الثاني: جزء الصيد
٢١٧	الفرع الثالث: الهدي
٢٢٥	المبحث الخامس: الإحصار
٢٣٠	الفصل الثاني: العمرة
٢٣٠	تعريفها وحكمها
٢٣٣	ميقات العمرة
٢٣٦	أركان العمرة
٢٣٨	الباب الثالث: الجهاد
٢٣٨	تعريف الجهاد وحكمة مشروعيته، وحكمه ومتى يتعين الجهاد
٢٣٨	المبحث الأول: تعريف الجهاد والحكمة من مشروعيته وأدلته
٢٣٨	الفرع الأول: تعريف الجهاد
٢٤١	الفرع الثاني: الحكمة من مشروعية الجهاد
٢٤٣	الفرع الثالث: الأدلة على مشروعية الجهاد

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

الموضوع	
المبحث الثاني: حكم الجهاد ومتى يكون متعين	٢٤٧
الفرع الأول: حكم الجهاد	٢٤٧
الفرع الثاني: متى يتعين الجهاد	٢٥١
الباب الرابع: الطلاق	٢٥٤
الفصل الأول: تعريف الطلاق وحكمه والسني منه والبدعي	٢٥٥
المبحث الأول: تعريف الطلاق لغة واصطلاحاً	٢٥٦
المبحث الثاني: حكم الطلاق	٢٥٦
المبحث الثالث: الطلاق السني والطلاق البدعي	٢٦٦
الفرع الأول: الطلاق السني	٢٦٦
الفرع الثاني: الطلاق البدعي	٢٧١
الفصل الثاني: أركان الطلاق	٢٨٧
المبحث الأول: المطلق	٢٨٨
حكم طلاق السكران	٢٨٩
حكم طلاق الفضولي	٢٩٣
حكم طلاق الهازل	٢٩٤
المبحث الثاني: قصد النطق	٢٩٧

الأحكام الفقهية "للزكاة والحج والجهاد والطلاق والرضاع" على مذهب السادة المالكية

٢٩٨	حكم طلاق المخطيء
٢٩٩	حكم تلقين الأعجمي لفظ الطلاق
٢٩٩	حكم الهذيان بلفظ الطلاق
٣٠٠	حكم الإكراه على الطلاق
٣١١	المبحث الثالث: المحل
٣٢١	المبحث الرابع: اللفظ
٣٤٤	الفصل الثالث: أقسام الطلاق
٣٤٤	المبحث الأول: الطلاق الرجعي
٣٤٧	المبحث الثاني: الطلاق البائن
٣٥١	الباب الخامس: الرضاع
٣٥١	تعريف الرضاع
٣٥٣	حكم الرضاع
٣٥٤	الشروط التي يجب توافرها في الرضاع المحرم
٣٥٩	حكم إرضاع الكبير
٣٦٦	أقل الرضاع المحرم
٣٧١	المحرمات من الرضاع
٣٧٤	الحالات المستثناة من التحريم بالرضاع

٣٧٩	فسخ النكاح بالرضاع
٣٨٧	فهرس الموضوعات

والله سبحانه وتعالى أعلم

تم بحمد الله وتوفيقه

دكتور

عبد الفتاح بهيج عبد الدايم العواري

أستاذ الفقه وعميد كلية الشريعة والقانون

جامعة الأزهر بأسسيوط